

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الصراع التركي اليونـاني في بحر إيجه
(1912م - 1999م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ عالم معاصر

إعــداد الطــالب:
- عــوينـة محمـد

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. أحمد مسعود سيد علي	جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة-	رئيسا
أ.د جويبة عبد الكامل	جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة-	مشرفا و مقررا
د.مرزقلال إبراهيم	جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة-	ممتحنا

السنة الجامعية
2018-2017


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى

الأستاذ الدكتور "جويبة عبد الكامل " على كل ما قدمه

لي من توجيه وإرشاد أثناء إشرافه على إنجاز هذه

المذكرة و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

لإنجاز هذا العمل وإتمامه.



الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الغالي طيب الله ثراه

ورحمه الله برحمته الواسعة.

إلى من أشبعتني بدفء حبها وحنانها إلى من احتوتني

بقلبها الطيب وأزالت بابتسامتها الحنون همومي أمي

الغالية حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله.

إلى رفقاء العمر والدرب وجميع الأصدقاء.

إلى زملائي في قسم التاريخ طور الماستر أخص بالذكر

طلبة تخصص تاريخ عالم معاصر دفعة 2018/2017.

إلى زملائي في العمل.

إلى أساتذتي بقسم التاريخ.

محمد عوينة

قائمة المختصرات

أ- باللغة العربية:

الاختصار	الدلالة
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
تح	تحقيق
مر	مراجعة
ج	جزء
مج	مجلد
ص	صفحة
ط	طبعة
د.ن	دون ناشر
د.م	دون مكان
د.ت	دون تاريخ
ق.م	قبل الميلاد
م	ميلادي
كلم	كيلومتر

ب- باللغة الفرنسية:

الاختصار	الدلالة
IBID	المرجع نفسه
P	الصفحة
O.T.A.N	منظمة حلف الشمال الأطلسي
N.U	الأمم المتحدة
E.U	الإتحاد الأوربي


مقدمة

مقـــدمـــة

تعتبـر كـل مـن تركيـا واليونـان دولتـين لهمـا مـن الإرث التـاريخي والحضـاري والإسـتراتيجي الكبيـر مـا جعلهمـا قطبـين كبيـرين فـي المنطقـة ، فتركيـا هـي سـليلة الإمبراطوريـة العثمانيـة الإسـلامية ، واليونـان سـليلة الإمبراطوريـة البيزنطيـة المسـيحية الأرثوذوكسية، إمبراطوريتان ضاربتان بجذورهما في التاريخ، فكانتا في صراع ونزاع نتيجة للتصادم بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، هذا الصدام أعطى طابع خاص للصراع بينهما، وتحكم بشكل مباشر في علاقتهما قديما وحديثا ، ومن خلال فترتنا الحديثة الحالية نجد أن هـذا الصراع مستمر ولم ينتهي، وذلك من خـلال مجموعة من القضايا هي محل نـزاع وصراع بين الدولتين ، تـأتي على رأس مجموعـة هذه القضايـا المتنازع عليهـا الصراع على منطقة بحر إيجه وفرض السيادة عليه، باعتباره بحرا شبه مغلق تطل عليه كل من الدولتين فقط.

فهذا الصراع يعتبر من أبرز المعوقات التي تواجهها العلاقات بين البلدين في الوقت الحالي، حيث ظهرت أولى إرهاصاته في بدايات القرن العشرين، و كادت الدولتان أن تدخلا في مواجهة عسكرية أكثر من مرة بسببه، بالإضافة لكون هذا الصراع وصل إلى درجة كبيرة من التعقيد ، كان من الصعوبة بمكان إيجاد حلول سريعة ترضي الطرفين المتنازعين حوله.

أسباب اختيار الموضوع

أسهمت العديد من العوامل في اختيار موضوع الدراسة، حيث تنوعت ما بين الشخصية والموضوعية والتي يمكن حصرها في الأتي:

❖ الرغبة في دراسة هذا الموضوع باعتباره موضوع في التاريخ المعاصر وهو في مجال التخصص.

- ❖ الرغبة في دراسة التاريخ الأوربي، كي نحاول الولوج إلى تاريخ غيرنا بدل البقاء في التاريخ الوطني و القومي فقط.
- ❖ محاولة إلقاء الضوء على هذا الصراع الذي ما يزال مستمر، وفي أي لحضه يمكن أن يشتعل من جديد ويتحول إلى مواجهة عسكرية بين الدولتين.
- ❖ أن هذا الصراع يتم في أرض غير تراب الدولتين.
- ❖ إنتماء أطراف الصراع لمنظمات إقليمية ودولية لم تجد له حلا لحد الآن.
- ❖ التعرف على وجهة نظر كلا الدولتين حول هذا الصراع.
- ❖ إنعدام الدراسات التاريخية المتخصصة، وقلة الكتابات والمقالات التي تناولت هذا الموضوع.

الإشكالية

في تناولنا لهذا الموضوع بالدراسة ، عالجنا إشكالية رئيسية تتمحور حول : ذلك الصراع التاريخي بين الدولتين الجارتين تركيا واليونان ، حول قضايا حدودية ، سياسية، اقتصادية وا إستراتيجية ، بالرغم من أن هاتين الدولتين تربطهما علاقات إستراتيجية كانضمامهما لحلف شمال الأطلسي.

يتفرع عنهذه الإشكالية مجموعة من التساؤ لات نذكر منها :

- ❖ ما هي الخلفية التاريخية لهذا الصراع ؟
- ❖ ما هي مختلف أشكال هذا الصراع بين الدولتين؟
- ❖ ما هو موقف المجتمع الدولي من هذا الصراع؟
- ❖ ما هي نتائج هذا الصراع على الدولتين؟

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج:

- المنهج الوصفي من خلال وصف مجريات الصراع بين الدولتين وتطوره .

- المنهج التحليلي من خلال تحليل مواد الاتفاقيات التي كانت سبب في الصراع.
- المنهج المقارن من خلال مقارنة حجج كل دولة في تفسير هذه الاتفاقيات وتحديد أوجه الاختلاف بينها.

المصادر والمراجع

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع بالإضافة إلى مقالات ورسائل جامعية كانت أساس الدراسة، فمن بين المصادر نذكر :

كتاب المحامي محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، وكتاب أزتونا يلماز : تاريخ الدولة العثمانية اللذان أفادنا في دراسة الدولة العثمانية ومراحل تطورها في الفصل الأول ، بالإضافة لكتاب هال فيشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789-1950م الذي أفادنا في دراسة الحرب بين تركيا واليونان مابين 1919م-1921م ،هذه الحرب التي أدت لعقد معاهدة لوزان 1923م ، والتي كانت موادها سبب رئيسي في الخلاف بين الدولتين حول موضوع دراستنا في الفصل الثاني .

أما بخصوص المراجع فقد اعتمدنا على مجموعة منوعة نذكر منها: أحمد نور النعيمي وكتابه النظام السياسي في تركيا، و ياسر أحمد حسن في كتابه تركيا البحث عن مستقبل، عبد الحميد البطريق التيارات السياسية المعاصرة 1815م-1960م، بالإضافة لمجموعة من المراجع باللغة الأجنبية، والموسعات والمعاجم، والمواقع الإلكترونية ، والمقالات التي كانت لها حصة الأسد في الدراسة على رأسها مقالة وليد محمود أحمد : الصراع التركي اليوناني على بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار، ومقالة أحمد جاسم إبراهيم حميد : القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960م-1994م ، و عباس حسين الجابري وآخرون: قضايا الصراع في بحر إيجه وأهم المعالجات 1964م- 1980م، بالإضافة لرسالة الماجستير لفتيحة مقداد المعنونة بتطور الصراع التركي اليوناني حول بحر

إيجه وانعكاساته على البلدين ، التي أفادتني بشكل كبير باعتبارها الدراسة الوحيدة الموجودة باللغة العربية حول الموضوع.

الصعوبات

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هو انعدام أي دراسات تاريخية حول الموضوع باللغة العربية، ماعدا الدراسة الأكاديمية الوحيدة باللغة العربية التي وجدتها لفتيحة مقداد حول الموضوع وهي في تخصص العلوم السياسية، وبعض الكتابات و المقالات التي تناولت الموضوع، بالإضافة لانعدام الكتب من مراجع ومصادر باللغة العربية سواء المترجمة أو المكتوبة حوله، و كون الموضوع طويل و متشعب الذي بدوره يحتاج لوقت أكبر لدراسته، والقيام بترجمة المقالاتو الدراسات الأجنبية حوله باعتبار أكثر الكتابات التي وجدناها حول الموضوع باللغات الأجنبية(إنجليزية، تركية،...الخ).

خطـة البحث

للإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها وضعنا خطة راعينا فيها التسلسل الزمني والموضوعي للأحداث حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات مع تزويد البحث بجملة من الملاحق الموضحة للمتن، وكانت بداية الدراسة بفصل أول تم تخصيصه للتعريف بأطراف الصراع في بحر إيجه، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تم التطرق فيه للتعريف بدولة اليونان قديما وحديثا،أما المبحث الثاني خصص للتعريف بدولة تركيا قديما وحديثا، والمبحث الثالث تم فيه التعريف ببحر إيجه سبب الصراع، أهم جزره ،وأهميته الإستراتيجية.

أما الفصل الثاني فتما فيه التطرق للخلفية التاريخية لهذا الصراع وتطوره وقمنا بتقسيمه لثلاثة مباحث، مبحث أول خصص لإبراز أهم الحروب التي كانت بين الدولتين على رأسها حرب استقلال اليونان 1821م-1832م ، ثم يليه المبحث الثاني الذي خصص لأهم الاتفاقيات الدولية التي كانت سبب في الصراع وهم إتفاقية سيفر1920م،

و إتفاقية لوزان 1923م، و إتفاقية باريس1947م، ثم يأتي المبحث الثالث الذي تناولنا فيه تطور إنتقال سيادة جزر بحر إيجه بين البلدين وأساس الصراع حولها.

وبالنسبة للفصل الثالث فتناولنا فيه الصراع في بحر إيجه ، أشكاله، والمواقف الدولية منه ،ونتائجه وقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول أشكال الصراع بين البلدين في بحر إيجه من خلال الصراع حول نزع السلاح ، حدود المياه الإقليمية ، حدود الجرف القاري، إمتداد المجال الجوي، أما المبحث الثاني فيوضح المواقف الدولية من هذا الصراع من خلال موقف حلف الشمال الأطلسي ، موقف الإتحاد الأوروبي ، موقف الأمم المتحدة ، ثم يليهم المبحث الثالث الذي تناولنا فيه نتائج هذا الصراع على البلدين على مستوى أمن وسلام البلدين ،على المستوى الاقتصادي ، على المستوى الاجتماعي و الثقافي.

الفصــل الأول : أطـــراف الصــراع في بحـــر إيجـــه

المبحث الأول: اليـــونـــــان.

المبحث الثاني: تـــركيــــــا.

المبحث الثالث : بحــر إيجــه.

وصلت كل من دولتي اليونان و تركيا إلى وضعهما الحالي ، بعد مرورهما بعدة مراحل ساهمت في نشأتهما وتطورهما إلى غاية يومنا الحالي ، بداية من نواة تكوين هاتان الدولتان ألا وهما الإمبراطورية العثمانية الإسلامية ، والإمبراطورية الهيلينية القديمة ثم الإمبراطورية البيزنطية المسيحية، هذا التطور الذي كان لبحر إيجه دور كبير فيه خصوصا لليونان.

المبحث الأول: اليونان

أولا: أصل التسمية

يطلق المؤرخون كلمات يوناني، إغريقي، هيليني، بمعنى واحد على الشعب اليوناني ، وأول مصدر يطالعنا بأسماء هذا الشعب هو الشاعر هوميروس[1] والذي قدم لنا أربع تسميات لشعبه ، ثلاث منها لا تشمل كل بلاد اليونان وهي: الأخيون Achaeoi نسبة إلى منطقة في إقليم تساليا عرفت باسم أخيا أو إفثيا أو أخيايا إفثيوتيس ، وهذه التسمية أكثر تسمياته الأربعة شيوعا، ثانيا الأرجيون نسبة إلى مدينة أرجوس ، وهي إحدى مدن إقليم أرجوليس في شبه جزيرة البوليبونيز ، ويطلق عليهم أحيانا الدانائيين نسبة إلى دناؤس، ثالثا يطلق إسم هيلاس Hellas على المنطقة الواقعة حول خليج تساليا عند الحدود الفاصلة بين وسط بلاد اليونان وشمالها، رابعا البانهلينيين وهو يعني إتحاد الهيلينين ، ومنذ أوائل القرن السابع قبل الميلاد فقد أطلقت تسمية الهيلينيين على كل سكان تلك البلاد [2] .

---

[1]- **هوميروس**: هو شاعر الملاحم الأول والأقدم والأشهر في تاريخ الأدب اليوناني ، كان شاعرا ضريرا يقوم بنظم الشعر وا ٍنشاده في قصور الملوك والنبلاء، وملحمتا الإلياذة و الأوديسية هما تراث مكتوب، يمكن من خلاله أن نستنتج منه معالم التاريخ اليوناني القديم في مراحله الأولى ، حيث تدور الملحمتان في الفترة الواقعة حوالي القرن التاسع قبل الميلاد. للمزيد ينظر **:** ممدوح درويش مصطفى، إبراهيم السايح ، **مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية : تاريخ اليونان**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1999، ص 11.

[2]- إبراهيم عبد العزيز الجندي ، **معالم التاريخ اليوناني القديم** ، ج01 ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، مصر ، 1999، ص ص 01-02.

أما الإغريق فهو اسم أطلقه الرومان والشعوب الإيطالية عليهم واشتهروا به بعد ذلك في كل أوربا ، نسبة إلى جماعة Graioi وكانت تقطن بأقدم المستعمرات اليونانية على الساحل الغربي لإيطاليا (750- 725 ق.م) ، فأطلق الرومان على جميع سكان تلك المستوطنة والمستوطنات الأخرى بجنوب إيطاليا وصقلية اسم بلاد اليونان العظمى[1].

أما عن لفظة يونان فهي تحوير للفظ أيونيين Iones ، وكان الأيونيين أول هيلينين احتكت بهم الممالك الشرقية المجاورة، فقد أطلقت شعوب هذه الممالك اسم ياؤنيين مع تحوير يتفق وطبيعة لسان ولغة كل امة من هذه الأمم [2]،

فيتضح لنا أن أسماء هيللاس أو بلاد الإغريق أو اليونان تؤدي كلها لمعنى واحد رغم إن بعض من العلماء رفضوا هذا الرأي وتمسكوا باسم هيللاس [3].

ثانيا: الموقع الجغرافي

تقع اليونان [4] أو شبه جزيرة اليونان ، في جنوب القارة الأوربية في الجزء الجنوبي الغربي من شبه جزيرة البلقان[5]، تحدها ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا من الشمال، ومن الشمال الشرقي في أوربا تركيا ، و من الشرق بحر إيجه، الذي يفصلها من جهة الشرق عن أسيا الصغرى، أما من الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، ومن الغرب البحر

---

[1]- إبراهيم عبد العزيز الجندي، المرجع السابق، ص 03.

[2]- المرجع نفسه ، ص 03.

[3]- عبد اللطيف أحمد علي ، **التاريخ اليوناني** ، دار الكتاب ، بيروت، لبنان، 1986، ص 08.

[4]- ينظر الملحق رقم : 01 و 02

[5]- **البلقان** : هي كلمة تركية تعني الجبل، وشبه جزيرة البلقان تمتد من سهل الدانوب شمالا ، ويحدها بحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني من الغرب، والبحر الأسود وبحر مرمرة وبحر إيجه من الشرق، تغطي مساحة 551 ألف كلم2 تعادل مساحة فرنسا تقريبا، وتعد نحو 42 مليون نسمة موزعين على عدد من الدول هي ألبانيا، بلغاريا ، اليونان ، تركيا (تحديدا تراقيا التركية) ، يوغسلافيا سابقا (البوسنة الهرسك ، الجبل الأسود ، مقدونيا، صربيا.) وتضم شبه جزيرة البلقان في اغلب أرجائها ، شعوبا وقوميات وأقليات واديانا ومذاهب متعددة متباينة ومتصارعة، لذلك كانت منطقة صراع وحروب بين الدول الكبرى. للمزيد ينظر : مسعود الخوند ،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج05 ، دار النهضة، بيروت، 1995، ص 293 .

الأيوني والبحر الأدرياتيكي اللذان يفصلانها عن إيطاليا وصقلية ، وتكون اليونان الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان، وتبلغ مساحتها الإجمالية 131.945 كلم^2 ، وعدد سكانها حوالي 10.6 مليون نسمة، عاصمتها هي أثينا وعدد سكانها 3.2 مليون نسمة ، واللغة الرسمية هي اليونانية ، كما تستخدم الإنجليزية والفرنسية أحياناً، والديانة الرئيسة هي المسيحية حيث يقدر عدد اليونان الأرثوذكس بـــ98 % ، والمسلمون بنحو 01 % من السكان، تزيد مساحة المناطق الجبلية فيها عن 60 % من جملة مساحتها الأصلية [(1)].

ويمتاز مناخ اليونان بكونه مناخ معتدل ،مناخ البحر الأبيض المتوسط ، فصيفها حار جاف وشتاؤها ممطر دافئ [(2)].

أما الطبيعة التضاريسية لليونان فتشكل الجبال فيها الجانب الرئيسي ، حيث تمتد على هيئة سلاسل جبلية لا تكاد تخلو منها أي جهة من الجهات، تخترقها الأنهار الغير الصالحة للملاحة بسب فترات الجفاف التي تتعرض لها في فصل الصيف، واهم هذه السلاسل الجبلية هي جبال جرانية ، وجبال بيندوس [(3)].

وبالنسبة للمناطق السهلية فتتسم هي الأخرى بصغر المساحة، وعدم الترابط أو الامتداد الكبير، والتربة فيها فقيرة وقليلة الخصوبة وغير صالحة لزراعة كافة المحاصيل فعانت اليونان فقرا شديدا في المحاصيل الزراعية والحبوب ، فوجد اليونانيون في البحر المتوسط وسواحله المطلة عليه عوضا عما فقدوه في الداخل[(4)].

---

(1)- حسين الشيخ ، **اليونان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1992، ص 05.
(2)- إبراهيم عبد العزيز الجندي ، المرجع السابق، ص 59.
(3)- ممدوح درويش مصطفى، إبراهيم السايح ، المرجع السابق، ص 02.
(4)- المرجع نفسه، ص 03.

وقد اشتهر اليونانيون بأنهم شعب بحري، فلا يوجد مكان باليونان يبعد عن البحر بأكثر من 137 كم، وتكون الجزر اليونانية خمس مساحة البلاد [1].

ثالثا: اليونان قديما

كان اليونانيون قبل استقرارهم وتحضرهم بدوا رحلا، وقد اختلف العلماء حول موطنهم الأصلي و الزمن الذي تمت فيه هجرتهم، ولكن الفرضية السائدة بين العلماء تميل إلى القول بأن اليونانيين من الأقوام الهندوأوروبية، التي جاءت من حوض الدانوب وتسربت عن طريق شبه جزيرة البلقان إلى شبه جزيرة اليونان و إلى أسيا الصغرى [2].

حيث كان ظهورهم بشكل موجات هجرة متتابعة منذ منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد 2500 ق.م ، بدأت بقبائل الأخائيين الذين استوطنوا في تساليا أولا ، ثم انتقلوا إلى شبه جزيرة البوليبونيز ، وجزيرة كريت وبقية جزر بحر إيجه ، ثم جاءت بعدهم قبائل الأيوليون و الأيونيون وأخيرا جاءت قبائل الدوريين المخربين في القرن 12 ق.م [3].

فاضطرت القبائل اليونانية التي سبقتهم إلى المنطقة إلى تغيير أماكن إقامتها نحوجزر بحر إيجه ، وا إلى شواطئ أسيا الصغرى،وا إفريقياوا إلى سواحل الأدرياتيك الغربية، و أخيرا جاء الأخيون الذين كانوا يطلقون على أنفسهم إسم الهيلينيين ما بين القرنين 09 و08 ق.م ليبسطوا سيطرتهم على المنطقة ويكونوا فيها الحضارة الإغريقية[4].

---

[1]- مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية**، ج 01، دار العلوم للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 86.

[2]- علي عكاشة و أخرون، **اليونان والرومان** ، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991 ، ص53.

[3]- محمود فهمي، **تاريخ اليونان** ، تق: محمد زينهم محمد عزب ، مطبعة الغد، القاهرة، 1999، ص 12.

[4]- عياد محمد كامل، تاريخ اليونان، دار العلم، دمشق، 1969، ص 68.

وقـد مرت حضـارة اليونــانيين القديمـة بعدة أحـداث مميزة، منها ظهور الدولــة المدينـة أو الــ polis ما بين (1100-600 ق.م)، فـي جميـع إنحـاء بـلاد الإغريـق [1]، فهذا النظام يعتمد على أن تكون كل منطقة كيانا سياسيا مستقلا قائما بذاته، لها كل أبعاد الدولـة ويكـون أساسـها عـادة مدينـة واحـدة يحـيط بهـا مجموعـة مـن الأراضـي تختلـف مساحتها، وتتناثر فيها مجموعة من الضواحي أو القرى، وقد يوجد فيها ميناء صغير أو أكثر إذا كانت المنطقة تطل على البحر [2].

وتميـز اليونـانيون أيضـا بإنشـاء المسـتوطنات فيمـا وراء البحـار ، حيـث غطـى استعمارهم حـوالي ثلاثـة أربـاع حـوض البحـر الأبيــض المتوسـط ، وتـؤرخ هـــذه الفتـرة مــابين(750- 550 ق.م) [3]، التي كان من أسبابها الرئيسية انهيار المراكز السياسية التقليدية أو ضعفها، سواء كان ذلك في مصر أو فينيقيا أو أسيا الصغرى وقد جعل هذا البحر المتوسط مفتوحا أمام تطلعات الإغريق بلا عوائق [4].

فأقاموا مئات المستوطنات في صقلية و جنوب إيطاليا ،وجزر البليار وسواحل فرنسا الجنوبية، والسواحل الشرقية لإسبانيا، وشمال إفريقيا بليبيا، وسواحل البحر الأسود و في شمال بحر إيجه، و على مضيق البوسفور أسسوا مستوطنة بيزنطة [5].

وقد دخل اليونانيون في صراع مع الفرس ما بين (529 -487 ق.م) ، بهدف السيطرة على مركز الصراع في العالم القديم، وهو حوض البحر الأبيض المتوسط ، الذي

---

(1)- فوزي مكاوي ، **تاريخ العالم الإغريقي وحضارته من أقدم العصور حتى عام 322 ق.م**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ص 59.

(2)- لطفي عبد الوهاب يحي ، **اليونان مقدمة في التاريخ الحضاري** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1991، ص 93.

(3)- محمود فهمي ، المرجع السابق ، ص 66 .

(4)- جمال عبد الهادي، وفاء محمد رفعت، **أوربا منذ أقدم العصور: اليونان**، دار الشروق، جدة، [د.ت]، 65.

(5)- فوزي مكاوي ، المرجع السابق ، ص 110.

كان أكبر واخطر المنافسين للفرس في السيطرة عليه هي المدن الإغريقية ،التي كانت قد انتشرت حول منافذه وسواحله [1]، لكن اليونانيون خرجوا من هذا الصراع منتصرين.

ووقعت بلادهم تحت سيطرة مقدونيا [2] ما بين(359-146 ق.م) ،حيث استغل الملك فيليب المقدوني الانقسام الشديد في صفوف المجتمع اليوناني، وافتقاده الكامل للوحدة السياسية ، فهاجم المدن اليونانية وأتم سيطرته عليها، وجمعها في حلف أسماه الحلف الهيليني، يعمل على إمداد ملك مقدونيا بما يحتاجه من جنود ومساعدات عسكرية ومنع عليهم الاقتتال فيما بينهم ، وأبقى على المجالس الشعبية لهذه المدن، ولكن كانت هذه مجرد مسائل شكلية، فالسلطة الفعلية كانت له [3].

بعد وفاة الملك فيليب سنة 336 ق.م ، خلفه ابنه الإسكندر الأكبر وهو في العشرين من عمره، الذي وسع إمبراطورية أبيه وعمل على إدماج اليونانيين ، والمقدونيين و الفرس، و الأشوريين بالمصاهرة ، وقد توفي سنة 323 ق.م[4] بسبب إصابته بحمى شديدة ، وبوفاته أنحلت دولته ودخلت مملكة مقدونيا تحت حكم روما سنة 148 ق.م[5].

---

[1]- سيد أحمد علي الناصري ، **الإغريق تاريخهم وحضارتهم من حضارة كريت حتى قيام إمبراطورية الإسكندر الأكبر**، ط 02، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976، ص 231.

[2]- **مقدونيا** : تقع إلى الشمال من شبه جزيرة البلقان، ويفصلها عن بلاد اليونان سلسلة جبال أولمبيوس ، اشتغل أهلها بالرعي ولم يكن هناك اتصال بين مقدونيا والمدن اليونانية ، حيث خضعوا لملوك الفرس ، وكانوا يسهلون لهم الإغارة على بلاد اليونان ، لذلك كان اليونانيون يحتقرونهم ويسخطون عليهم فلم يكن يتصور أن يخرج من هذا الإقليم ملك مثل الملك فيليب المقدوني ، الذي عاش بين عامي 382-336 ق.م ، و تولى عرش مقدونيا في الفترة من 359- 336 ق.م ، الذي حمل على عاتقه إصلاح الأحوال الداخلية في مقدونيا ومد حدودها الجغرافية ، وتكوين جيش قوي ، ومد سيطرة مقدونيا على جميع المدن الإغريقية ، وتوحيد جهود المدن اليونانية للقضاء على نفوذ الفرس وتكوين إمبراطورية واسعة النطاق. للمزيد ينظر: جمال عبد الهادي، وفاء محمد رفعت، المرجع السابق، ص108.

[3]- ممدوح درويش مصطفى، إبراهيم السايح ، المرجع السابق ، ص39.

[4]- محمود فهمي، المرجع السابق، ص 155.

[5]- جمال عبد الهادي ، وفاء محمد رفعت، المرجع السابق ، ص 119.

و أصبحت اليونان مستعمرة رومانية سنة 146 ق.م [(1)]،وبعد أن صارت اليونان تحت سيطرة الرومان، انقسمت المملكة الرومانية في القرن الثالث ميلادي إلى قسمين شرقي وغربي ، وكانت المملكة الشرقية عاصمتها القسطنطينية والغربية عاصمتها روما ، أما بلاد اليونان فكانت تحت حكم القسم الشرقي البيزنطي وكانت تدعى أحيانا المملكة الشرقية باسم مملكة اليونان ، وفي سنة 1453م فتح العثمانيون القسطنطينية فدخلت اليو نان تحت حكمهم إلى غاية سنة 1832م تاريخ استقلالها عن الدولة العثمانية وبداية ظهور دولة اليونان [(2)].

خامسا: اليونان حديثا

1- سياسيا

أعتمد الدستور اليوناني الحالي عام1975مبعدما أُلغيت الملكية رسميًا، وأصبحت اليونان دولة جمهورية برلمانية حسب المادة 01 من الدستور، وقد نقح ثلاث مرات منذ اعتماده في الأعوام التالية: 1986 و2001 و2008، حيث يكفل الدستور عددا كبيرا من الحقوق الفردية والاجتماعية، ويحدد صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات من طرف البرلمانويسمح بإعادة انتخابه مر ة واحدة فقط حسب المادة 30 ، وحدد أيضا شكل الحكومة بوصفها حكومة ديمقراطية برلمانية رئاسية يلعب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الدور التنفيذي الرئيسي في النظام السياسي اليوناني حسب المادة 81 من الدستور، ويحدد الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، ويمارس البرلمان ورئيس الجمهورية السلطة التشريعية ،وتناط السلطة التنفيذية

---

(1)-جمال عبد الهادي ، وفاء محمد رفعت ، المرجع السابق، ص 120.

(2)- جرجي زيدان، **خلاصة تاريخ اليونان والرومان**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 30.

برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وتمارس السلطة القضائية من جانب ثلاث فئات من المحاكم ذات الاختصاصات المدنية والجنائية والإدارية [1].

أما فيما يخص السياسة الخارجية اليونانية فتقوم على مبدأ المادة الثانية من الدستور التي تنص على التقيد بقواعد القانون الدولي الرامية إلى تعزيز السلام والعدل وتعزيز العلاقات الأخوية بين الشعوب والدول [2] ، ولكن اليوم تسعى اليونان إلى تركيز علاقاتها الخارجية ضمن إطار العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، بحكم عضويتها فيه منذ سنة 1981م.

2- إقتصاديا

تتبع اليونان سياسة اقتصادية شبه رأسمالية فهي واحدة من أعضاء الإتحاد الأوربي ، حيث تتميز بوجود قطاع عام كبير تقدر مساهمته بحوالي نصف الناتج القومي الإجمالي للجمهورية، حيث يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعامات أساسية هي قطاع الخدمات الذي يستوعب 68% من اليد العاملة ، وقطاع الصناعة الذي يستوعب 20% من اليد العاملة ، ثم قطاع الزراعة الذي يستوعب 12% من اليد العاملة ، هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 09 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول الإتحاد الأوربي [3].

وتصنف اليونان حسب إحصائيات البنك العالمي لعام 2010م في المرتبة 32 عالميا على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المرتبة 33 على أساس قيمة دخل الفرد حيث قدر معدل دخل الفرد اليوناني بنسبة 75% وهو اكبر من دخل الفرد الفرنسي لسنة 1980م، وقد ارتفع إلى 90% سنة 2007م، ثم 97% سنة 2009 م،

---

[1] –KOSTAS MAVRIAS ,EPAMINONDAS SPILIOTOPOULOS , **CONSTITUTION DE LA GRECE**, EPTALOFOS, ATHENES, GRECE, 2004, PP. 45-88.

[2] IBID ,P.18.

[3] - نور الدين بوالكور ، **أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول** ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، [د.م]، 2013 ، ص 59.

وتشكل الخدمات نسبة 79% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 18% ، والزراعة 03% ، وتتمثل أهم الخدمات في السياحة حيث تجذب اليونان حوالي 16 مليون سائح سنويا، ويساهم قطاع السياحة بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع عام 2009م إلى 19% ،كما يعتبر قطاع النقل البحري قطاعا أساسيا وتصنف اليونان اليوم ضمن أكبر05 دول في العالم في هذا المجال،و أهم الصناعات باليونان نجد الصناعات الغذائية ، التبغ، النسيج ، الكيمياويات، وتصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوربي لعام 2010م بأعلى إنتاج في الإتحاد الأوربي في إنتاج القطن 183 ألف طن وا إنتاج الأرز 229 ألف طنوا إنتاج التين والطماطم والرابعة في الخدمات[1].

أما على مستوى التجارة الخارجية فبلغ إجمالي قيمة صادرات اليونان حوالي 31.2 مليار دولار سنة 2016م، وهي بذلك تحتل المركز 59 من حيث ترتيب المصدرين عالميا،و أهم صادرتها زيوت النفط الغير خام ، صفائح الألمنيوم، الأسماك الصناعات النحاسية وغيرها من المنتجات، أما فيما يخص الواردات اليونانية فقد بلغت 60.3% سنة 2016م، وهي بذلك تحتل المرتبة 48 عالميا من حيث المستوردين،و أهم وارادتها سفن الرحلات والشحن، الأدوية وغيرها من المنتجات المصنعة والدولة الأولى المصدرة لليونان هي ألمانيا بنسبة 10.6% من إجمالي الواردات اليونانية [2].

3- إجتماعيا وثقافيا

المجتمع اليوناني مجتمع مركب من عرقيات مختلفة فهو يتكون من الأغلبية اليونانية المسيحية ذووا المذهب الأرثوذوكسي بنسبة 90% الذي يمثل دين الدولة حسب الدستور بالإضافة إلى أقليات أخرى هي : الألبان بنسبة 1.9%، والأتراك بنسبة 1.2%

---

(1)- نور الدين بوالكور ، المرجع السابق ، ص 60.

(2)- مركز المعلومات والدراسات، **<u>العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية و اليونان</u>** ، غرفة الشرقية، السعودية ، 2016، ص ص 3-4 .

والمقدونيين بنسبة 0.8%، والبلغاريين بنسبة 0.3% ، و الأرمن بنسبة 0.2%، و هناك أقلية مسلمة في تراقيا، ورغم هذا التنوع العرقي في اليونان إلا أنهم وحدة منسجمة ثقافيا واجتماعيا [1].

المبحث الثاني: تركيا

أولا: أصل التسمية

عرفت تركيا في التاريخ بعدة أسماء ، ففي عصورها الأولى أطلق العثمانيون عليها "دولت عليه" أي الدولة العلية ، ثم أطلقوا عليها "سلطنت سنية" أي السلطنة السنية كما أطلق عليها بعد اتساع ممتلكاتها في أوربا وسأيا وا إفريقيا " إمبراطور لق عثمانلي" أي الإمبراطورية العثمانية ، وعرفت أيضا باسم " دولت عثمانلي" أي الدولة العثمانية، وأرتاح العثمانيون للأسمين الأخيرين، حيث كانوا يعتزون بانتسابهم إلى عثمان الأول مؤسس الدولة وهو الذي سميت باسمه الدولة والأمة [2].

أما كلمتي تركي وأتراك فقد كان العثمانيون يطلقون هاتين اللفظين على الأجناس التركية المتخلفة في نظرهم، والتي كانت تقطن في أسيا مثل التركمان، فكان العثمانيون يتمسكون بكلمتي عثماني وعثمانيين لقبا مميزا لهم تعبيرا عن اعتزازهم بنسبهم لعثمان الأول من ناحية،ولإستعلاء على الأجناس التركية الأسيوية المتبربرة في نظرهم من ناحية أخرى ، وبعدها تم تغير مدلول كلمات تركيا وأتراك وتركي للدلالة على الوطن والشعب التركي ، وكان التحديد الرسمي والقانوني والدولي لاستخدام تلك الكلمات الثلاث بمعناها

---

(1)- فتيحة مقداد، **تطور الصراع التركي اليوناني حول بحر إيجه و انعكاساته على البلدين** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تحت إشراف : عمار جفال، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2007-2008 ، ص 58.

(2)- عبد العزيز محمد الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج01، مطبعة جامعة القاهرة، 1980، ص 11.

الحديث هو عام 1923م، حين أعلن قيام النظام الجمهوري في تركيا وهذا للابتعاد بها عن الخط الإسلامي للدولة وتقريبها من أوروبا وحضارتها العلمانية [1].

ثانيا: الموقع الجغرافي

تقع تركيا [2] في منطقة تقاطع بين قارتي أوروبا وأسيا، وهي من أهم البلدان الإستراتيجية من حيث موقعها الجيوبوليتيكي ، حيث تبلغ مساحة تركيا الإجمالية 783 560 كلم^2، منها حوالي 400 10 كلم^2 بحيرات داخلية، ويبلغ عدد سكانها (عام 2005م) حوالي 70 مليون نسمة، وتشكل تركيا المعبر بين أوروباو أسيا، حيث تقع نسبة03 % من أراضيها في أوروبا (تراقيا)، والباقي في أسيا(الأناضول)، ويحدها من الشرق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب العراق وسوريا، ومن الجنوب والغرب البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، ومن الشمال الغربي بلغاريا واليونان،وأخيراً يحدها من الشمال البحر الأسود، ويمتد الخط الساحلي الإجمالي لتركيا لما يزيد على 10000 كيلومتر [3] .

وهي تتألف من قسم آسيوي يعرف بهضبة الأناضول، يصل معدل ارتفاعها إلى1000 متر ، تحيط بها سلاسل جبلية مرتفعة، أهمها جبال اليونت، جبال طوروس، جبال آرارات التي يصل ارتفاعها إلى5165 متر ،أما القسم الأوروبي ويسمى تراقيا فيتألف من منطقة قليلة الارتفاع يجري، فيها نهر أرجين الذي يصب في نهر ماريتزا الذي يصب في بحر إيجه، وهو نهر ينبع من بلغاريا ويشكل الحدود بين تركيا واليونان، تبلغ مساحة تراقيا 03 % من مساحة تركيا، معظم سكان تركيا يتحدثون اللغة التركية، كما أن هناك أقليات كبيرة تتحدث الكردية والعربية وغيرها، أما في البلقان وآسيا الوسطى وقبرص

---

[1]- عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص 12.

[2]- ينظر الملحق رقم : 03.

[3]- مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرفت** ، [د.ن]، الكويت، 2007، ص 14.

وبعض دول أوروبا الشرقية فهناك أكثر من 200 مليون نسمة يتحدثون التركية ويدينون بالإسلام [1]

ومن أهم المناطق في تركيا:منطقة الأناضول، منطقة البحر الأسود، منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة بحر إيجه، منطقة مرمرة [2] .

تمتد تركيا بين خطي عرض 36-42 شمالا فهي في قسمها الجنوبي تقع ضمن مناخ البحر الأبيض المتوسط، بينما في قسمها الشمالي تقع ضمن المناخ القاري، و يمكن ملاحظة عدة أقاليم طبيعية في تركيا وهي: منطقة البحر الأبيض المتوسط وتشمل سواحل بحر المتوسط و إيجه وتمتاز بالشتاء الدافئ الممطر، والصيف الحار الجاف وتمتاز المرتفعات بالأمطار الربيعية، منطقة البحر الأسود تمتاز بالاعتدال أيضا وإن كانت أكثر أمطارا كما أن بعض الأمطار تهطل صيفا وبهذا تكون اكبر منطقة مطرية بتركيا ، إذ تصل إلى 1750مم ، هضبة الأناضول ومناخها قاري إذ تنخفض درجة الحرارة في الشتاء دون الصفر وتصل في الصيف إلى 38 درجة مئوية وفي الوقت نفسه الأمطار قليلة ، الهضبة الشرقية وهي شديدة البرد بسبب الارتفاع، وبشكل عام فإن البرد يشتد في تركيا لأن المرتفعات تشغل القسم الأعظم منها وتتراكم الثلوج مدة 130 يوما في السنة[3].

---

[1]- محمود شاكر ، **تركية**، المكتب الإسلامي ، بيروت، 1988، ص 81.

[2]- مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 15.

[3]- محمود شاكر ، المرجع السابق، ص ص 83-84 .

ثالثا: تركيا قديما

استوطنت عشائر الغز وقبائلها الذين عرفوا باسم الأتراك ، المنطقة الممتدة من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقا إلى بحر قزوين غربا ، ومن السهول السيبرية شمالا إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوبا [1].

حيث انه في منتصف القرن13م ، هاجرت قبيلة صغيرة منهم نتيجة هجوم المغول عليها بقيادة زعيمها أرطغرل نحو الأناضول، وفي طريقها تصادف القبيلة معركة بين جيشين يتقاتلان هما جيش المغول وجيش الأتراك السلاجقة ، فاقتحموا ميدان القتال مدفوعين بغريزتهم الحربية مساعدين الجانب الضعيف وهم السلاجقة، فأنتصر السلاجقة ولرد الجميل قام السلطان السلجوقي علاء الدين بمكافأة تلك القبيلة الصغيرة بأن أقطعها أرضا ليسكونها، فكانت هذه القبيلة هي أصل ونواة الأتراك العثمانيين نسبة لعثمان ابن أرطغرل المؤسس الأول لدولة أل عثمان و الذي سميت الدولة باسمه فيما بعد [2].

بوصول محمد الثاني بن مراد الثاني عرش أل عثمان الذي عرف باسم محمد الفاتح لفتحه مدينة القسطنطينية سنة 1453م [3]، التي أصبحت تسمى إسلام بول أو إسطنبول وجعلها عاصمة الدولة ،ومنطلقا لفتوحات أوروبا كلها وبهذا التاريخ أصبحت الإمبراطورية العثمانية الإمبراطورية الإسلامية الأقوى لقرابة 600 سنة، إمتدت حدودها من بغداد إلى المغرب ، ومن الخليج العربي إلى شبه جزيرة القو م ونهر الدانوب ، وكان تفوقهم العسكري هو أساس هذه القوة [4].

---

(1)- علي محمد محمد الصلابي ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة، 2001 ، ص25.

(2)- موفق بني المرجة ،**صحوة الرجل المريض او السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية** ، صقر الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، 1984، ص 40.

(3)- المرجع نفسه، ص 41.

(4)- أشرف صالح محمد سيد، **أصول التاريخ الأوربي الحديث**، دار ناشري، الكويت، 2009، ص157.

وقد مرت هذه الدولة بمراحل مختلفة بداية بمرحلة النشوء وتميزت بتشكيل النواة الأولى للدولة والحروب مع البيزنطيين، ومن بعدها بدأت تأخذ الدولة ملامحها من حيث اتساع مساحة الإمارة وحدودها ، بالتوسع في البلقان و في الأناضولو أسيا، إلى غاية فتح القسطنطينية عام1453م على يد السلطان محمد الفاتح ، و بتزايد النفوذ العثماني في البلطيق و الأناضول، والوصول إلى البحر الأسود وتسيير عدد كبير من الحملات باتجاه أوروبا و القرم و البلطيق[1].

ثم تلتها مرحلة الازدهار والتوسع التي بدأت فيها ملامح الإمبراطورية بانتقال الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين إلى العثمانيين في 29-08-1516م ، ولتصبح الدولة العثمانية ممتدة من حدود أوروبا وروسيا، إلى حدود الهند ومن حضرموت إلى فاس في المغرب العربي [2] ، وبتولي السلطان سليمان القانوني الحكم (1520م-1566م) أصبحت الدولة العثمانية في عهده الإمبراطورية العظمى في العالم، فطور القوانين التي طبقت في الدولة العثمانية، وبقيت قوانينه نافذة حتى القرن التاسع عشر، و في عهده تطورت كل مظاهر الحياة في الدولة من علوم و أداب وسياسة وزراعة وصناعة[3].

وبعد هذا التفوق دخلت الدولة في مرحلة التراجع والانحطاط حيث بدأت الصراعات داخل السلطنة بالظهور، وأضحى هدف السلاطين الحفاظ على قدر الإمكان على ما تملكه الدولة ، وعلى نفوذها داخل حدودها، ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة كان التحالف بين ألمانيا وروسيا وبولونيا والبندقية والبابوية ومالطة وسمي بالحلف المقدس للوقوف في وجه المد الإسلامي القادم من الدولة العثمانية ، كما تميزت بالهزائم العسكرية المتلاحقة وضعف الجيش [4].

---

[1]- أحمد عبدا الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط03، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص ص 36-40.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي**، مكتبة العبيكات ، الرياض، 1995، ص ص 47-50.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 63- 70.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص ص 314-320.

و في هذه المرحلة قام السلاطين بتجديد وتحديث الجيش، حيث سميت بمرحلة التجديد و التنظيمات بين (1826م- 1876م) ، إلا أن محاولاتهم لم توقف المد الروسي فاستمر سقوط الولايات العثمانية في القرم و القفقاس بيد الروس وا حتلال بعض الإمارات العربية التابعة للدولة العثمانية مثل الجزائر 1830م ، وظهر مصطلح الرجل المريض[1].

وبمجيء السلطان عبد الحميد الثاني [2] للحكم ما بين(1876م-1909م) ، قام بافتتاح مجلس المبعوثان العثماني الأول [3] في19 فيفري 1877 م، رغم عدم فعالية أو وضوح اختصاصات المجلس[4]، و خاضت الدولة في عهده حروبا متعددة مع روسيا والدول الأوربية لم يحقق فيها أي نصر يذكر، وتناقصت مرة أخرى مساحة ونفوذ الدولة فضلاً عن موقعها العالمي [5].

وظهرت في هذه المرحلة جمعية الإتحاد والترقي بشكل سري عام 1890م، كبذرة لعصر التنظيمات ولتعلن عن نفسها عام 1908 م، وانتشر التنظيم بين الضباط والمثقفين

---

(1)- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق ، ص ص 391-394.

(2)- **عبد الحميد الثاني** : والده عبد المجيد الأول، يعتبر السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية ولد يوم الأربعاء 16 سبتمبر 1842م ، تعلم اللغتين العربية و الفارسية ، قدم خدمات كثيرة للدولة العثمانية في مختلف المجالات، ويعتبر أبرز سلاطين عصر الانحطاط ، توفي في 10 فيفري 1918م إثر نزيف داخلي عن عمر يناهز 78 سنة. للمزيد ينظر: سيف الله أرباجي ، **السلطان عبد الحميد الثاني :مشاريعه الإصلاحية وإ نجازته الحضارية** ، دار النيل للطباعة والنشر ، مصر ، 2011، ص ص 17 – 19.

(3)- **مجلس المبعوثان العثماني الأول**: كان يتألف من هيئتين هما هيئة الأعيان(الشيوخ) والتي تتكون من أربعين عضوا يختارهم ويعينهم السلطان، والهيئة الثانية هيئة المبعوثان(النواب) والتي تتكون من 145 عضوا يتم انتخابهم من جميع ولايات السلطنة.، لكن سرعان ما ضاق ذرعا السلطان عبد الحميد بممارسات النواب ، فأمر بتعطيل الدستور وحل المجلس إلى اجل غير مسمى، ما أثار حقد رجال الإصلاح فاتهموا السلطان بالظلم والاستبداد والرجعية واخذوا يسعون لإسقاطه. للمزيد ينظر:نزار قازان ، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية** ، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص73.

(4)- يلماز أزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر:عدنان محمود سلمان، مر : محمود الأنصاري، مج02، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، إسطنبول، تركيا ،1991، ص 102 .

(5)- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي ، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 610 .

الأتراك، ليعلن أهدافه في إزالة الاستبداد ، وتطبيق الديمقراطية ضد السلطان عبد الحميد فقامت الثورة ضده في شكل عصيان في الجيش، الذي وصل للعاصمة في سنة 1908م فقام عبد الحميد بإعادة دستور سنة 1876م سنة 1908م الذي ظل معطلا أكثر من 30 سنة وأجريت الانتخابات النيابية، وبدأ المجلس أعماله في أواخر سنة 1908م ، وتم خلع عبد الحميد الثاني ونصب ولي العهد محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس، وأصبح السلطان الجديد مجرد عاهل دستوري يملك ولا يحكم [1].

ثم جاءت الفترة الأخيرة من عمر الدولة التي امتدت من 1909م-1924م التي تولى الحكم فيهاعدد من السلاطين الضعفاء كان أخرهم عبد المجيد بن عبد العزيز الذي جرده مصطفى كمال أتاتورك [2] من سلطاته وجعله خليفة ولكن من دون سلطة روحية، و أعلن أتاتورك إلغاء الخلافة فانتهت السلطنة رسمياً عام 1924م ونفي عبد المجيد إلى مدينة نيس الفرنسية ، ويعد المؤرخون أن السلطنة الحقيقية انتهت مع السلطان عبد الحميد الثاني [3].

---

[1]- نزار قاصان، المرجع السابق، ص ص 73-75 .

[2]- **مصطفى كمال أتاتورك**: هو مصطفى كمال بن علي رضا ولد في سالونيك التي تقع على بحر إيجه (باليونان حاليا) عام 1881م، تخرج من مدرسة إسطنبول الحربية ، التحق بجمعية الإتحاد والترقي ، كان همه السياسي ينحصر داخل تركيا لذلك كان على خلاف مع أعضاء الإتحاد البارزين، فكان يكره أنور باشا كرها شديدا، ويرى التزام الحياد في الحرب العالمية الأولى ، أرسل إلى جبهة القفقاس ثم إلى الحجاز، ولكن قبل استلام مركزه خرجت الحجاز من حوزة الدولة ، رقي إلى رتبة لواء وعين في ديار بكر كنائب قائد، أختير ليحفظ الأمن بعد هزيمة تركيا وطارت شهرته بعد إخراج الأجانب، تسلم الحكم و أسس حزب الشعب ، و ألغى الخلافة وسمى نفسه أبو الأتراك توفي عام 1939م. للمزيد ينظر : ياسر أحمد حسن ، **تركيا البحث عن مستقبل** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص ص31 -33.

[3]- نزار قاصان، المرجع السابق، ص 76.

خامسا: تركيا حديثا

1- سياسيا

قام أتاتورك بسن دستور جديد سنة 1924م، وهو امتداد وتكملة لدستور 1921م الذي بقي العمل به لمدة 36 سنة ، حيث يحتوي هذا الدستور على 105 مادة مع 06 فصول، جاء في المادة الأولى من دستور الجمهورية التركية لسنة 1924م الدولة التركية ذات نظام جمهوري،و أن دينها الرسمي هو الإسلام، واللغة الرسمية للدولة هي التركية ، وعاصمة الدولة هي أنقرة [1] وقد عدل هذا الدستور سنة 1928م بإزالة بند الإسلام هو دين الدولة وتم بذلك تحويل نظام الحكم إلى حكم علماني.

ومنه فقد عرفت الجمهورية التركية الحديثة 03 دساتير هي دستور 1924م، 1961م، 1982م اللذان جاءا بعد الانقلاب العسكري لسنوات1961م و1980م،و عنيت هذه الدساتير بصياغة الأطر القانونية لعملية صنع القرار في الدولة ، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسساتها ويبقى دستور 1924م وما طرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك هو ما حدد الخطوط العريضة للنظام التركي، المتمثلة في مبادئ أتاتورك الستة ألا وهي: الجمهورية ، الوطنية ، الشعبية، الدولتية، العلمانية، الثورية وا ٍسناد السلطة بدرجة كبيرة للمجلس الوطني الكبير [2] ، والتي لا زالت مستمرة حتى الآن[3].

---

[1]- أحمد نور النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011 ، ص 193.

[2]- **المجلس الوطني الكبير** :هو الجمعية الوطنية الكبرى ، وتتولى بنفسها التشريع ، ويوكل لبعض أعضائها القيام بالسلطة التنفيذية و بمجلس وكلاء (وزراء) يختارهم الرئيس، وتعهد الجمعية بالسلطة القضائية للمحاكم ، وللجمعية حق الإشرافالدائم على الحكومة وا ٍسقاطها ، ولأن رئيس الجمهورية من أعضاء الجمعية فإن مدته في منصبه موقوتة بمدة الجمعية ومنالجائز إعادة إنتخابه بلا تحديد لعدة مرات ، وا ٍذا خلا منصبه بالموت أو الاستعفاء تولى رئيس الجمعية ر ئاسة الجمهورية بالنيابة. للمزيد ينظر: تهاني شوقي عبد الرحمان، **نشأة دولة تركيا الحديثة1918م-1938م**، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص 283.

[3]- بوزيد يحي ، **السياسة الخارجية التركية إتجاه الدول المغاربية بعد 2002م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية والأمن الدولي، تحت إشراف: بوسماحة نصر الدين،جامعة وهران، الجزائر،2012-2013، ص 16.

أما فيما يخص السياسة الخارجية التركية فقد تميزت منذ تأسيس الجمهورية عام 1923م ، بكونها ذات إتجاه واحد نحو أوروبا و الغرب، نتيجة انبهار مصطفى كمال أتاتورك بالحضارة الغربية، وقد استمرت هذه السياسة المتمثلة بالسعي للانضمام المنظمات والمؤسسات الأوربية، و قد تمثلت ثوابت السياسة الخارجية التركية المهمة في : القومية التركية، الاستقلالية التامة ، دمج مفهومي القومية والإنسانية ، مناصرة السلام السياسة الأمنية ، مناهضة الاستعمار، مناهضة الشيوعية ، و يمكن حصر أهم أسس السياسة الخارجية لأتاتورك في احترام مبادئ القانون الدولي، و التزام مبدأ السلام للوطن و للعالم [1].

في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى نوع من السلبية والقطيعة بين تركيا والدول الإسلامية ، ولا سيما دول الجوار منها، فضلاً عن الخلافات بشأن عدد من القضايا، وقد زاد الأمر إشكالية بانضمام تركيا إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية في وقت واحد ، فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952م و حلف البلقان منذ عام 1953م، و حلف بغداد سنة 1955، وعقدها معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2] ، ولكنها في الوقت نفسه عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسعى إلى إقامة الجامعة التركية ، أو العالم التركي مع الجمهوريات ذات الأصول التركية في أسيا الوسطى على غرار بعض المنظمات القومية، كجامعة الدول العربية أو تلك الشبيهة بالإتحاد الأوروبي [3].

---

[1]- بوزيد يحي، المرجع السابق ، ص 40.

[2]- علي عبد الواحد حسون أحمد الصائغ ، **حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في عام 1960م**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 09، العدد 2، جامعة القادسية العراق ، 2010، ص ص 199- 200.

[3]- خورشيد حسين دلي ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية دراسة تحليلية**، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، [د.م] ، 1999، ص 13.

2- إقتصاديا

أدرج الاقتصادي التركي ضمن أقوى سبعة اقتصاديات صاعدة في العالم، إلى جانب الصين ، البرازيل، اندونيسيا، المكسيك، روسيا، وتحتل المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، ويتوقع أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050م [1].

في مجال القطاع الصناعي تتبع تركيا سياسة نظام الحماية الصناعية والمساندة الحكومية للعديد من الصناعات الوطنية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات الوطنية ،حيث كانت تنظر الحكومات المتعاقبة إلى التصنيع باعتباره سبيلا لضمان الازدهار والتقدم والقوة ، و تملك تركيا العديد من الموارد الطبيعية التي تدخل في الصناعة كالفحم الحديد، النحاس، الذهب، اللؤلؤ ومن أهم النشاطات الصناعية بتركيا نجد صناعة الحديد والصلب، الإسمنت، الفحم ،الألمنيوم والنحاس ، المنسوجات ، المنتجات البترولية ، الصناعات الغذائية ، الصناعات الدوائية [2].

أما فيما يخص القطاع الزراعي فتتبع تركيا فيه أيضا سياسة نظام الحماية الجمركية والمساندة الحكومية للمنتجات الزراعية، وذلك لحمايتها من المنافسة الأجنبية وتعتبر الواردات من المنتجات الزراعية مثل الحيوانات الحية من اجل التربية معفاة من الجمارك ، ومن وأهم المنتجات الزراعية التركية هي : التبغ ، القطن، البقول، الفاكهة المجففة، القمح ، الزيتون ، بنجر السكر، شجر الموالح ، وتبلغ المساحة المزروعة في تركيا حوالي 28.28 % من مساحة البلاد [3].

---

[1]- عصام فاعور ملكاوي ، ندوة بعنوان: **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية**، الرابطة العربية المستقبلية لإتحاد مجالس البحث العلمي العربي بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الخرطوم، السودان، 3-2013/02/5م.

[2]- رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد التركي**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 131.

[3]- المرجع نفسه، ص 174.

وتشكل السياحة أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا إذ بلغت عائدات تركيا من السياحة 12 مليار دولا سنة 2001م ، حيث وصل عدد الزائرين حوالي 10.5 مليون سنة 2001م ، و تعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب إذ تحتل المرتبة الثالثة لدول الجذب السياحي في العالم بعد روسيا والصين [(1)].

أما على مستوي التجارة الخارجية فيعد الاقتصاد التركي من الاقتصاديات التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية، حيث بلغ حجم الصادرات 115.6 مليار دولار سنة 2008م، وبلغ حجم الواردات 162.1 مليار دولار سنة 2008م [(2)] .

3- اجتماعيا وثقافيا

كان التأكيد على الهوية التركية بغض النظر عن الخلفية العرقية بالغ الأهمية لأتاتورك والدولة التركية من أجل تماسك الشعب التركي ووحدته [(3)].

يتكون سكان تركيا من مجموعات عرقية مختلفة، متمثلة في الترك الذين ينتمون إلى العرق الأصفر ويسودون البلاد كافة، يليهم الأكراد الذين يتمركزون في المنطقة الجبلية في جنوب شرقي البلاد، ثم العرب المقيمين في إسكندرون بالقرب من سوريا وكيليكا ، بالإضافة للشركس المتمركزين في الشمال الشرقي لتركيا، و اليونانيون في منطقة الغرب وبخاصة في أزمير، يليهم الأرمن في الشرق ومنطقة جالية و أقلية البلغار في الغرب ثم أقلية اليهود المتمركزين في إسطنبول وأزمير، وتصل نسبة المسلمين في تركيا إلى99% بين هذه المجموعات العرقية وذلك لأن الأقليات الكبيرة تنتمي للدين الإسلامي وهم الأكراد والعرب و الشركس وبالتالي الدستور التركي لا ينص على الدين الرسمي للدولة، أما اللغة الرسمية فهي اللغة التركية [(4)].

---

(1)- رواء زكي يونس الطويل ،المرجع السابق ، ص 27.

(2)- المرجع نفسه ، ص 138.

(3)- فيليب روبنس ، **تركيا والشرق الأوسط** ، تر : ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، قبرص، 1993، ص 11.

(4)- محمود شاكر، المرجع السابق، ص 71.

المبحث الثالث : بحر إيجه

أولا : أصل التسمية

إيجه (Egée) من الإغريقية القديمة إيغوس (Aigeus) وهو اسم ملك أسطوري ، ابن بانديوك ، قام بإرسال ابنه تيزي (Thésée) في مغامرة محكوم عليها بالفشل وبموت تيزي عاش إيغوس حياة عذاب بسبب ظنونه أن شبحا ابتلع ابنه ، فرمى نفسه في البحر الذي بات يحمل اسمه : بحر (إيغه) أو (إيجه) [1].

ثانيا: الموقع الجغرافي

بحر إيجه [2]جزء أو فرع من البحر المتوسط وهو بحر شبه مغلق يقع بين اليونان من ناحيتي الغرب والشمال، وتركيا من ناحية الشرق، وجزيرة كريت إلى الجنوب، يضم بحر إيجه 3602 جزيرة معظمها جزر يونانية ، تبلغ مساحة بحر إيجه 179,000 كم^2، و يبلغ طوله حوالي 640 كلم، و عرضه أكثر من 320 كلم في أعرض جزء له [3].

وتقسم الجزر الإيجية إلى أربع مجموعات وهي جزر السيكلاديس والجزر الإيجية الشرقية والجزر الإيجية الشمالية (جزر الدوديكانيز) وجزيرة كريت [4].

ثالثا: أهم جزر بحر إيجه

- **جزر سيكلاد Cyclades**

هي24 جزيرة يونانية في بحر إيجه أهمها: أمورغوس ، أندروس، ناكسوس ، تنتشر في الجنوب الغربي من بحر إيجه ،وتعني كلمة سيكلاديس «الدائري» حيث تمثل

---

[1]- مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ،ج04، دار رواد النهضة ، لبنان، 1995، ص 124.

[2]- ينظر الملحق رقم : 01 و02.

[3] – المرجع نفسه، ص 125.

[4]- يسري الجوهري ، **جغرافية البحر المتوسط** ، دار المعارف ، الإسكندرية، 1984، ص 178.

مجموعة هذه الجزر الشكل الدائري، تتوسطه جزيرة ديلوسو و أكبر هذه الجزر هي ناكسوس، مساحة جزر سيكلاديس 2572 كلم^2 وتعد نحو 115 ألف نسمة أهم منتجات هذه الجزر: الخمور، الفاكهة، بها العديد من مناجم الرخام كانت لهذه الجزر السيادة في بحر إيجه بادئ الأمر لغناها بالثروات المعدنية ثم تراجعت أمام هيمنة كريت[1].

- **جزر الدوديكانيز Dodécanèse**

تعني كلمة الدوديكانيز «الاثنتي عشرة جزيرة»، اليونانية في بحر إيجه والواقعة جنوب غربي أسيا الصغرى : أهمها: كوس ، كاليمنوس ، باتموس ، مساحتها 2663 كلم^2 ، وتعد نحو 150 ألف نسمة ، علماً أن هذه المجموعة تضم إلى جانب الجزر الكبيرة مجموعة كبيرة من الجزر الصغرى المجاورة للساحل التركي، ويعتمد سكان جزر الدوديكانيز في نشاطهم الاقتصادي بالدرجة الأولى على صيد الأسماك واستخراج الإسفنج، و أكبر جزر هذه المجموعة هي جزيرة رودِس التي خضعت للأتراك سنة 1522م واحتلها الإيطاليون في سنة1912م، ومنحت لليونان سنة 1947م بموجب معاهدة باريس ،هذه الجزيرة التي ظهر فيها الاستقرار البشري منذ فترة ما قبل التاريخ ففي القرن الرابع ق.م كانت رودس أهم مركز تجاري بحري في حوض البحر المتوسط بأكمله، وتأتي أهمية رودس الحديثة في كونها مركز جذب سياحي،ومركزاً تجارياً مهماً، إضافة إلى أهميتها الصناعية [2].

حيث تقع جزيرة رودس على بعد 19 كلم إلى الجنوب الغربي لتركيا والمسافة بينها وبين الساحل التركي صغيرة حوالي 12 ميل [3] ، فلا يفصل بينهما سوى ممر مائي صغير، يبلغ عدد سكانها حوالي 91 ألف نسمة وهي جزيرة سياحية وتنتشر فيها المزارع

---

[1]- مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ،ج04، المرجع السابق ، ص 126.

[2]- المرجع نفسه ، ص 127.

[3] -G.W.PROTHERO ,**ISLANDS OF THE NORTHERN AND EASTERN AEGEAN** , H.M.STATIONERY OFFICE, LONDON ,1920 , P.11.

والبساتين والسهول الخضراء في الأودية، وتعد من اكبر الجزر اليونانية في الجنوب الشرقي لبحر إيجه ، تعتبر هذه الجزيرة صخرية لكنها لا تخلو من الأودية وغابات طبيعية واسعة وبعض الجداول التي تصب في البحر وهي معتدلة الإقليم ، ورودس من جزر القسم الشرقي المعروف بالأسبوراد [1] (المتفرقة) وهي مستطيلة الشكل طولها 77 كلم ويختلف عرضها باختلاف شكلها ويبلغ نحو 37 كلم ومساحتها 1404كلم2 تخترقها سلسلة جبال متعرجة أعلاها جبل تايروس طوله 1216متر [2].

رابعا :أهمية بحر إيجه

1- من الناحية الطبيعية

يعتبر أفضل مناطق البحر المتوسط جوا وموقعا فالصيف فيه معتدل وتطول مدته وشهور الشتاء جوها لطيف جدا ، كثرة الجزر التي تنتشر فيه معظمها جزر يونانية والخلجان العديدة التي تحمي السفن المسافرة من العواصف ، يعتبر ممر عبور للسفن التجارية قديما وحديثا [3].

لا تبتعد جزر إيجه عن بعضها ففي مدة ساعة أو ساعتان بوسعنا الانتقال من جزيرة إلى أخرى ، تتمتع جميع جزر بحر إيجه بمناظر خلابة أسرة مما يبرز تعلق الإغريق ببلادهم [4].

---

[1]- **السبوراد** :اسم أطلقه اليونانيون على مجموعة من الجزر المنتشرة او المتفرقة في بحر إيجه لتمييزها عن مجموعة جزر السيكلاد. للمزيد ينظر: س. موستراس ، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية** ، تر: عصام محمد الشحادات ، دار ابن حزم ، بيروت، 2002، ص 33.

[2]- مصطفى أحمد أحمد ، حسام الدين إبراهيم عثمان ، **الموسوعة الجغرافية**، ج03، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر، 2004 ، ص 30.

[3]- محمود إبراهيم السعدني، **تاريخ وحضارة اليونان** ، الدار الدولية للإستثمارت الثقافية، القاهرة، 2008 ، ص 17.

[4]- علي عكاشة و أخرون، المرجع السابق، ص 40.

2- من الناحية العسكرية و الاقتصادية

تعتبر جزره الأقل عرضة للهجومات، جزره تحمي المضايق التركية وتدافع عنها لقربها منها، تلعب دورا هاما في الدفاع عن السواحل التركية واليونانية، توفر جزره العمق الاستراتيجي والتكتيكي اللازم للمناورات والدعم بسب موقعها الجغرافي[1].

يحتوي بحر إيجه على ثروة سمكية كبيرة خصوصا سمك التونة نتيجة ارتباطه بالبحر الأبيض المتوسط ، وثروات مختلفة من بترول غاز ومعادن في جرفه القاري ، ويعتبر ممر يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، المناطق الساحلية له تحتوي على كثافة سكانية عالية، و ذات نشاط سياحي كبير، يعتبر أهم الطرق في النقل والتجارة الدولية البحرية [2].

نستنتج مما سبق أن كل من تركيا واليونان دولتان عريقتان جذورهما ضاربتان في التاريخ ، وذلك بانتمائهما لحضارتين عريقتين ، حيث أن تشكيلهما كدولتان تتمتعان بكيان سياسي مستقل في وقتنا الحالي، لم يأتي صدفة هكذا، ولكنه مر بعدة مراحل تاريخية ساهمت في تشكيله من مراحل نشوء وقوة وضعف .

و نستخلص أيضا أن بحر إيجه هو الأخر بحر ضارب جذوره في التاريخ، فبالنسبة للدولتان موقعه الإستراتيجي، كانت له أهميته البالغة في تاريخهما باعتبارهما تطلان عليه، وكان له حصة الأسد في تكوين حضارتهما ، خصوصا اليونان التي ظهرت حضارتها الهيلينية القديمة عل ضفاف جزره ، فلولاه لم عرفنا اليونانيين، بالإضافة لكون هذا البحر يمثل شريان حيوي للبلدين سواء قديما أو حديثا.

---

[1] - LT COL EVANGELOS, P.GEORGOUSSIS , **THE STRATEGIE VALUE OF AEGEN ISLANDS AND TODAY'S NATO PLOICY** ,MAXWELLE AIR FORCE BASE ,ALBAMA, 1988 , PP .17-20.

[2] - V. H. KOURAFALOU1 , K. BARBOPOULOS, **HIGH RESOLUTION SIMULATIONS ON THE NORTH AEGEAN SEA SEASONAL CIRCULATION** , EUROPEAN GEOSCIENCES UNION ,2003, P. 01.

الفصل الثانـي : خلفيات الصراع التركي اليوناني في بحر إيجه وتطوره

المبحـث الأول: أهـم الحــروب اليــونــانية التــركية.

المبــحث الثاني: أهم الاتفاقيات التي طرحت مشكل الصراع في بحر إيجه.

المبــحث الثالث: تطور انتقال سيادة جزر بحر إيجه بين البلدين و أساس الصراع حولها.

يعتبر الصراع بين تركيا واليونان نزاع قديم نتيجة الصدام الحضاري بين الدولتين، و الصراع في بحر إيجه محصلة لهذا الصراع المستمر للهيمنة والسيطرة، حيث مرت هاتان الدولتان بعدة حروب مختلفة في تاريخهما لفرض سيطرة احدهما على الطرف لأخر، ونتيجة هذا الصراع وقعت الدولتان العديد من المعاهدات و الاتفاقيات لفرض السيطرة والهيمنة، هذه الأخيرة التي كان لها تأثير على فرض سيادة الدولتين على جزر بحر إيجه والسيطرة عليه.

المبحث الأول: أهم الحروب اليونانية التركية

أولا: حرب استقلال اليونان 1821م-1832م

كان اليونانيون يحتلون في الدولة العثمانية موقعا متميزا منذ زمن وكان غالبيتهم يستوطنون منطقة المورة وجزر بحر إيجه و تساليا إلا أنهم كانوا منتشرين في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية [1].

منذ عام 1453م إعتمد العثمانيون النظام الكنسي لحكم الرعايا المسيحيين، فأعطى بطريق القسطنطينية سلطة سياسية فوق سلطته الدينية، حيث كان المذهب السائد بين الطوائف المسيحية هو المذهب الأرثوذكسي وفق الكنيسة اليونانية ، فكان اليونانيون هم القابضون على ناصية الحكم بين المسيحيين في إنحاء الدولة [2].

و قد شغلوا اكبر الوظائف في حكومة الدولة، لا سيما وظيفة سكرتير الباب العالي أو ترجمانه، وهي من الوظائف التي احتكروها سنوات طويلة، وقائد الأسطول

---

[1]- أكمل الدين إحسان أوغلي ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، تر: صالح سعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول، 1999، ص 91.

[2]- محمد قاسم ، حسين حسني ، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى**، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة، 1929، ص 109.

ووظيفة حاكم الأفلاق وحاكم البغدان [1] فكانت كلها وقفا لهم ،أما تجاريا فقد بلغوا شأنا كبير إذ كانت مراكبهم واسطة الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول[2].

وقد كان الفلاحون منهم يتمتعون بنعمة يغبطهم عليها الكثير من أقرانهم في روسيا والنمسا فقد كانوا يتمتعون بخيرات أراضيهم ويحتفظون بملكيتها، وكانوا يتمتعون بشبه استقلال داخلي فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم فلم يكن يربطهم بالسلطة العليا إلا دفع الجزية جزية صغيرة وتقديم عدد معين من البحارة للأسطول [3].

كما سلم العثمانيون أمر حراسة الطرق لبوليس أهلي من اليونانيين ، لمكافحة العصابات التي كانت منتشرة على طول الطرق لتقطع سبيل التجارة، وبهذا خلقت النواة التي نشأت منها جيوش الثورة ، كما أن الترخيص للمراكب اليونانية بالتسلح لمقاتلة القراصنة اوجد أداة الكفاح الفاصلة بين اليونانيين والعثمانيين، فيتضح من هذا كله أن اليونانيين لم يكونوا مستعبدين بل كان لهم في الدولة مركز ممتاز من حيث الثروة والسلطة [4].

ومنه نجيز أهم أسباب هذه الحرب فيما يلي:

- مبدأ الحرية الذي نشرته الثورة الفرنسية وا ٍحيائها روح القومية لدى شعوب البلقان منهم المجتمع اليوناني وذلك بتأثر الشباب اليوناني الدارسين في أوربا بالثقافة الأوربية والأفكار التحررية والقيام بنشرها في اليونان بعد عودتهم [5].

---

[1]- **الأفلاق والبغدان** : هما إقليمي مولدافيا وولاشيا (رومانيا حاليا)، اللذان كان يحكمان على اعتبارهما إقليمان منفصلان، لكل منهما وضع شبه مستقل و والي يختار من بين الأهالي. للمزيد ينظر : أ. جرانت ، هارولد تمبرلي، **أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرون 1789م-1950م** ، تر : بهاء فهمي، ط06، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة، 2001، ص 403.

[2]- أكمل الدين إحسان أوغلي ، المرجع السابق، ص 92.

[3]- محمد قاسم ، حسين حسني، المرجع السابق ، ص109.

[4]-المرجع نفسه، ص 110.

[5]- جميل عبيد ، **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824م-1827م**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990، ص45.

- دور الكنيسة اليونانية الأرثوذوكسية التي استخدمت مراكزها كبؤر لتجمع الثوار اليونانيين وتوفيرها خدمة التواصل بين الأقاليم اليونانية والعالم الخارجي [1].
- العلاقة الوثيقة بين القساوسة وزعماء الدول الأوربية من أجل التنسيق والتعاون على تمزيق وتدمير الدولة العثمانية وخصوصا روسيا [2].
- المدارس اليونانية التي ساهمت في نشر جوانب من الفكر الثوري في كثير من أنحاء اليونان وغرس كره الأتراك بالشباب اليوناني [3].
- تنامي البرجوازية اليونانية بسب القوة التجارية لليونانيين التي أخذت تسعى للتخلص من العثمانيين مما أدى لظهور اتجاهات فكرية تحررية مختلفة ففيه بعض المتنورين اليونانيين يدعون لإنشاء جمهورية يونانية و آخرون يسعون لإنشاء إمبراطورية واسعة تضم الشعوب الأخرى من شبه جزيرة البلقان [4].
- تأسيس الجمعيات السرية مثل جمعية (Hetareia Philikon) [5] التي تأسست سنة 1814م لطرد العثمانيين والتخلص منهموا إعادة أمجاد الإغريق و عهد الإمبراطورية البيزنطية اليونانية، و انضمام القساوسة وأصحاب السلطة باليونان لهاته الجمعيات السرية ودعمهم لها ودعم روسيا لهاته الجمعية [6].

---

(1)-جميل عبيد ، المرجع السابق ، ص 46.

(2)- علي محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 361.

(3)- حقي العظم ، **تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان**، مطبعة الترقي ، مصر ، 1902، ص 08.

(4)- هشام التكريتي ، **الدول الكبرى واستقلال اليونان** ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ،العراق ، العدد 03، 1987، ص 148.

(5)- **جمعية هتاري**: كلمة يونانية معناها جمعية أخوية أو جمعية الأصدقاء، أطلقت على جمعيتين أسست أحدهما في مدينة فينا عاصمة النمسا، بدعوى تأسيس المدارس ونشر العلوم بين اليونان والثانية لقصد سياسي محض وهو السعي لتخليص بلاد اليونان من العثمانيين، وبقيت سرية إلى سنة 1821م، حيث ابتدأت الثورة جهارا و كان مركزهاأو لا بمدينة أوديسا الروسية ، ثم انتقلت إلى مدينة كييف. للمزيد ينظر: محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 411.

(6)- محمد قاسم ، حسين حسني، المرجع السابق ، ص 111.

- تفاقم الصراع الداخلي في الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فضعفت سلطة الحكومة المركزية العثمانية مما أدى إل قيام حركات انفصالية قام بها عدد من الباشاوات المحليين ..الخ[1].

في عام 1821م قام إسكندر إبسلانتي أمير يوناني، وهو الابن الأكبر لحاكم مولدافيا بالثورة ضد العثمانيين ، ومن العوامل التي أهلته لقيادة الثورة هي أصله النبيل وصلته الكبيرة بروسيا وتغلب فكرة الاستقلال ومبدأ الحرية عليه [2].

غير أنه فشل في ثورته لعدة أسباب منها فشله في الحصول على مساندة الفلاحين في إمارتي الدانوب لأنه رفض إلغاء امتيازات النبلاء، كما فشل في الحصول على تعاون أمير صربيا بالإضافة لقيامة بتشجيع المجازر الدينية بين المسلمين والمسيحيين التي راح ضحيتها الآلاف من المسلمين، مما أدى لانصراف الجماهير من حوله [3]، فتمكن الجيش العثماني من القضاء على ثورته فاضطر إلى اللجوء للنمسا فقضى 07 سنوات في سجونها إلى أن أطلق سراحه عام 1827 م بتدخل من روسيا ثم توفي سنة 1828م [4].

كانت حملة إبسيلانتي الفاشلة محفزا للثورة في اليونان، إذ لم تلبث أن اشتعلت انتفاضة واسعة في المورة بدأها الثوار بالقيام بمذبحة عامة ضد الأتراك، فردت السلطات العثمانية على ذلك باتخاذ إجراءات صارمة ضد اليونانيين فأعدمت عدد من المتعاونين مع جمعية الأصدقاءوا إعدام البطريرك اليوناني في إسطنبول، غير أن هذه الإجراءات لم تؤدي إلا لاتساع الانتفاضة في اليونان ، فشملت بعض الجزر اليونانية في بحر إيجه وأحرز الثوار عددا من الانتصارات ، و استولوا على عدد من المدن والمواقع المهمة في

---

[1]- هشام التكريتي ، المرجع السابق، ص 149.

[2]- جميل عبيد، المرجع السابق ، ص 48.

[3]- أمال السبكي ، **أوربا في القرن التاسع عشر: فرنسا في مئة عام** ، عالم المعرفة ، جدة، 1985، ص 196.

[4]- هشام التكريتي، المرجع السابق، ص 150.

مقدمتها أثينا ، وقام الثوار بمذابح شنيعة ضد الأتراك المسلمين ، في كانون الأول 1821م عقد الثوار مجلسا تمثيليا أعلن استقلال اليونان، واقر دستورا سنة 1822م نص على سيادة الشعب والمساواة أمام القانون، وأناط إدارة البلاد بمجلس تشريعي ينتخب سنويا و يتألف من نواب الأقاليم المختلفة وبمجلس تنفيذي يمثل السلطة التنفيذية ويتألف من خمسة أشخاص ويتمتع بصلاحية واسعة (1).

فشلت الدولة العثمانية في إخماد الثورة التي اشتعلت في المروة ، فاضطرت لطلب العون من محمد علي باشا والي مصر لإخمادها فكانت الحملة سنة 1825م، بقيادة إبراهيم باشا فاحتل كريت أولا، ثم انزل الجنود بالمورة فاستولى إبراهيم باشا على مواقع اليونان الحصينة كأثينا، وكادت الثورة أن تنتهي لولا تدخل الحكومات الأوربية مدفوعة بتأثير الرأي العام الأوربي ومصالحها السياسية في المنطقة (2).

أقنعت بريطانيا روسيا بالتوسط معا بين الفريقين المتحاربين على أساس استقلال اليونان استقلال ذاتيا ولم تم لها الأمر في اتفاقية أفريل 1826م ، عرضت بريطانيا على الدول الانضمام إلى هاته الاتفاقية فلم تقبل سوى فرنسا ، وفي معاهدة لندن سنة 1827م تعاقدت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بإدارة شؤونها مع اعترافها بسيادة الدولة وبإجبار الأتراك و اليونانيين على عقد هدنة ريثما يتم الاتفاق ، غير أن الدولة العثمانية رفضت هذه المعاهدة رفضا تاما، مما جعل الحلفاء يسرعون إلى محاصرة القوات العثمانية وحدوث معركة نافرين في 20 أكتوبر1827م التي تحطم فيها الأسطول العثماني و المصري (3).

---

(1)-هشام التكريتي، المرجع السابق ، ص 151.

(2)- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 92.

(3)- محمد قاسم ، حسين حسني، المرجع السابق ، ص113.

فأثارت تلك النكبة غضب السلطان فأعلن الجهاد ضد الممالك المسيحية وخصوصا روسيا، فاتخذت روسيا من منشور السلطان ذريعة لإعلان الحرب على تركيا في أفريل 1828م ، فوقع ما كانت إنجلترا وفرنسا تخشيانه ، لذلك أسرعت الدولتان إلى حسم الصراع بأن أرسلت فرنسا جيشا للمورة لإجبار القوات المصرية على التخلي عنها أما إنجلترا فقد أوفدت أسطولا للإسكندرية لإرغام محمد علي على الانسحاب [1].

ولما تم لهما ما ذلك توسطت الدولتان لعقد الصلح بين تركيا وروسيا، إلا أن تركيا أبت إلا أن تواصل الحرب، ولكن الروس استطاعوا في سنة 1829م تطويق المدن المحصنة، والإستيلاء على أدرنة، حينئذ قرر الباب العالي قبول الصلح ، فتقررت معاهدة أدرنة في سبتمبر عام 1829م، التي نصت على أن تصبح ولايتي الأفلاق و البغدان مستقلتين في إدارتهما تحت حماية روسيا ، وتتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضايق، وان يقبل السلطان باستقلال اليونان استقلال داخلي على أن تمتد حدودها من خليج أرتو إلى قولا، غير أن الدول رأت في مركز اليونان الذي تقرر على هذه القاعدة وسيلة لتدخل روسيا في شؤونها، فقررت في سبتمبر سنة 1831م، أن يكون استقلال اليونان تاما وأن يضمن هذا الاستقلال من يشاء من الدول [2].

بعد ذلك وقع اتفاق يوناني تركي ، يقر بقيام مملكة اليونان المستقلة تحت حماية أوربية ، وذلك بموافقة السلطان العثماني حيث وقع ذلك الاتفاق بتاريخ 21 يوليو 1832م، بحضور ممثلي الدول الكبرى وسمي معاهدة القسطنطينية، حددت المعاهدة حدود المملكة اليونانية مع السلطنة العثمانية حيث اعتمدت الحدود الشمالية كخط وهمي

---

(1)- محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ، ص 428.

(2)- محمد قاسم ، حسين حسني، المرجع السابق، ص115.

من أرتا إلى فولوس، ودفع للأتراك مبلغ 40.000.000 ليرة عثمانية كتعويض لهم عن خسارة الأراضي اليونانية [1].

وبعد أربع سنوات من انتخاب الكونت إيوانيس كابوديسترياس من كورفو في عام 1828م من طرف الجمعية الوطنية ، كأول حاكم لليونان بعد ان خرج الجيش المصري التركي بشكل دائم من شبه جزيرة البيلوبونيز، وأعلن اليونانيون دولتهم ، تم إغتياله و بعد مضي عام على ذلك اختارت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ،أوتو ابن لودفيغ الأول ملك بافاريا ليكون أول ملك على اليونان، وكان عمره حينها سبعة عشر سنة فحكم اليونان إلى غاية سنة 1862م حيث خلعه الجيش ونفي ، ليستبدل بالدانمركي كريستيان وليام فرديناند أدولفوس جورج الثاني ابن ملك الدانمارك الذي أصبح جورج الأول ملك اليونان ، وقد بقيت أسرته تحكم اليونان حتى الانقلاب الأخير [2].

ثانيا: حرب كريت 1897 م

هي حرب اندلعت بين الدولة العثمانية ومملكة اليونان عام 1897م، بسبب جزيرة كريت العثمانية ذات الغالبية اليونانية، حيث أردت اليونان ضم جزيرة كريت لها فقامت بإشعال نار الفتنة من أجل الحصول عليها وضمها لها ، فالحكومة الجديدة في اليونان كانت تقوم بتشجع يوناني الجزيرة وتقدم لهم كل الدعم المادي والمعنوي اللازم للثورة والمقاومة ضد التواجد العثماني بها [3].

---

(1)- نصري ذياب خاطر ، **التاريخ الأوربي الحديث** ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011، ص 101 .

(2)- المرجع نفسه، ص 101.

(3)- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 120.

عندما أعيد مناقشة الوضع القانوني [1] الذي وضعه علي باشا لجزيرة كريت هذه الأخيرة التي إنضمت للأراضي العثمانية سنة 1669م، في مؤتمر برلين عام 1886م [2] بغرض تنفيذ إصلاحات جديدة لصالح اليونانيين ، جرى تشكيل مجلس يضم الأغلبية منهم في الجزيرة ونظمت اتفاقية جديدة تضمن استقلالا إداريا أوسع في اكتوبر1887م ، (إتفاقية هاليبا) التي تتيح ليوناني الجزيرة بالحصول على حقوق هامة تمكنهم من إدارة شؤونهم بأنفسهم، فالاتفاق يكفل حكما ذاتيا على نطاق أوسع بإنشاء مجلس في الجزيرة أغلبه من المسيحيين اليونانيين ،وعلى الرغم من هذه الإصلاحات والامتيازات فهي لم ترضي مسيحي الجزيرة بل أرادوا الإتحاد مع اليونان وضمها لهم وهذا كان هدف اليونانيين ، فازدادت القلاقل وتصاعدت الصراعات الدامية بين المسيحيين والمسلمين [3].

لذا اتخذت الدولة العثمانية تدابير من شانها أن تزيد من نفوذ الوالي في الجزيرة من اجل القضاء على هذه الثورات، فكان من شان هذه التدابير أن قاموا بمطالبتهم بتنصيب والي مسيحي على الجزيرة ،و تصاعدت الصراعات الدامية بين المسلمين والمسيحيين ، وبسرعة أرسلت اليونان 10 ألاف جندي إلى الجزيرة ودخلوا في تشابك دموي قوي جدا ضد السكان المسلمين ، وحينما وصلت تلك الأحداث فيما بعد إلى حدود الدولتين ، دق ناقوس الحرب ، في النهاية شن الجيش اليوناني هجوما على الأراضي

---

[1]- **الوضع القانوني لكريت** : لم تهدأ ثورة كريت التي حدثت سنة 1866م بحجة سوء الإدارة في الجزيرة ،إلا بعد القيام بعملية عسكرية ، وجهود دبلوماسية وذهاب الصدر الأعظم على باشا بنفسه إلى الجزيرة وقيامه بإصلاحات واسعة فيها بصدور فرمان 14 فيفري 1868م، الذي جعل الجزيرة تتمتع بكيان مستقل يعتمد الحكم فيه على مجالس مختلطة يتم التمثيل فيها تبعا لنسبة السكان المسلمين واليونانيين،وا ٍصلاحات جذرية تتناول الشؤون الإدارية والمدنية والمالية. للمزيد ينظر: أكمل الدين إحسان علي أوغلي ، المرجع السابق ، ص 108.

[2]- **مؤتمر برلين** : حضر المؤتمر الدول الكبرى (إنجلترا ، فرنسا، ألمانيا، النمسا) وجرى البحث في هذا المؤتمر تعديل معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية ، وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعاهدة لأنها لا تتفق مع مصالحها الإستراتيجية، وتم الاتفاق على تعديلها ومن قرارات هذا المؤتمر الموافقة على تحسين أوضاع جزيرة كريت. للمزيد ينظر ،على محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق، ص 414.

[3]- سيف أرباجي ، المرجع السابق ، ص 95.

العثمانية إلى جانب الثورات والشغب كل هذا ساق السلطان العثماني نحو الحرب فأعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان في 18 أفريل 1897م [1].

دامت الحرب 08 أشهر وانتهت بانتصار العثمانيين في 18 ديسمبر 1897م وعلى الرغم من انتصار الدولة العثمانية في الحرب إلا أنها لم تستطع أن تحول دون تعيين والي مسيحي على الجزيرة تحت ضغط أوربي ، وهذا معناه خروج الجزيرة فعليا عن سيطرة الدولة العثمانية ، لأنه على المدى البعيد لم يبقى بعد هذه المرحلة إلا التحاقها الفعلي باليونان ، وأصبحت خطوة تنضيب الأمير اليوناني "يوركي" كمراقب استثنائي أو مفوض فوق العادة على الجزيرة خطوة لتحقيق الهدف، ومرة أخرى تعهدت الدولة العثمانية تحت ضغط دول أوروبا الكبرى بسحب قواتها العسكرية الموجودة في الجزيرة ، تلاها شروع مسلمي الجزيرة في الهجرة وفي أعقاب هذا تم بالفعل ضم جزيرة كريت للحكم اليوناني [2].

ثالثا: حروب البلقان 1912م-1913م

جاءت أزمة البلقان لتدفع بأوربا إلى الحرب العالمية الأولى، حيث وصف البلقان قبل الحرب العالمية الأولى بأنه برميل البارود ولقد كان كذلك [3]، و وصفت بالبركان وسميت روماتيزم أوربة وعقدة الأفاعي وأجريت بحقها كل المقارنات الممكنة لاختلاف القوميات فيها [4].

---

[1]- أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 121.

[2]- سيف أرباحي، المرجع السابق، ص 96.

[3]- عبد العزيز سليمان نور ، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1999، ص 438.

[4]- نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية في أوربا** ، ج04، دار الفكر ، دمشق ، 1982، ص222.

فكانت من أهم أسباب هذه الحرب هي إثارة ضم النمسا للبوسنة والهرسك الشعور القومي في بلاد البلقان ، ثم ضعف تركيا بعد حرب طرابلس فرأوا أن ساعة الخلاص من تركيا قد حانت ،وطمعهم بان تساعدهم روسيا بعد أن توترت العلاقات بينها وبين النمسا وتضاربت مصالحهما في البلقان، في الوقت ذاته قد تختار روسيا تلك الفترة التي ضعفت فيها تركيا لكي تسوي مسألة المضايق لمصلحتها فيقع الصراع بين الدولتين[1] فتمكن فينيزيلوس داهية اليونان من تكوين هدا الحلف، كما شجعت الحكومة الإنجليزية سرا على تأليفه كي تعمل على إذلال الدولة العثمانية التي أصبحت مقربة من ألمانيا [2].

في أوت 1911م ،أقنعت اليونان بلغاريا بقيام حلف دفاعي بين البلدين وبعد شهرين في أكتوبر1911م دخلت بلغاريا في مفاوضات مع الصرب انتهت بتوقيع معاهدة دفاع عن حدودهما برعاية روسية من أي خطر في مارس 1912 تضمنت هذه المعاهدة ملحقا سريا بترتيب العمل المشترك ضد تركيا ووقع في أفريل 1912م اتفاق عسكري وفي 29 ماي 1912م وقعت بلغاريا مع اليونان حلفا دفاعيا أعقبه اتفاق عسكري في سبتمبر من نفس العام، وفي أوت 1912م تم الاتصال بالجبل الأسود فوافقت على الانضمام إلى العصبة البلقانية، على الرغم من تحذير الدول الكبرى لدول عصبة البلقان من أي تمزيق لتركيا ومعارضتها لتغيير الحالة الراهنة في البلقان فغنها لم تأبه لذلك [3].

---

[1]- عبد الحميد البطريق ، **التيارت السياسية المعاصرة 1815م-1960م** ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1984، ص 150.

[2]- عمر عبد العزيز عمر ، جمال محمود حجر ، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث** ، دار المعرفة ، القاهرة ، 2004، ص 138.

[3] - عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة** ، ج02، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1997، ص 199.

أعلنت كل من بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود الحرب على تركيا في 08 أكتوبر 1912م لطردها من منطقة البلقان، فتمكن المتحالفون البلقانيون أن يحرزوا انتصارات سريعة وأنزلوا الهزائم بالجيش التركي[1].

في 26 أكتوبر أحرز الصرب النصر في كومانوفو ففتحوا الطريق إلى مقدونيا ثم أتبعوا النصر بنصر أخر في موناستير، أما اليونانيون فاشتبكوا مع الأتراك ودخلوا في يوم 08 نوفمبر 1912م مدينة سالونيك ، ووصل الصرب إلى دورازو على شاطئ ألبانيا في 28 نوفمبر 1912م [2].

هذه الانتصارات ورغبة الدول الكبرى في إحلال السلام قبل أن تختلط الأوراق ببعضها أدى إلى عقد صلح بين الدولة العثمانية ودول البلقان [3]، وعقدت في 03 ديسمبر1912م هدنة بين الأتراك وعصبة البلقان استمرت حتى 03 فبراير 1913م وفي مارس 1913م تلخص الموقف على النحو التالي، استولى البلغار على مقدونيا شرقي سالونيك وكل تراقيا ، أما اليونان فاستولت على معظم إيبيروس وجنوبي مقدونيا بما فيها سالونيك ، أما الصرب فقد استولت على منطقة سنجق نوفي بازار واوسكوب عاصمة صربيا القديمة و موناستير بمقدونيا الوسطى وهكذا في حملة استمرت 06 أسابيع انتزع التحالف البلقاني ، الذي أرسل إلى ميادين القتال أكثر من 600 ألف مقاتل، جميع أراضي تركيا الأوروبية في المنطقة ماعدا القسطنطينية [4].

لم تستسغ الدول الأوربية الكبرى تلك الانتصارات البلقانية على تركيا بل حتى روسيا كانت خائفة من نتائج ذلك الإتحاد البلقاني والنمسا كانت أكثر انزعاجا من نمو

---

[1]- عبد الحميد البطريق، المرجع السابق ص 151.

[2]- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق ، ص 200.

[3]- عبد العزيز سليمان نور ، محمود محمد جمال الدين، ص 439.

[4]- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 201.

صربيا وتوسعها التي تضاعفت مساحتها وعدد سكانها حتى زاد من 02 مليون إلى ما يقارب 4,5 مليون، وأصبح من الواضح أن صربيا سوف توجه اهتمامها بعد ذلك نحو تصحيح وضعها مع النمسا ، أمام هذا الخطر الذي يهدد السلام في البلقان رأت الدول الكبرى أن تتكاتف للوصول إلى حل يطمئن له الجميع ، فعقد في لندن مؤتمر على مستوى السفراء في ديسمبر 1912 م لتحديد الحدود الجديدة على ضوء الانتصارات البلقانية على تركيا[1].

بينما كان المؤتمر منعقدا قامت جماعة تركيا الفتاة بزعامة أنور بك بثورة في تركيا يوم 24 يناير 1913م ، فأنكر الترتيبات التي أتخذها المؤتمر وأستأنف الحرب ضد عصبة البلقان ، ولكن النصر كان حليف العصبة ، فقد استولى اليونانيون على يانيا في مارس 1913م واستولى الصرب والبلغار على أدرنة درة البلقان وسقطت جزيرة كريت في يد اليونان وسقطت المدينة الألبانية أشقودره في يد الجبل الأسود وفي 02 ماي 1913م وقعت معاهدة لندن،التي بمقتضاها انحصرت أملاك تركيا في أوروبا في القسطنطينية وشبه جزيرة غاليبولي [2].

فلم يكد حبر هذه المعاهدة الخطيرة يجف حتى نشبت الحرب بين دول العصبة نفسها ،فلم تقبل بلغاريا بسقوط مغانم الحرب الكبرى بيد حليفتيها اليونان وصربيا حيث حصلت اليونان على سالونيك وحصلت صربيا على مقدونيا الوسطى التي يقطن بها عدد كبير من البلغار فقامت بلغاريا بمهاجمة الصرب في مقدونيا و سالونيك لكن الصرب واليونانيون تصدوا للهجوم وهزموا بلغاريا وفي مدة 06 أسابيع مات 50 ألف من الحلفاء ، في هذه الأثناء تمكنت تركيا من استرجاع أدرنة وغزت رومانيا بلغاريا وفي 10 أوت1913م وقعت بلغاريا معاهدة بوخارست مع صربيا واليونان ورومانيا وفيها أرغمت

---

(1)- عبد الحميد البطريق، المرجع السابق ص 152.

(2)- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 202.

على التنازل لرومانيا عن حصن سليستريا الذي يتحكم في الدانوب واحتفظت صربيا بشمال مقدونيا ومنطقة موناستير واحتفظت اليونان بجنوب مقدونيا وعلى ميناء قولة وهو المنفذ الوحيد لبلغاريا على بحر إيجه واحتفظت بلغاريا بتراقيا الغربية مع ميناء دده أغاج الصغير لها على بحر إيجه [(1)].

ومنه خرجت تركيا من حرب البلقان خاسرة معظم أراضيها في مقدونيا وتراقيا ، على عكس اليونان التي امتدت حدودها شمالا إلى مقدونيا وشرقا إلى تراقيا وغربا إلى إبيروس جنوبي البانيا،وبذلك تضاعفت مساحة البلاد ، و ارتفع عدد سكانها بمقدار مليوني شخص تقريبا [(2)].

المبحث الثاني: أهم الاتفاقيات التي طرحت مشكل الصراع في بحر إيجه

أولا: معاهدة سيفر 10 أوت 1920م

تأخر عقد معاهدة سيفر إلى 10 أوت 1920م ، بسبب الخلافات بين فرنسا وبريطانيا وبين ايطاليا واليونان على تقسيم أملاك الدولة العثمانية، أضف لذلك ما حدث في تركيا من قيام حكومتين احدهما الحكومة الثائرة على المعاهدة مقرها أنقرة بالأناضول بزعامة أتاتورك والثانية هي حكومة السلطان محمد وحيد الدين في إسطنبول [(3)].

فقد أجبرت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى السلطان العثماني محمد وحيد الدين على قبول وتوقيع شروط هذه المعاهدة، التي تنازلت فيها الدولة العثمانية لليونان عن كامل ما لديها في أوروبا ، فيما عدا إسطنبول التي أحتلها الحلفاء ومنطقة صغيرة على طول المضايق وبحر مرمره بعمق يحول دون إشراف اليونان على المضايق

[(1)]- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق ، ص 203.

[(2)]- محمد رفعت بك ، **التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط** ، لجنة البيان العربي ، مصر ، 1949، ص228.

[(3)]- عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق، ص 196.

وحصلت اليونان على جزر بحر إيجه وما تبقى من تراقيا بما في ذلك أدرنة، وجزيرتي إمبروس وتينيدوس ، وتولت الإشراف على منطقة أزمير وما حولها لمدة 05 سنوات يحق للسكان بعدها أن يطالبوا بالانضمام إلى اليونان، ووضعت منطقة أضاليا وهي أغنى مناطق الأناضول بالفحم تحت الإشراف الإيطالي، وكذلك حصولها على جزر الدوديكانيز وجزيرة رودس، ووضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ،والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني [1].

كما تنازلت عن كل حقوقها في البلاد العربية وقبرص لبريطانيا،و أعترفت باستقلال أرمينيا، واستقلال ذاتي لكردستان ، كما تقرر إنشاء نظام دولي خاص لمضيقي البوسفور والدردنيل ، وا إجبار الدولة العثمانية على إلغاء أسطولها الحربي وان تضع الموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية العثمانية تحت سيطرة الدول المنتصرة،و أن تدفع تعويضات لتلك الدول ، كذلك تعهدت بدفع تعويضات وان تدفع نفقات جيوش الاحتلال،و أن تلتزم بتحديد قواتها بما لا يزيد عن 150 ألف جندي، وبإلغاء الأسطول العثماني، بذلك انتهى الوجود السياسي للدولة العثمانية [2] .

غير أن الشعب التركي رفض الاستسلام و أبى أن تتمزق بلاده على هذا النحو المزري تحتلها القوات البريطانية والفرنسية و الإيطالية واليونانية فثار على الأوضاع التي جاءت بها معاهدة سيفر فقاد مصطفى أتاتورك حركة المقاومة ضد الحلفاء [3].

---

[1]- شوقي الجمل ، عبد الله عبد الرازق ، **تاريخ أوربا** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 232.

[2]- محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2002، ص 290.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 227.

ثانيا: اتفاقية لوزان 24 جويلية 1923م

بعد نزول اليونانيين في أزمير ، قام كمال أتاتورك بتأليف جمعية نيابية اجتمعت في سيواس ووقعت في سبتمبر 1919م ميثاقا يقضي بمواصلة الحرب، ورفضهم لمعاهدة سيفر إلى أن تحرر أرضهم ، فأيده الأتراك، فأقام حكومة في 24 أفريل سنة 1920م وأتخذ أنقرة عاصمة له، وأعلن انفصاله عن السلطان، وأعاد بناء الجيش التركي، فحاول الجيش اليوناني الزحف على أنقرة وبدأت ما يعرف بالحرب التركية اليونانية[1] ،غير انه هزم في سقارية في سبتمبر 1921م ،فما كان من الجيش اليوناني سوا إنتظار العون من الحلفاء ، لكن كان الإيطاليون يمقتون اليونانيين وكانت فرنسا قد أبرمت صلحا مع تركيا في 20 أكتوبر 1921م ، ورفض الحلفاء اقتراح الوزارة اليونانية الذي قدمته في يونيو 1922م بالسماح لجيش تراقيا بان يحتل إسطنبول ، فتركوا اليونانيون يجابهون الأتراك بمفردهم [2].

لم يستطع اليونانيون الصمود فانسحبوا للساحل، فدخل الأتراك أزمير ورائهم وطردوهم، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليوني مسيحي وتم توزيعهم على بلاد اليونان وجزرها ، وأتجه الجيش التركي بعد هذا النصر نحو إسطنبول التي كان الجنود الإنجليز يحتلونها ، ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر الصلح عام 1923م في لوزان السويسرية [3] .

وقعت معاهدة لوزان في يوليو 1923م، بين دول الحلفاء وتركيا، وهي مقسمة إلى 05 أجزاء مكونة من 143 مادة بالإضافة للمقدمة ، وبمقتضاها مدت حدود تركيا

---

[1]- ينظر الملحق رقم: 04.

[2] - هال فيشر، **تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789م-1950م**، تر : أحمد نجيب ، وديع الضبع ، ط06، ، دار المعارف ، مصر ، 1972م ، 571.

[3]- هال فيشر ، المصدر السابق، ص 572.

الأوروبية إلى ما بعد أدرنة بقليل ، وأعترف الحلفاء بملكية الأتراك للقسطنطينية و تراقيا الشرقية ، وألغيت أحكام معاهدة سيفر المتعلقة بفرض غرامة حربية ، ونزع سلاح الجيش التركي ، ولكن قبلت الحكومة التركية تجريد المضايق من أية تحصينات ، وجعلها مفتوحة لجميع السفن [1] .

كما احتفظت تركيا ببعض جزر الدردنيل وتنازلت عن حقوقها في مصر وليبيا والسودان وعن جزر إيجه لإيطاليا واليونان، وعن قبرص لبريطانيا وتقررت حرية الملاحة في المضايق على أن تشرف عليها لجنة تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة [2].

كما نصت على الهجرة الإجبارية للسكان الأتراك في الجزر المتنازل عنها لصالح اليونان ، والهجرة للسكان اليونانيين المقيمين في تركيا ، عدا مدينة إسطنبول ونزع سلاح الجزر المتنازل عنها لصالح اليونان، وضع بحر إيجه خارج نطاق السيادة الكاملة لأي دولة، ونصت المادة 12 [3] منها على سيادة اليونان على الجزر الواقعة في بحر إيجه باستثناء جزيرتي إمبروس وتينيدوس ، فيما تبقى الجزر الواقعة على مسافة أقل من 03 أميال عن الساحل الغربي للأناضول تحت السيادة التركية [4].

أما المادة 13 [5] فجاء فيها : بهدف جعل السلام دائما ، تتعهد الحكومة اليونانية بالامتثال للترتيبات التي ستأتي والمتعلقة بجزر ميتلان ، خيوس، ساموس، نيكاريا.

- لن توضع أي قاعدة بحرية على الجزر ولن يكون هناك أي تعزيز عسكري .

---

(1)- عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر 1815م-1919م**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 274.

(2)- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، المرجع السابق، ص 249.

(3)- ينظر الملحق رقم: 07.

(4)- وليد محمود أحمد ، **الصراع التركي اليوناني على بحر إيجه، في ضوء القانون الدولي للبحار**، مجلة دراسات إقليمية ، العدد07، مركز بابل للدراسات الإقليمية ، العراق، 2007، ص 05.

(5)- ينظر الملحق رقم: 07.

- يمنع على الطائرات العسكرية آن تحلق على سواحل الأناضول وفي المقابل تمنع الحكومة التركية طائراتها العسكرية من التحليق على الجزر اليونانية.
- لا يجب تكوين القوات العسكرية اليونانية على هذه الجزر (يجب تناسب قوات الدرك الوطني والبوليس على هذه الجزر مع قوات الأمن والبوليس الإجمالية في اليونان).

ووضع كرزون رئيس الوفد الإنجليزي 04 شروط للاعتراف باستقلال تركيا وهي إلغاء الخلافة الإسلامية ، طرد الخليفة خارج الحدود ، مصادرة أمواله ، إعلان علمانية الدولة، فوافق أتاتورك ووقع على معاهدة لوزران في 24 يوليو 1923م التي نصت على عودة كل الأراضي التي تشمل عليها تركيا الحالية وألغيت الامتيازات الأجنبية [1].

و أهم المواد التي هي محل خلاف بين تركيا واليونان في هذه الاتفاقية حول بحر إيجه هي المواد: 06 و 12 و13 و15 و16 [2].

ثالثا: اتفاقية باريس للسلام 10 فيفري 1947م

جاءت اتفاقية باريس للسلام في 10 فيفري 1947م التي وقع عليها ممثلو روسيا وبريطانيا و.م.أ والصين وفرنسا [3]، كتتمة لاتفاقية لوزان حيث تم فيها تنازل إيطاليا لليونان عن جزرها في بحر إيجه ، إضافة إلى تحديد وضع هذه الجزر خاصة من الجانب العسكري[4]، ونجد في المادة 14 من القسم 05 من الاتفاقية المعنون باليونان بنود خاصة ما يأتي [5] :

(1)-إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق، ص 231.

(2)– فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 76.

(3)- عبد العظيم رمضان ، **تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث** ، ج03 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997 ، ص176.

(4)-فتيحة مقداد ، المرجع السابق، ص 76

(5)- ينظر الملحق رقم: 06.

- من خلال هذا الاتفاق ، إيطاليا تتنازل لليونان عن كل سيادتها على الجزر الإثني عشر (جزر الدوديكانيز) والجزر المتاخمة لها جزيرة رودس.
- هذه الجزر ستكون منزوعة السلاح وستبقى كذلك .
- قواعد وظروف نقل هذه الجزر لليونان ستكون موضحة في اتفاق بين اليونان وحكومة المملكة المتحدة والترتيبات اللازمة ستكون خلال 90 يوم التي تلي المصادقة على هذه الاتفاقية من اجل سحب القوات الخار جية .

وقد جاء في الاتفاقية مصطلح نزع السلاح، والذي يقصد به منع الدول المعنية من إنشاء قواعد عسكرية ،أرضية وبحرية أو أي تعزيزات عسكرية وأسلحة أو عوائق اصطناعية أرضية ، بحرية أو جوية ، كما يمنع نشر الفصائل العسكرية الأرضية ، الجوية والبحرية ، ومن إسكانهم الدائم أو المؤقت وكذا التكوين العسكري و صناعة التجهيزات الحربية وذلك في المناطق التي تحددها الاتفاقية سواء في البر أو البحر أو الجو ، ولكن لا يمنع وجود قوات امن داخلية مجهزة بأسلحة يمكن للشخص حملها واستعمالها وكذا التكوين العسكري لهذه القوات [1].

بالنسبة للقانون الدولي ، فأن معاهدة باريس لعام 1947م تعد أخر معاهدة نظمت الوضع القانوني والعسكري لجزر شرقي بحر إيجه ، إذ تنص صراحة على عدم تسليح هذه الجزر وهذا ما خالفته اليونان [2].

---

[1]- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 77.

[2]- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 10.

المبحث الثالث: تطور انتقال سيادة جزر بحر إيجه بين البلدين وأساس الصراع حولها.

أولا: تطور انتقال سيادة جزر بحر إيجه بين البلدين

بحصول اليونان على استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية سنة 1832م ، فرضت سيادتها على جزر إيجه الغربية و المتمثلة في: السبوراد الشمالية ، سيكلاد، كريت بالمقابل كانت جزر إيجه الشرقية والتي هي : جزر منطقة المضايق (سوماطراك، قوكسيادا، بوزكادا، ليمنوس، تافرن)، جزر صاروخان (ميتلان، شيوس، ساموس، نيكاريا)، جزر الدوديكانيز (12جزيرة منها ستمباليا، رودس، كالكي، سكاربونتو، ليروس، باتموس، ليسبوس، شيمي، إيكوس) بقيت تحت سيادة الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى [1].

ثم احتلت إيطاليا جزر الدوديكانيز نتيجة الحرب العثمانية الإيطالية (1911م-1912م) حول ليبيا و بانتهاء الحرب ، عقدت الدولتين معاهدة يوشي [2] ،لإعادة هذه الجزر للدولة العثمانية ، إلا أن هذه الأخيرة لم تستعدها لانشغالها بحروب البلقان وبقيت هذه الجزر تحت السيادة الإيطالية إلى غاية انعقاد معاهدة لوزان سنة 1923م[3].

---

(1)- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 78.

(2)- **معاهدة يوشي(لوزان الأولى)**: عقدت في 18 أكتوبر 1912م في لوزان، والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا ، حيث أدركت الدولة العثمانية عجزها عن رد الأطماع الإيطالية وبسب المشاكل التي واجهتها في البلقان دخلت في مفوضات مع إيطاليا للتوصل لحل يرضي الطرفين ويحفظ ماء وجهها أمام الليبيين، الحق بالمعاهدة 03 ملاحق و اتفاق سري الملحق الثالث متعلق بجزر بحر إيجه . للمزيد ينظر : محمد علي داهش ، **دراسات في الحركات الوطنية و الإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2004، ص 97

(3)- شوقي عطا الله الجمل ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة، 1977. ص378.

خلال حروب البلقان (1912م-1913م) احتلت اليونان جزر منطقة المضايق وجزر صاروخان ،ما عدا كل من جزر كيون، انتيبزارا، خورسيت، فيما كانت جزر الدوديكانيز لا تزال تحت السيادة الإيطالية [1]، وكنتيجة لهذه الحروب أجبرت الدولة العثمانية على عقد اتفاقية مع كل من بلغاريا واليونان، صربيا ، في لندن في 30 ماي 1913م[2] و التي تتنازل بموجبها الدولة العثمانية عن جزيرة كريت لليونان و تمنح للدول الكبرى : فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، إيطاليا ، هنغاريا وروسيا ،الحق في تحديد ملكية الجزر التي احتلتها اليونان خلال الحرب في بحر إيجه [3].

في فيفري 1914م اجتمعت الدول الكبرى التي جاء ذكرها في اتفاقية لندن لحضور قمة لندن للسفراء ، وقد قامت هذه الدول بتقرير مصير الجزر التي كانت تحتلها اليونان، وقد كان قرار القمة الذي بلغت به اليونان في 13 فيفري 1914م والعثمانيون اليوم الموالي يقول بأن جزر غوكسيادا ، بوزكادا ، كاستيلوريزو تبقى تحت السيادة التركية و أن كل جزر بحر إيجه الباقية تسيطر عليها اليونان ، ستبقى تحت سيادتها [4].

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى نظمت اتفاقية لوزان للسلام 1923م مشكل السيادة في جزر بحر إيجه ، حيث منحت اليونان السيادة على جزر ليمنوس سوماطراك ميتيلان ، شيوس ، ساموس، نيكاريا، أما تركيا فمنحتها السيادة على غوكسيادا ، بوزكادا وتافسان ، كما منحت اتفاقية لوزان رسميا لإيطاليا السيادة على جزر الدوديكانيز و الجزر الصغيرة المجاورة لها ، في مادتها 15[5] كما تقرر في نفس المادة منح جزيرة كاستلوريزو إلى إيطاليا والتي تقع خارج بحر إيجه.

---

[1]- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 79.

[2]- ينظر الملحق رقم : 05.

[3]- عايض بن خزام الرواقي ، **حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1912م-1913م**، مطابع جامعة أم القرى ، السعودية، 1996، ص162.

[4]- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص 80.

[5]- ينظر الملحق رقم: 07.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، احتلت ألمانيا كريت و جزر بحر إيجه سنة 1941م [1] ، وبعد استرجاع دول الحلفاء لهذه الجزر ، بقيت هكذا لغاية عقد اتفاقية باريس للسلام سنة 1947م ، التي أعادت كل الجزر التي كانت تحت سيادة اليونان قبل الحرب العالمية الثانية إليها [2]، بالإضافة إلى جزر الدوديكانيز التي كانت تحت سيادة إيطاليا قبل الحرب والتي منحت بعدها إلى اليونان [3] .

نتيجة لكل هذه الأحداث والتنظيمات ، أصبحت اليونان تسيطر على اغلب جزر بحر إيجه ، بما فيه جزر إيجه الشرقية التي تسمى جزر منطقة المضايق، ما عاد جزر بوزكادا ، غوكسيادا، تافزان، بالإضافة إلى جزر صاروخان و الدوديكانيز التي يبعد بعضها أميالا قليلة عن الشواطئ التركية ، من جهة أخرى حصلت تركيا على ملكية بعض الجزر وهي غوكسيادا ، بوزكادا ،تافزان [4] التي تقع في فم مضيق الدردنيل كما حصلت على جزر أخرى صغيرة تقع ضمن مسافة 03 ميل بحري عن الشواطئ التركية[5] .

ثانيا : أساس الصراع بين البلدين على سيادة جزر بحر إيجه

أساس الصراع بين الدولتين هو اختلافهم في تفسير بعض المواد التي جاءت بها اتفاقيتي لوزان وباريس من تدابير، التي لم تحل مشكل السيادة في بحر إيجه بصفة نهائية فالإشكال الأهم نتج عن تفسير بعض مواد اتفاقية لوزان للسلام والتي هي المواد 06،12،16 التي تنظم السيادة على بعض جزر بحر إيجه ، فالمادة 12 على سبيل المثال تقول بأن جزر منطقة المضايق وجزر صاروخان ماعدا جزر غوكسيادا و بوزكادا

---

(1)- رمضان لاوند ، **<u>الحرب العالمية الثانية</u>**، ط13 ، دار العلم للملايين ، بيروت، 1989، ص 136.

(2)- ينظر الملحق رقم: 06.

(3)- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 05.

(4)- ينظر الملحق رقم: 09.

(5)- فتيحة مقداد ، الرجع السابق، ص 81.

وجزر تافسان، والجزر التي وضعت تحت السيادة الإيطالية في المادة 15 من اتفاقية لوزان للسلام سوف تمنح لليونان، حيث جاء في نص **المادة 12 الفقرة 02 " الجزر الواقعة على بعد أقل من 03 ميل بحري من الشواطئ الأسيوية ، تبقى تحت السيادة التركية.."** [(1)] هذه المادة من اتفاقية لوزان فسرتها اليونان على أن كل الجزر الواقعة ابعد من 03 ميل بحري هي من نصيب اليونان ، ما عادا جزر غوكسيادا ، بوزكادا و تافسان والجزر الواقعة على مسافة أقل من 03 ميل بحري [(2)] .

نفس المادة تركيا تفسرها تفسيرا مغاير، حيث وافقت على أن تبقى جزر غوكسيادا بوزكادا تافسان والجزر الواقعة على مسافة أقل من 03 ميل بحري تحت السيادة التركية إلا أنها رفضت التفسير اليوناني للفقرة 02 من المادة 12 فهي تقول بأنه فقط الجزر التي تقع على مسافة ابعد من 03 ميل بحري من الشواطئ التركية، والتي جاء ذكرها واضحا في الاتفاقية هي التي تترك لليونان، أما باقي الجزر التي تقع على مسافة ابعد من 03 ميل بحري والتي لم يتم ذكرها في الاتفاقية باسمها، فإنها يجب أن تعتبر ميراثا لها لأن الدولة العثمانية هي التي كانت تمتلك كل الجرز في بحر إيجه وهي تقترح أن يتم تحديد السيادة على هذه الجزر باتفاق مع اليونان [(3)].

بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من الجزر بقيت محل نزاع بين تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الثانية، لم تنص عليها صراحة أي من الاتفاقات التي رسمت الحدود البحرية بين البلدين، حيث ذكرت اتفاقية لوزان 1923م صيغة" الجزر المتعلقة "وأشار مؤتمر باريس للسلام1947م إلى صيغة "الجزر المتصلة" ، التي يصل عددها لحوالي 150 [(4)].

---

(1)- ينظر الملحق رقم: 07.

(2)- فتيحة مقداد ، المرجع السابق ، ص 81.

(3)-المرجع نفسه ، ص 82.

(4)- سعيد الحج ، **تركيا واليونان وتسخين بحر إيجه** ، المعهد المصري للدراسات ، 03 فيفري 2017، مصر ،ص 01.

فهذه الجزر أو الصخور لم يتم ذكرها في الاتفاقيات كجزيرة Imia باليونانية و kardak [1] بالتركية التي لم يكن لديها حتى اسم آنذاك [2].

والتي هي عبارة عن صخرتين متقاربتين ولا تزيد مساحتهما عن 500 متر مربع تقعان ضمن أرخبيل جزر الدوديكانيز وقريبتين من الشاطئ التركي حوالي 3.5 ميل بحري و كذا من جزيرة kalokalymnos اليونانية حوالي 5.5 ميل بحري ، الذي ظهر الصراع حولهما بتاريخ 1995/12/25م ، حيث أن احد السفن التركية كادت تغرق عند جزيرة كارادك، فعرضت البحرية اليونانية المساعدة على قبطانها إلا أن الأخير رفض ذلك وقال أنه يتواجد في الإقليم البحري التركي، و يتعين عليه الحصـــول على المساعدة من البحرية التركية، وكرد فعل على هذه الحادثة وبتاريخ 29 ديسمبر1995م، أبلغت الخارجية التركية السفير اليوناني في أنقرة أن الجزيرة الصغيرة karadak هي جزء من الإقليم التركي وتابعة لمقاطعة موغلا ، فرد السفير اليونـاني بتاريـخ 10 جانفي 1996م بمذكرة مكتوبة ترفض الطرح التركي بالادعاء بالسيادةوتُذكر بالاتفاق التركي الايطالي حولها في 28 ديسمبر 1932م[3] .

هذا الاتفاق الذي حاول حل مشاكل السيادة على الجزر الصغيرة والصخور الواقعة على جزيرة كاستلوريزو (kastelorizo) [4] ، والتي لم يتم ذكرها في اتفاقية لوزان وبالضبط في المادة 15منها، فهذا الاتفاق بين تركيا وا إيطاليا حدد السيادة على هذه الجزر وذكرها بأسمائها واعتبرتها إيطاليا ملك لها من بينها صخور كارادك ، ومن بعده اتفاقية باريس لسنة 1947م أين تنازلت ايطاليا عن هذه الجزر لليونان [5].

---

(1) - ينظر الملحق رقم : 08.

(2) - يخلف نسيم ، **جدلية القراءة المزدوجة لنصوص الاتفاقيات الدولية** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 19، [د.م]، جانفي 2018، ص 157.

(3) - يخلف نسيم ، المرجع السابق ، ص 158.

(4) - ينظر الملحق رقم: 12.

(5) - فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 83.

أما حجج اليونان حول هذه الجزر تمثلت فيما جاءت به اتفاقية لوزان التي منحت تركيا الجزر الواقعة على مسافة 03 ميل بحري من شواطئها فقط ، وباعتبار صخور كارادك تقع على مسافة 3.5 ميل بحري من الشواطئ التركية، فإنها تحت السيادة اليونانية، بالإضافة ان اليونان خلفت إيطاليا و بالتالي هذا الاتفاق نقل إليها، أما تركيا فلا تعترف أن هذه الصخور المحاذية للجزر هي تابعة لليونان، بحجة أن اتفاقية 28 ديسمبر 1932م، لا تعتبر وثيقة قانونية دولية لأنه لم تسجل من طرف عصبة الأمم و أمانتها كوثيقة دولية ، وأن الجمعية الوطنية العامة التركية لم تصادق عليها الأمر الذي يجعل أي وثيقة دولية ملزمة لتركيا وبالتالي فهي غير ملزمة لها [1].

وتنازع تركيا اليونان في الكثير من الجزر الأخرى مثل جزيرة famakonisi [2] و جزيرة Gavdos وقد ظهرت إلى السطح في موضوع الصراع التركي اليوناني ما تسميه تركيا بالمناطق الرمادية أو Gray Area ، وهي مناطق تنازع فيها تركيا السيادة على مجموعة من الجزر و الصخور الغير محسوم فيها، و لا تخضع في الواقع لسلطة الدولة الإقليمية التي هي حوالي 150 جزيرة حسب تركيا [3].

إن مشكل السيادة على بعض جزر بحر إيجه سيبقى مطروحا ، طالما بقي الغموض يكتنف مواد اتفاقية لوزان ، مع تمسك و اقتناع كل طرف بموقفه اتجاه مشكل الصراع وعدم محاولة الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين.

---

[1]- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص 84.

[2] - ينظر الملحق رقم: 08.

[3]- يخلف نسيم ، المرجع السابق ، ص 158.

نستنتج مما سبق أن الصراع بين تركيا واليونان صراع قديم ليس وليد اللحظة تخللته الكثير من الحروب، كان أهمها حرب استقلال اليونان (1821م-1832م) عن الدولة العثمانية بالإضافة لحروب أخرى ، كالحرب على جزيرة كريت 1897م ، حروب البلقان (1912-1913م)...إلخ ، هذه الحروب التي رسمت مشكــل الحدود بين البلدين فكان من الطبيعي أن يتكلل هذا الصراع بالعديد من المعاهدات و الاتفاقيات بين البلدين نتيجة لانتصار احد الأطراف وخسارة الطرف الثاني، و من بين أهــم هــذه المعـــاهدات و الاتفاقيـــات معاهـــدة ســـيفر 1920م ، معاهـــدة لـــوزان 1923م، اتفاقيـــة بـــاريس 1947م...إلخ ، فهــذه المعــــاهدات و الاتفاقيات كان لها نتيجة عكسية فهي وجدت لحل مشكل الصراع الحدودي بين الدولتين، لكن أدت لبروز صراع جديد بين البلدين مستمر إلى حد الساعة ، ألا وهو الصراع على منطقة بحر إيجه وفرض السيادة عليه باعتبار الدولتان هما الوحيدتان اللتان تطلان عليه، وهو امتداد طبيعي لحدودهما، والذي كان أساس الصراع حوله هــو التفسيــر المختلف لدولتان لبنـــــود هذه المعــــــاهدات و الاتفاقيات كل حسب مصلحته.

الفصل الثالث : الصراع فى بحر إيجه أشكاله ،المواقف الدولية منه ، نتائجه.

المبحث الأول: أشكال الصراع بين البلدين في بحر إيجه.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من هذا الصراع .

المبحث الثالث: نتائج هذا الصراع على البلدين.

أخذ الصراع التركي اليوناني في بحر إيجه عدة أشكال مختلفة، حيث كان الاختلاف كبير حـولها بين الـدولتين ، و كـاد يصل للمواجهـة العسكـرية بينهما عدة مرات ، ومنه اختلفت المواقف الدولية حول هذا الصراع كل حسب توجهه ، وكان من الطبيعي أن تكون لهذا الصراع نتائج متباينة ومختلفة على جميع الأصعدة على البلدين كأي نزاع أخر.

المبحث الأول : أشكال الصراع بين البلدين في بحر إيجه

أولا: الصراع حول نزع السلاح في جزر إيجه الشرقية

يمكن تقسيم هذه الجزر إلى ثلاث أقسام هي جزر منطقة المضايق ، جزر صاروخان، جزر الدوديكاننيز، وبالنظر للأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر سواء للملاحة الدولية، أو لمبدأ توازن القوى في بحر ايجه، فان تلك الجزر نظمت مجموعة من الاتفاقيات أوضاع هذه الجزر بكونها منزوعة السلاح منها [1]:

قمة لندن للسفراء عام 1914م، التي تقرر فيها منع تحصين أو استعمال الجزر الممنوحة لليونان لأغراض عسكرية إلا في حالة محاولة التهريب، و وافقت اليونان لكن الدولة العثمانية رفضت القرار، لأن منح هذه الجرز لليونان يهدد أمن الأناضول ومضيق الدردنيل، وقد بقي الحال على ما هو عليه بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ، أين بقيت الدولة العثمانية تعتبر مشكل الجزر في بحر إيجه عالقا.

ثم تلتها اتفاقية لوزان ، التي تم فيها مناقشة مشكل الجزر في مادتيها 12 و13 [2] والوثيقة الملحقة بالاتفاقية التي سميت الاتفاقية الخاصة بنظام المضايق في المادة 04 و06، فالمادة 12 من اتفاقية لوزان للسلام عالجت مشكل السيادة بشكل صريح ،أما في المادة 04 و 06 من إتفاقية لوزان حول المضايق، فتم تنظيم الإطار الخاص بعدم تسليح

---

[1]- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص ص 84-87.

[2]- ينظر الملحق رقم : 07

الجزر ، حيث ورد في المادة 04 [1] منها عدم تسليح بعض المناطق حول مضيق الدردنيل وكل الجزر في بحر مرمر ه ، أما في بحر إيجه فيمنع تسليح كل من جزر سوماطراك، ليمنوس ،إمبروس ، تينودس ، و جزر الأرنب.

أما جزر صاروخان (ميتيلان، خيوس ، ساموس ، نيكاريا) ، التي وافقت تركيا في اتفاقية لوزان بوضعها هذه الجزر في إطار يمنع الوجود العسكري بها في المادتين 12و13 [2] وذلك لحماية تركيا ومصالحها الأمنية.

أما جزر الدوديكانيز فقد وضح مؤتمر باريس 1947م ، من خلال المادة 14 [3]على أن تكون هذه الجزر منزوعة السلاح وهذا بهدف خلق منطقة منزوعة السلاح حول الشواطئ التركية في شمال بحر إيجه، وذلك لخطرها على الأمن القومي لتركيا [4].

ويعود الخلاف حول نزع السلاح في هذه الجزر إلى سنة 1974م، بسب تسليح اليونان لهاته الجزر الأمر الذي سبب توتر بين البلدين ، حيث قامت بتحشيد جيشها وا إقامة قواعد عسكرية دائمة عليها، وبالمقابل قامت تركيا بتشكيل جيش إيجه كرد فعل وهو جيش منفصل عن التشكيلات العسكرية الخاضعة لقيادة حلف شمال الأطلسي مهمة هذا الجيش المتمركز في أزمير هو الدفاع عن الأناضول [5] .

فكانت الحجج اليونانية لهذا التصرف هو:

- أن اتفاقية مونترو (MENTREAUX)، التي دخلت حيز التنفيذ يوم 9 نوفمبر 1936م، وهي التي تنظم حركة المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية

---

[1]- ينظر الملحق رقم: 10.

[2]- ينظر الملحق رقم :07.

[3]- ينظر الملحق رقم: 06.

[4]- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 07.

[5]- أحمد جاسم إبراهيم حميد ، **القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960م-1994م** ، مجلة بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 06، العدد 01، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ،العراق ، [د.ت] ، ص 88.

في أوقات السلم والحرب و تتضمن 29 بندا وأربعة ملاحق وبروتوكول، جاءت لتغيير نظام نزع السلاح في جزر بحر إيجه بما فيها جزر إيجه الشرقية ،على اعتبار أنهاجاءت لتعويض اتفاقية لوزان حول المضايق وا لغائها تماما ، فيؤكد الجانب اليوناني أن اتفاقية لوزان وموادها المتعلقة بتحديد الوضع العسكري لجزر شرقي بحر إيجه، انتهت بحلول اتفاقية مونترو بدلا عنها، والتي لا تعارض تسليح الجزر، لذا فأنه لا يوجد ما يمنع قيام الجانب اليوناني بتسليح هذه الجزر، وبما أن تركيا واليونان، من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو، فعليه فإن تركيا لا يحق لها الاعتراض لأنها تعد موافقةضمنياً على جميع ما جاء في الاتفاقية [1].

- من حق اليونان الدفاع عن نفسها من خلال تسليح هاته الجزر باعتبار أن تركيا تنوي احتلال هذه الجزر، خاصة بوضعها لجيش يسمى بالجيش الرابع في منطقة بحر إيجه ما يؤكد حجة تركيا لتوسع [2].
- عدم أحقية تركيا في المطالبة بعدم تسليح جزر الدوديكانيز، لكونها لم تكن طرفا في إتفاقيات باريس1947م [3] ، وبما أن أي اتفاقية في القانون الدولي، لا تفرض واجبات، ولا تعطيحقوقاً، إلا للدول التي وقعتهاصراً، لذلك لا يحق لتركيا التدخل في سياسة اليونان، بصدد هذه الجزر [4].

من جهتها تركيا ردت على هذه الحجج بقولها [5] :

- بالنسبة للحجة الأولى قالت بان نظام المضايق التركية قد تغير بعد وضع اتفاقية مونترو للمضايق ، إلا أن المادتين 04 و06 [6] من اتفاقية لوزان حول المضايق

(1)- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 08.

(2)- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص 88.

(3)- المرجع نفسه، ص 88.

(4)- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 08.

(5)- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص ص 88-89.

(6)- ينظر الملحق رقم : 10.

واللتين ورد فيهما فرض نزع السلاح ، لم تتغيرا وستبقيان ساريتا المفعول والترتيبات التي وضعتها إتفاقية لوزان حول نزع السلاح لم تلغى ، و أن اتفاقية مونترو جاءت لتنظيم المرور عبر المضايق التركية فحسب، و أن المناطق التي سمحت بتسليحها مذكورة في مقدمة الاتفاقيةوهي بحر مرمر ه ومضيق البوسفور، ومضيق الدردنيل ، مع توضيح أن جزر منطقة المضايق ليست معنية بالتسليح .

- أن الجيش الرابع الموجود في بحر إيجه منذ 1970م، وضع لأغراض تدريبية وانه غير مهيأ للقيام بأي هجوم أو اعتداء ضد أي دولة .
- كما ترى أن من حقها المطالبة بعدم تسليح جزر منطقة المضايق، باعتبار أن حدوث عكس ذلك يشكل خطرا على أمنها وسلامة أراضيها .

وهددت تركيا بإعلان حالة الحرب ، إذا أقدمت اليونان على أنزال قواتها العسكرية في جزر بحر إيجه ، وأن أي خطوة في هذا الطريق تعدها تركياسببا ً مباشر ً ا للحرب بينهما، لذلك تركز السياسة اليونانية بهذا الصدد، على إقناع حلف شمال الأطلسي بممارسة ضغوط على الحكومة التركية، لأجل التوصل إلى حلول تقنع بها اليونان، حول المشاكل العالقة بين البلدين [1].

ثانيا: الصراع حول حدود المياه الإقليمية في بحر إيجه

تعرف المياه الإقليمية حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م حسب المادة **02** منها بأنها : **« تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية، أو مياهها الأرخبيلية إذا كانت دولة أرخبيلية، إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي وتمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي وكذلك إلى**

---

(1)- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 09.

قاعه وباطن أرضه ، وتمارس هذه السيادة على البحر الإقليمي رهنا بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي» [1].

ومنه يمكن تعريف المياه الإقليمية على أنها المنطقة، التي تحد الحدود السياسية البحرية للدولة، وتمارس الدولة سيادتها عليها كاليابس، وفي نطاق المياه الإقليمية تخضع جميع السفن والأفراد لقوانين الدولة صاحبة السيادة، و لا يسمح بمرور السفن الأجنبية، إلا بموافقة الدول [2].

كانت حدود المياه الإقليمية خلال الفترة التي وقعت فيها معاهدة لوزان عام 1923م تبلغ 03 أميال (الميل = 1852متر) ، إلا أن اليونان قامت عقب توقيع معاهدة مونترو عام 1936م، بزيادة مياهها الإقليمية لمسافة 06 أميال، وهو الأمر الذي فعلته تركيا عام 1964م، وذلك تحقيقا لما أسمته بمبدأ العدالة بحصولها على نفس الحدود في بحر إيجه[3] ، لتصبح النسب في بحر إيجه 48.85% مياها دولية ، 43.68% مياه إقليمية يونانية ، 07.47% مياه إقليمية تركية [4].

إن رغبة ونية اليونان بتوسيع مياهها الإقليمية مرة أخرى إلى 12 ميل بحري سنة 1970م ، هي التي أثارت حفيظة تركيا وأسهمت في ازدياد حدة الصراع بينهما لا سيما وان تركيا تطالب بجعل حدودها في بحر إيجه مع اليونان محاذية للخط الغربي، الذي يتوسط البحرين والذي من شأنه أن يضع جزر اليونان الشرقية في بحر إيجه تحت الهيمنة التركية ، ويبدو أن تركيا لم تكن مهتمة بقضية المياه الإقليمية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، وهذا راجع لضعف موقفها السياسي ووضعها الإقليمي

[1]- الأمم المتحدة ، **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار** ، نيويورك، 1982، ص 19.

[2]- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 17.

[3]- فتيحة مقداد ، المرجع السابق، ص 93.

[4]- مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج04 ، المرجع السابق، ص 126.

بسبب نتائج الحرب العالمية الأولى ، وا زاء كل ذلك تحمل كل من تركيا واليونان وجهتي نظر مختلفتين حول تحديد المياه الإقليمية بشكل خاص وجزر بحر إيجه بشكل عام [1].

وبالتالي أي محاولة من جانب اليونان لتوسيع بحرها الإقليمي يؤثر تأثيراً مباشراً في تضاؤل حجم المياه الدولية (أعالي البحار) في بحر إيجه ، ويحد من قدرة تركيا على الملاحة من خلالها نظراً لوجود الجزر اليونانية والتي يتم احتسابها مياهاً إقليمية لها حسب القانون الدولي ، وبما أن اليونان تمتلك جزر بحر إيجه الشرقية سيكون بحراً يونانياً مغلقاً فيما لو وسعت اليونان بحرها الإقليمي لمسافة 12 ميلاً بحرياً [2]، حيث سيصبح 72% من بحر إيجه مياها إقليمية يونانية ، و19% مياها دولية، و09 % مياها إقليمية تركية، ويترتب على ذلك، أن تركيا ستضطر للاستئذان من اليونان، لعبور سفنها إلى المياه الدولية وبالتالي توسيع مجالها الجوي [3].

و تستند اليونان إلى اتفاق قانون البحار الدولي لعام 1982م واجتماع الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار لسنة 1960م [4]، الذي ورد فيه بأن كل الدول الساحلية لها الحق في مد مياهها الإقليمية إلى 12 ميل بحري في أي مكان، بدون الأخذ بعين الاعتبار وجود ظروف خاصة لأجل توسيع مياهها الإقليمية، حيث ترى اليونان في هذا

---

[1]- عباس حسين الجابري و أخرون، **قضايا الصراع في بحر إيجه وأهم المعالجات 1964م- 1980م** ، مجلة جامعة ذي قار، العدد الأول، العراق ، 2004، ص 02.

[2]- ينظر الملحق رقم : 11.

[3]- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق، ص 18.

[4]- **مؤتمر 1960م حول قانون البحار**: تبنت في هذا المؤتمر كندا والولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح الخاص بتحديد المياه الإقليمية بـ06 أميال بحرية تتبعها المنطقة المجاورة التي تحدد بـ06 أميال بحرية ولكن المؤتمر رفض هذا الاقتراح ووافق على أن الحد الخارجي للنطاقين يجب أن لا يتعدى 12 ميلا بحريا وان للدولة الساحلية الحق في مراقبة الأنشطة في المنطقة المجاورة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ، الأمن ، الهجرة ، الصيد ، التلوث ، وكل ما يتعلق بالسلطة الجنائية والمدنية .للمزيد ينظر: الهادي مصطفى أبو لقمة، محمد علي الأعور ، **الجغرافيا البحرية** ، ط02، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1999، ص 224.

حقا كامل ومطلق لكل الدول الساحلية، وبالتالي بحر إيجه لا يستثنى من ذلك ولليونان الحق القانوني في التصرف بحرية كباقي الدول وترفض مناقشة ذلك مع تركيا [1].

بينما ترفض تركيا ذلك الحق اليوناني لعد أسباب منها :

- أن المادة 03 من قانون البحار لعام 1982م ، القاضي بجواز توسيع المياه الإقليمية حتى مسافة 12 بحرياً، ليس أمراً ضرورياً، ولكنه الحد الأقصى لتطبيق القانون، وليس من الضروري تطبيق القانون بحده الأقصى، على الأخص في مثل حال بحر إيجه، ذي الوضع الاستثنائي، فضلا عن وجود المادة 300 من قانون البحار نفسه ، التي تدعو إلى عدم التعسف في استعمال الحق، إذا أضر بحقوق وسيادة دولة أخرى [2].
- أن قبولها لحق اليونان في توسيع مياهها الإقليمية، حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً، سيحول بحر إيجه إلى بحيرة يونانية، مما سيشكل خطراً على الأمن القومي التركي، سيما وأن الخلافات بين البلدين ليست بخصوص البحر الإقليمي وحده [3].
- جعل مساحة المياه الدولية (أعالي البحار) اكبر الأمر الذي سيجنبها الاحتكاك المباشر مع اليونان [4].
- بتمديد مياهها بـ06 أميال يكون لتركيا 05 منافذ بحرية مفتوحة على بحر إيجه، أما إذا أصبحت 12 ميلا بحريا فلا يبقى لتركيا سوى منفذين على هذا البحر، كم أن الجزر اليونانية يمكن أن تسد الطريق إلى الساحل التركي الغربي والمـــــوانئ التركية

---

(1)- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص95.

(2)- وليد محمود ، المرجع السابق ، ص 18.

(3)- المرجع نفسه ، ص 19.

(4)- عباس حسين الجابري وآخرون، المرجع السابق ، ص 03.

(مرسين، اسكندرونة، أنطاكيا) ، فضلا على أن الساحل التركي الممتد على مسافة 2600 كلم^2 يصبح مغلق أو مسدود [1].

- أن فرض اليونان سيطرتها على بحر إيجه، يمثل تهديدلصريحاً ا لتركيانظر اً ا لتقارب حدود الدولتين البحرية، ومن ثم فأن تركيا لا تستطيع استخدام حقها في المياه المتاخمة لبحرها الإقليمي، فضلا عن حرمان تركيا من الثروات الموجودة في الجرف القاري [2].

وقد قامت اليونان بمد مياهها الإقليمية في جزر الدوديكانيز لـ12 ميل بحري سنة 1975م ، وهذا ما عدته تركيلسفتزاز اً ا، وهددت باللجوء إلى القوة العسكرية لاحتلال الجزر في بحر إيجه، إذا أقدمت اليونان على تنفيذ توسيع بحرها الإقليمي إلى مسافة 12 ميلا بحريا[3].

ونتيجة لهذا التهديد أرجأت اليونان تنفيذ نيتها على تمديد مياهها الإقليمية في عقد السبعينات من القرن الماضي [4]، وبالرغم من أن اليونان لم تقم بعد بمد مياهها الإقليمية إلى 12 ميل بحري في بحر إيجه، إلا أن نيتها للقيام بذلك سبب توتر كبير بين الدولتين لا يزال قائما إلى الآن حيث أنها لم تعرب عن تراجعها عن هذه النية وتطالب بذلك بشدة بينما تعارض تركيا ذلك [5].

ثالثا: الصراع حول حدود الجرف القاري في جزر بحر إيجه

إستطاع مؤتمر جنيف لقانون البحار لعام 1958م التوصل إلى صياغة وثيقة عرفت بالاتفاقية الخاصة بالجرف القاري، التي عرفت في مادتها الأولى مفهوم الجرف

---

(1)- أحمد جاسم إبراهيم حميد، المرجع السابق ، 87.

(2)- وليد محمود أحمد ، المرجع السابق ، ص19

(3)- عباس حسين الجابري و أخرون، المرجع السابق ، ص 03

(4)- أحمد جاسم إبراهيم حميد، المرجع السابق ، 87

(5)- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 96.

القاري بأنه: « **قاع البحر والأرض الواقعة تحت قاع البحر في المساحات المائية المتاخمة للشواطئ والكائنة خارج حدود منطقة البحر الإقليمي ، إلى عمق 200م أو أبعد تبعا لعمق المياه المتاخمة وبقدر يسمح باستغلال الموارد الطبيعية لتلك المنطقة..»** [1] ، وأعتمد في ذلك على 03 أسس هي: المعيار المسافي المعتمد على خط 200 م عمق ، المعيار الطبوغرافي المعتمد على التغير في الانحدار ، القدرة الاستغلالية أو التقنية للدولة الساحلية والتي اعتبرت أساسا لتحديد الجرف القاري ، وبالتالي حقق مفهوم الجرف القاري بعض الفوائد للدول الساحلية إذ اقر لها حقوق استغلالية واقتصادية باعتباره امتداد لأراضي تلك الدول.

وعرفت المادة 76 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م ، الجرف القاري بأنه:**« قاع وباطن أرض المساحات المغمورة، التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي، في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة 200 ميلاًبحريًا، من خط الأساس، التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد لتلك المسافة»** [2] .

و بعبارة أخرى، فأن الجرف القاري، أو الرصيف القاري، هو المنطقة التي تنحدر نحو البحر، أو المحيط كلما ابتعدت عن الساحل باتجاه المياه، حتى يصل عمق المياه إلى200 متر، وتدعى هذه المنطقة، بالانحدار القاري، وتتميز بوفرة مواردها المعدنية وثروتها السمكية، وقد أيدت اتفاقية جنيف لعام 1958 م ، حق الدول في استغلال ثروات مياه أرصفتها القارية، وليس فرض سيادتها عليها [3].

---

[1]- الهادي مصطفى أبو لقمة، محمد علي الأعور، المرجع السابق ، ص 228.

[2]- الأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص 53.

[3]- وليد محمود أحمد، المرجع السابق، ص 11.

مع إدخال الجرف القاري إلى القانون الدولي ، بدأت اليونان التنقيب عن البترول في بحر إيجه بداية سنة 1960 م، وتواصل البحث عن البترول بمنحها لرخص التنقيب لشركات متعددة الجنسيات في مناطق تضمنت كذلك منطقة المياه الإقليمية محل الصراع بين تركيا واليونان، وفي سنة 1973م قامت تركيا بنفس الفعل بمنح 27 رخصة للتنقيب عـن البترول للشركة البترولية العمومية التركية وهذه الـرخصة تغطي بحر إيجـه كلـه و مرمره لغاية الجرف القاري الواقع خارج المياه الإقليمية التركية في بحر إيجه، الأمر الذي عارضته اليونان بشدة ، وهذا ما ردت تركيا عليه بأنها لم تتجاوز حدودها الإقليمية [1].

وبدأت المشكلة الفعلية بين تركيا واليونـان حول الجرف القاري لبحر إيجه عام 1974م ، عندما أعلنت اليونان عن اكتشافها للنفط والغاز في الجرف القاري لبحر إيجه، وأعلنت بعد ذلك أن كل ما في الجرف القاري من معادن هو من حق اليونـان وتحت السيادة اليونانيـة ، ويعطـي اتفاق جنيف لعام 1958م الدول حق التنقيب عن المصـادر الطبيعيـة في مياهها الإقليميـة ، إلا أن تركيا ردت بأن لها نفس الحق في هذه الثروات لأنها تعد أن الجرف القاري لبحر إيجه إنما هو امتداد لأراضيها ، ونتيجـة لذلك قدمت اليونـان مـذكرة رسمية إلـى الحكومـة التركيـة تطالبها بتحديد الجـرف القـاري بينهما علـى أسـاس خـط يمـر فـي منتصـف المسـافة بـين السـاحل التركـي والجـزر اليونانيـة ، إلا أن الحكومة التركية رفضت هذه المذكرة ولم توافق على مبدأ الخط [2].

حيث اعتبرت تركيا أن الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي ليس لها جرف قاري بل هي مرتفعات واقعة ضمن الجرف القاري التركي [3].

---

[1]- فتيحة مقداد، المرجع السابق، ص 99.

[2]- أحمد جاسم إبراهيم حميد، المرجع السابق ، 86.

[3]- عباس حسين الجابري و أخرون، المرجع السابق ، ص 05.

فاليونان تؤكد على أن الجرف القاري للجزر عائد لها، مما يعني أن جرفها القاري يمتد حتى سواحل غرب تركيا، بموجب اتفاق جنيف لعام 1958م، الذي يمنح الجزر جرفاً قارياً، وفي حال تطبيق ذلك على بحر إيجه ، فأن البحر يصبح كله ملكاً لليونان باعتبار أن معظم جزره عائدة لها (حوالي 3052 جزيرة)، في حين ترفض تركيا ذلك المبدأ اليوناني، على اعتبار أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاق جنيف لعام1958م وبالتالي فهي ليست ملزمة بتنفيذ قرارات لم تكن طرفاً موقعاً عليها ، وتستند تركيا إلى قانون البحار لعام 1982م، الذي لا يسمح للدولة أن تجمع الجزر التي تستفيد من نظام الأرخبيل، كما هو الحال بالنسبة لجزر الدوديكانيز مع جرفها القطري، كما تفعل اليونان، وتستند تركيا أيضا إلى قوانين البحار لعام 1958م و1982م، التي لا تعطي الجزر جرفاً قارياً واسعاً، بحيث يشبه الجرف في صورة الامتداد القاري لساحل الدولة المطلة على البحر [1].

وقد تجاهلت اليونان ما ورد في المادة 06 من اتفاق 1958 م، والمادة 83 من اتفاق 1982م، و اللتان تلزمان الدول ذات السواحل المتقابلة بتحديد جرفهما القاري بالاتفاق فيما بينهما، ولجأ بالمقابل إلى اقتراح عدم استخدام القوة لفض الخلافات بينها وبين تركيا، لكن الأخيرة رفضت ذلك،خوفاً من استغلال اليونان لذلك الاتفاق فيما لو تم عقده، لتوسيع جرفها القاري، وعدم تمكن تركيا بناءً على هذا الاتفاق من استخدام القوة لوقف ذلك التجاوز اليوناني، الأمر الذي جعل اليونان تلجأ إلى مجلس الأمن الدولي، والذي أصدر قراره المرقم 395 في عام 1976 م ، حول ضرورة قيام الجانبين بمراعاة حل المنازعات بالطرق السلمية، ووقف الأعمال الاستفزازية، وإمكانية مشاركة محكمة العدل الدولية في حل الصراع، وهو ما فعلته اليونان دون رغبة تركيا بذلك لاستصدار حكم من المحكمة لتحديد الجرف القاري، فجاء رد محكمة العدل الدولية برفض، الطلب

[1]- وليد محمود أحمد، المرجع السابق، ص 14.

اليوناني، باعتبار أن الأنشطة التركية في الجرف القاري محور الخلاف لا تؤثرسلباً على المصالح اليونانية، وان المحكمة ليس مختصة في الدعوى المقدمة من اليونان [1].

وربما يكون هناك سبب أقوى من السببين أعلاه، دفع المحكمة إلى عدم البت في الطلب اليوناني، وهو الخوف من اندلاع حرب خطيرة ومدمرة بين الدولتين فيما لو أصدرت المحكمةقراراً لصالح أحداهما، فنرى انه قد فشلت القوانين الدولية و الاتفاقيات في حل هذا الصراع [2].

رابعا: الصراع حول امتداد المجال الجوي في بحر إيجه

تدعي اليونان أن مجالها الجوي في بحر إيجه ممتد لـ10 أميال بغض النظر عن عرض مياهها الإقليمية الذي يبلغ 06 أميال، وتركيا ترفض هذا الإدعاء وتؤكد أن عرض المجال الجوي الوطني وفق قاعدة قائمة وثابتة في القانون الدولي جسدها ميثاق شيكاغو للطيران الدولي والمدني لعام 1945م ووثائق دولية أخرى يجب أن يتطابق مع عرض المياه الإقليمية لأن السيادة على المجال الجوي ينبثق من السيادة على الأراضي المقابلة تحت هذا المجال والتي تغطيها المياه الإقليمية [3].

فتحديد المجال الجوي، مرتبط بتحديد مساحة المياه الإقليمية، فالمجال الجوي لأي بقعة يمتد مع امتداد المساحة الأرضية، أو المائية تحته وهذه القضية تعد من القضايا التي تثيرنزاعاًمستمراً بين الدولتين ، فالأتراك يرون أنه لا حل للخلاف حول المجال الجوي ألا بحسم مشكلة امتداد البحر الإقليمي، وانطلاقا من ذلك أعلنت تركيا عدم موافقتها على توسيع اليونان لمجالها الجوي [4].

---

[1] - وليد محمود أحمد ، المرجع السابق ، ص 15.

[2] - المرجع نفسه، ، ص 16.

[3] - عباس حسين الجابري و أخرون، المرجع السابق ، ص 06.

[4] - وليد محمود أحمد، المرجع السابق، ص 20.

فتركيا تستند في موقفها إلى وثائق حلف الناتو ، أين يعرف المجال الجوي الخاص بالناتو على أنه ذلك الذي يغطى الأرض والمياه الإقليمية للدولة العضوة فيه فقط، وكذلك تستند للمواد 01 و02 من اتفاقية شيكاغو للملاحة المدنية لعام 1945م حيث جاء فيهما الترتيبات الخاصة بالمجال الجوي، حيث عرف المجال الجوي للدولة بأنه ذاك المجال الذي يعلو إقليمها (ارض،جو) وبالتالي هو ينتهي بانتهاء الإقليم ويحدد به ، فمن غير المقبول مد المجال الجوي اليوناني بحيث يتجاوز المياه الإقليمية اليونانية [1].

أما اليونان فتستند إلى أن مدها لمجالها الجوي إلى هذا المدى ، يتوافق مع القانون الدولي المتعلق باتفاقية باريس 13 أكتوبر 1919م الخاصة بالطيران المدني ، التي تقول أن امتداد المجال الجوي يتناسب مع إقليم الدولة ومياهها الإقليمية ولا يتجاوزهما إطلاقا، لهذا الغرض قامت اليونان بمد مياهها الإقليمية إلى 10 أميال بحرية كي تتناسب مع مجالها الجوي ، و أن تركيا لم تحتج على هذا التصرف إلى غاية سنوات السبعينات مع أن ذلك تم قبل هذه الفترة بكثير حيث أنها بدأت ذلك سنة 1931م ولم تحتج تركيا إلا سنة 1975م من خلال تلكسات تبادلتها مع اليونان [2].

تتهم تركيا اليونان باستغلالها للاتفاق الثنائي الذي عهد لليونان عند منتصف الخمسينات بتولي المسؤولية التقنية للسيطرة على المجال الجوي في بحر إيجه لقبول كل من اليونان وتركيا في حلف شمال الأطلسي لتنمية روح التعاون بينهما، وا دعاء اليونان بأن بلوغ المجال الجوي التركي 10 أميال يتعارض مع تعليمات منظمة الطيران الدولي (ORGANISATION INTERNATIONAL DE L'AVIATION CIVILE)، إنما

---

[1] - فتيحة مقداد ، المرجع السابق، ص 104.

[2] - المرجع نفسه ، ص105 .

يهدف إلى حجب مجال معلومات الطيران(FIR)[1] بحجة السيادة وبدعوى الحق بضبط الطائرات العسكرية الأجنبية [2].

فتركيا ترى أن اليونان نظرت إلى هذه المسؤولية التقنية، على أنها تفويض لها بالسيادة على المجال الجوي لبحر إيجه، الأمر الذي أضطر الأتراك إلى الإعلان بعد غزوهم لشمال قبرص عام 1974 م، بأن المنطقة الواقعة غرب منطقة معلومات الطيران هي منطقة أمنية، وهذا يعني تقسيم المجال الجوي فوق بحر إيجه إلى قسمين أحدهما للأتراك والثاني لليونانيين فطلبت اليونان من تركيارسميً ا تسليمها خرائط الطيران المتعلقة بالسلاح الجوي التركي، حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها بتنظيم الملاحة الجوية بمسافة عشرة أميال فوق مياهها الإقليمية، فرفضت تركيا وطلبت بإعادة النظر في مسالة حقوق جمع المعلومات، لأن الترتيب الحالي يمنح اليونان الحق في السيطرة الفعلية على بحر إيجه حتى الساحل التركي، والتي تمثلتفعليً ا بقيامها عقب الغزو الترك لشمال قبرص عام 1974م ، بغلق أجواء بحر ايجة، ونقلت الرحلات الجوية بينها وبين تركيا، عبر بلغاريا ، وهذا الترتيب يوفر لهأيضً ا كل المعلومات الخاصة بحركة الطيران المدني والعسكري فوق بحر إيجه، في حين يحرم تركيا من هذه المعلومات [3].

---

[1]- FIR (FIGHT INFORMATION REGION) : خط منطقة الإعلام الخاص بالطيران الذي هو حاليا بين إسطنبول و أثينا وقد خطط في إطار الاجتماعات المنظمة في سنة 1952 من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني حيث عملت لايونان للإبقاء على هذا الخط كحد رسمي وقامت تركيا بإجراءات في كل من سنوات 1966م، 1986م، 1971م، 1974م، لتغييره لكن بدون جدوى فاليونان تعتبر خط FIR الحالي مطابقا للقواعد الدولية وبالتالي لا يمكن التفاوض ولا النقاش بخصوصه ولن يتم تغييره إلا بقرار من المنظمة الدولية للطيران المدني OACI (ORGANISATION INTERNATIONAL DE L’AVIATION CIVILE) للمزيد ينظر: فتيحة مقداد ، المرجع السابق ، ص 107.

[2]- أحمد جاسم إبراهيم حميد، المرجع السابق ، 87

[3]- عباس حسين الجابري و أخرون، المرجع السابق ، ص 06.

أن هذه الإشكالية المتعلقة بالصراع على السيادة على المجال الجوي فوق بحر ايجة، دفعت الأتراك إلى عدم تقديمهم خطط طيرانهم العسكري فوق المياه الدولية لبحر إيجه، وبالتالي فقد أقدم الطيران اليوناني على التصدي للطيران التركي في أجواء البحر المذكور، وبالتالي تصاعد الخلافات بينهما، وعلى الرغم من الادعاء اليوناني حول انتهاك الطيران التركي للأجواء الإقليمية اليونانية، إلا أن الدبلوماسيين الأتراكغالبً ا ما يصرون على أنه ليس هنالك شيء يعكر الوضع فوق بحر إيجه، و أن اليونانيين لا يرغبون بتحويل هذه الانتهاكات إلى نزاع على المجال الجوي الدولي فوق بحر ايجة [1].

[1]- وليد محمود أحمد، المرجع السابق، ص 22.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من هذا الصراع

أولا: موقف منظمة حلف الشمال الأطلسي (O.T.A.N)

لقد أخذ حلف شمال الأطلسي [1] مسألة الصراع التركي اليوناني في بحر إيجه، من ضمن أولوياته وفقاللتصر يح الذي أدلى به الأدميرال الأمريكي ستيفان روجر القائد العام لقوات الحلف في جنوب أورا الذي قال: «**أن الصراع التركي اليوناني في بحر إيجه يعد من أكثر المشاكل أهمية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي بدون استثناء ، وفي حالة عدم إنهائه لن يكون هناك ولا جناح جنوبي لحلف شمال الأطلسي** » ، فهذا التصريح أعطى تعزيزا لكل من تركيا واليونان في تقدير مدى أهميتهما بالنسبة للحلف ، لذلك قدمت تركيا طلبا رسميا إلى مجلس دول الحلف لبحث الصراع ، كونه يمس دولتين منتميتين إلى هذا الحلف، فاجتمع الدول الأعضاء في بروكسل على مستوى وزراء الخارجية لبحث هذا الصراع ، الذي أشار فيه أعضاء مجلس الحلف بأن القوات اليونانية والتركية كانت تعبئتهما لمواجهة عسكرية ضد بعضهما البعض أكثر فعالية من دفاعهما المشترك مع دول الحلف، فلم يستطع الحلف أن يضع حدا للخلاف بينهما على البحر، و اكتفى بإصدار بيان حث فيه الأطراف بالعودة للمفاوضات [2].

---

[1] – **منظمة حلف الشمال الأطلسي** : (Organisation Du Traité De l'Atlantique Nord) والذي يعرف باختصار O.T.A.N باللغة الفرنسية وN.A.T.O باللغة الإنجليزية ، منظمة عسكرية كان يعرف بحلف بروكسل (معاهدة الدفاع الذاتي الجماعي مارس 1948م)، ثم تحول لحلف شمال الأطلسي في أفريل 1949م تكون في البداية من 12 دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبرغ ، بريطانيا ، فرنسا ، البرتغال، النرويج ، أيسلندا ، كندا ، إيطاليا الدنمارك، ثم انضمت له عدة دول أخرى كتركيا واليونان في 16 فيفري1952م، ألمانيا الغربية في سنة 1955م، إسبانيا في سنة 1981م، وهو قائم إلى وقتنا الحالي ، يهدف إلى حماية أعضائه في حالة الحرب أو التهديد بالعدوان. للمزيد ينظر: محمد محمود السروجي ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2005، ص 211.

[2]- نعيم كريم الشويلي و أخرون، **موقف الدول الكبرى من الصراع التركي اليوناني على بحر إيجه 1974م-1981م**، مجلة جامعة ذي قار ، العدد 03 ، المجلد 04 ، العراق ، 2008، ص 70.

ويعتبر الصراع في هذه المنطقة أزمة معقدة من الأزمات التي يواجهها الحلف التي فشل في حلها ، والذي أدى إلى انسحاب اليونان منه في السبعينات ، معلنة عدم عودتها له إلا بموافقة الحلف على شروطها في السيطرة على المجال الجوي في بحر إيجه، ولأهمية المشكلة بالنسبة للحلف ، فإنه تقدم للحكومتين بصيغة اتفاقية تتكون من 04 نقاط تكون بمثابة تدابير مؤقتة لحل الصراع بين الدولتين ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي بين الطرفين، فوافق الطرفان على هذه التوصيات بالرغم من انها لم تلبي كل رغباتهما[1].

و باستلام أندريا بابنديرو السلطة في اليونان سنة 1981م،عادت اليونان للحلف لأن خروجها منه رأت فيه انه سيعطي تر كيا الموقع والأفضلية في بحر إيجه ، فضلا عن حرمانها من الأسلحة والمعدات الحربية الغربية التي هي في حاجة لها لتدعيم موقفها في نزاعها مع تركيا ، فانضمت مرة ثانية إليه نتيجة مقترح عد بمثابة حل وسط ، يوفق بين أراء ا لأطراف المعنية و يتضمن المقترح ، ترتيبات مؤقتة لحين التوصل لحل نهائي لمشكلات القيادة و السيطرة لحلف شمال الأطلسي، ولكن اليونان ما لبثت أن رفضت مؤكدة أن مسؤولية القيادة والسيطرة على البحر يجب ان تكون لليونان ، ورفضت المشاركة بمناورات الحلف في تلك السنة ، بهذا نرى أن موقف حلف شمال الأطلسي كان ميلا للتوفيق السلمي بين تركيا واليونان ذلك للأهمية الإستراتيجية لكل منهما بالنسبة للحلف، لكنه فشل في وضع حل يرضي الطرفين وينهي الصراع في بحر إيجه [2] .

[1]-نعيم كريم الشويلي و أخرون، المرجع السابق ، ص 71.

[2]- المرجع نفسه ، ص 72.

ثانيا: موقف الإتحاد الأوربي (U.E)

حاول الإتحاد الأوربي [1] تسوية الصراع القائم بين تركيا و اليونان في بحر إيجه وذلك باستعماله لوسيلتي ضغط هامتين هما: التهديد بعد قبول عضويتهما فيه ، التهديد بتسليط العقوبات، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تكن ذات فعالية كبيرة قبل سنوات التسعينات ولم تجدي نفعا إلا بعد سنة 1999م ، كما حاول الإتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة رعاية المحادثات بين الدولتين في الفترة ما بين 1976م-1981م (وهي فترة ترشح اليونان لعضوية الإتحاد الأوربي وانضمامها إليه) هذه الفترة التي اتسمت بالتعقل والحوار وكذا بالجلوس على طاولة المفاوضات بغرض الوصول إلى إيجاد حلول سلمية للنزاع بين الدولتين وتفادي الوقوع في حرب ، و كادت تصل إلى التوقيع على اتفاق عدم اعتداء لكنه لم يكتمل، لتردي الأوضاع بين الطرفين، كما حاولت تركيا في سنوات التسعينات مضاعفة جهودها للانضمام للإتحاد الأوربي، فاشترط عليها تحسين علاقاتها مع اليونان وحل نزاعاتها معها في بحر إيجه [2].

فتدخلات الإتحاد الأوربي كانت قليلة جدا لتسوية الصراع بين الدولتين ، حيث كان يكتفي في معظم الأحيان بدور الوسيط ، أو بمذكرات التنديد كلما اشتدت أزمات الصراع الأمر الذي عابته عليه اليونان ، على اعتبار أنها أصبحت تنتظر منه دورا أكثر

---

[1]- **الإتحاد الأوربي :** UNION EUROPEEN عرف بالجماعة الاقتصادية الأوربية ، ظهر بموجب اتفاقية روما الموقعة في 25 مارس 1957م، ضم 06 دول أوربية هي إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، لوكسمبورغ، هولندا، ثم انضمت لهم كل من البرتغال و إسبانيا سنة 1968م، بريطانيا ، أيرلندا ، الدانمارك سنة 1972م، اليونان سنة 1981م ، النمسا، السويد، فنلندا سنة 1993م ، ثم تحولت هذه السوق الأوربية أو الجماعة الاقتصادية بموجب معاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992م إلى الإتحاد الأوربي، الذي يضم 27 دولة أوربية منذ سنة 2007م، وكان هدف تأسيسه الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية، وا إعادة بناء أوربا اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم تدريجيا أصبح هذا التكتل قوة اقتصادية كبيرة تتحكم في الاقتصاد العالمي . للمزيد ينظر : محمد السيد سليم ، المرجع السابق، ص 612.

[2]- فتيحة مقداد ، المرجع السابق ،ص 153.

فعالية يلعبه لحل نزاعاتها مع تركيا ، لكن الإتحاد الأوربي ترك هذه المسؤولية لكل من حلف شمال الأطلسي و.و.م.أ ، وكذا المبادرات الدبلوماسية لبعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي، كما ان وجود اليونان في الإتحاد الأوربي قد قلص بشكل كبير حياده ، الأمر الذي جعل مساعيه غير مجدية بما انه يقف إلى جانب طرف على حساب الأخر إلى غاية سنة 1999م إي بعد قمة هلسنكي، إثر موافقة اليونان على ترشح تركيا لعضوية الإتحاد الأوربي ، أين أبدت تركيا استعدادها للتفاوض مع اليونان بغرض حل الخلافات في بحر إيجه ، هذا حتى تثبت تركيا حسن نيتها ورغبتها في إيجاد حلول لنزاعاتها مع اليونان ما دام هذا أهم شرط لقبولها في الإتحاد الأوربي [1].

ثالثا: موقف الأمم المتحدة (N.U)

دور الأمم المتحدة [2] الذي كان بالغ الأهمية في حل الأزمة القبرصية ، وكان سطحيا جدا بالنسبة للسعي في حل الصراع القائم في بحر إيجه ، حيث اكتفت الهيئة بالبث في الشكاوي التي وجهت إليها من خلال محكمة العدل الدولية ، خاصة تلك التي خصت إشكال الجرف القاري ،أما خلال الأزمات التي مر بها البلدين فقد اكتفت ببرقيات التنديد والدعوة إلى التعقل ، إلا أنها قامت بالتعاون مع الإتحاد الأوربي بالقيام بمبادرة ذات أهداف بعيدة المدى للتقريب بين المجتمعين التركي واليوناني ، ذلك بالعمل على تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقضاء على كل ما من شأنه أن يشجع على العنف والعداء بين الشعبين ، وقد سمي هذا البرنامج ببرنامج تطوير المجتمع المدني، وهو يعمل

---

(1) - فتيحة مقداد ، المرجع السابق ، ص 154.

(2) -**الأمم المتحدة** : NATIONS UNIES منظمة دولية تأسست في 24 أكتوبر 1945م، بعد مؤتمر سان فرانسيسكو الذي حضرته 51 دولة ، مقرها بنيويورك ،أهم أهدافها حفظ الأمن والسلام العالميين ، احترام المعاهدات وقواعد القانون الدولي...إلخ، فروع المنظمة فصلتها المادة السابعة من ميثاقها وهي : الهيئة العامة لجميع ممثلي الدول الأعضاء، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، هيئة الأمانة العامة. للمزيد ينظر:عبد الفتاح أبو عليه، إسماعيل أحمد ياغي ، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر** ، ط03، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993،، ص 419.

على إقامة قواعد حوار تجمع بين المنظمات المدنية اليونانية والتركية، فخلال كل هذه السنوات الطويلة التي تطور الصراع خلالها واشتد ، كانت المساعي الدولية للتوفيق بين الجارتين تركيا واليونان في غاية التواضع ، قد يعود ذلك لأن وراء الطرفين يقف حليفين قويين لا يرغبان في المواجهة هما الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ومنه تسوية الصراع لن تحصل إلا إذا رغب الطرفان المتنازعان في ذلك واستعدا للتنازل[1] .

المبحث الثالث: نتائج هذا الصراع على البلدين

أولا: على مستوى الأمن والسلام بين البلدين

من أهم انعكاسات هذا الصراع على أمن وسلام البلدين، تجلى في التسابق نحو التسلح عن طريق صناعة و اقتناء الأسلحة المتطورة التي تتناسب ومختلف الظروف العسكرية أو السياسية المحتملة أو المفاجئة ، حيث يعتبر البلدان من أكثر البلدان تسلحا، و تعتبر تركيا واحدة من العشرة أسواق الأكبر في العالم لتجارة السلاح[2]، و تحتل المرتبة 11 في القوة العسكرية في الترتيب العالمي من بين 67 قوة عسكرية عالمية حيث يحدد عدد المؤهلين للخدمة العسكرية في تركيا بـ35,005,326 [3].

حيث تتلقى تركيا دعم كبير من الولايا ت المتحدة الأمريكية ، فقد وصلت المساعدات الأمريكية لتركيا بعد حرب الخليج إلى 200 مليون دولار بالإضافة إلى قرض يقدر بـ 282 مليون دولار مخصص لشراء الأسلحة الأمريكية، الأمر الذي أدى لتدهور العلاقات الأمريكية اليونانية ، أما بالنسبة لليونان فتحصل على الأسلحة من أوروبا وخاصة من ألمانيا ، فرنسا، بريطانيا بالإضافة إلى ما تحصل عليه من تعاون وتكنولوجيا بسبب التعاطف الأوربي معها في نزاعها مع تركيا، وبالرغم سعي اليونان

---

(1)- فتيحة مقداد، المرجع السابق ، ص155

(2)- المرجع نفسه ، ص 117.

(3)- عصام فاعور ملكاوي ، ندوة بعنوان : **تركيا و الخيارت الإستراتيجية المتاحة: الرؤئ المستقبلية العربية والشركات الدولية** ، الخرطوم ، السودان، 3-5 / 02/ 2013م، ص 20.

لامتلاك أفضل وأقوى الأسلحة والتكنولوجيات الحربية، إلا أن تركيا تبقى متفوقة عليها في هذا المجال نتيجة لأمرين هامين هو تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وا إسرائيل والثاني هو الميزانية الثقيلة المخصصة للتسليح ، الأمر الذي يخيف اليونان وتخشى بان تقوم تركيا بعمليات عسكرية ضد جزرها في بحر إيجه كما فعلت سنة 1974م في جزيرة قبرص [1].

وتعتبر احتمالية تكرار الاشتباك والحرب في بحر إيجه سبب أخر في تهديد امن وسلام البلدين ، باعتباره مسرحا لنزعات معقدة بين البلدين ، فمعظم جزر هذا البحر تابعة لليونان التي تتبنى نظرية أن البحر ملكية يونانية على عكس تركيا التي تريد تقاسمه بعدالة بينها وبين اليونان، فبالتالي طالما بقيت أسباب هذا الصراع المختلفة موجودة في بحر إيجه دون اتفاقيات دولية ترضي الطرفين يبقى احتمال التصادم العسكري وراد في أي لحظة [2].

ثانيا: على المستوى الاقتصادي للبلدين

يعتبر بحر إيجه مصدرا هائلا للثروات الطبيعية، التي إن استغلت بطريقة جيدة فإنها ستشكل دخلا وطنيا هاما لكلا الدولتين، لهذا لغرض يلاحظ السعي الدائم لكليهما والتنافس الحاد للتمكن من الحصول على حقوق سيادية أكبر فيه، وبالتالي إستغلال مختلف ثرواته أفضل استغلال، فالموارد الموجودة فيه ليست مستغلة بالتساوي بين البلدين الأمر الذي تطالب به تركيا، فالبحر يحوي ثروة سمكية كبيرة لارتباطه بالبحر المتوسط وبحر مرمره والبحر الأسود، فالصيد البحري يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية في اليونان بعد القطاع الزراعي ، نظرا للشريط الساحلي الكبير والعدد الهائل من الجزر ،وكونها تملك اكبر أسطول بحري في العالم بعد بريطانيا ،على عكس تركيا التي لا تملك نفس

---

[1]- فتيحة مقداد ، المرجع السابق ، ص 118.

[2]- المرجع نفسه ، ص 123.

الإمكانيات والشريط الساحلي في بحر إيجه مقارنة باليونان، لهذا تسعى للحصول على مزيد من الحقوق فيه بالمقابل اليونان تسعى للحفاظ على مكاسبها ، بالإضافة لمورد أخر هو البترول في بحر إيجه ، على غرار منطقة المياه الإقليمية المتنازع عليها التي أدت للصراع بينهما ،فمثل هذه الثروة الطاقوية الهامة بإمكانها أن تكون سببا بالنهوض باقتصاد البلدين وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتوقف أعمال التنقيب بسبب الصراع يشكل خسارة كبرى، كما نأله قد يكون سببا في اندلاع الحر ب في حال تعنت الطرفين [1].

ثالثا: على المستوى الاجتماعي و الثقافي للبلدين

يشكل هذا الصراع تهديد للأمن الاجتماعي و الثقافي، بما فيه من اضطهاد و عنصربة وصراع بين الحضارات حيث نجد مسالة الأقليات التركية في اليونان، والأقلية اليونانية في تركيا ففي تراقيا الغربية يوجد حوالي 110000 تركي مسلم يمثلون الأقلية الأكبر في اليونان، وحوالي 5000 يوناني أرثوذكسي يقيمون في إسطنبول، فقد أشعل هذا الصراع الحقد والكراهية بين البلدين راح ضحيته الأبرياء من مهاجرين أو لاجئين أو عمال مقيمون من أصول تركية أو يونانية في كلا البلدين [2].

حيث نجد العشرات من المحاضرين اليونانيون والأتراك يقدمون محاضرات وندوات للتعبير عن العداء الذي يحملونه لبعضهما، و تذكير الناس بتاريخهم الدموي، وهو نفس الأسلوب الذي يستعملانه لتوضيح مطالبهم في بحر إيجه وجزيرة قبرص، وا ٍظهار عدائهم مما ينمي مشاعر الكره ويشجع على العنف ، بالإضافة لوسائل الإعلام المختلفة التي تتبع فكرا متعصبا اتجاه المهاجرين معتبرة إياهم يسببون المشاكل ومصدرا للتهديد داخل المجتمع ، كانتقاص فرص العمل والأمن و السكن والصحة والتوازن الديمغرافي ورفض الأقليات غير الأرثوذكسية خاصة منهم الأتراك ، ولا تعتبر اليونان

---

[1]-فتيحة مقداد ، المرجع السابق، ص ص 127-128.

[2]- المرجع نفسه، ص 145.

فقط الناقمة على تركيا نتيجه تاريخها الإسلامي ، و إنما كل الدول المسيحية نتيجة أهدافها التوسعية في أوربا ، فهذا الصدام بين المسيحية والإسلام ضارب في أعماق التاريخ، فقد استفادت اليونان من هذا الرفض الأوروبي الرافض لتركيا في نزاعها في بحر إيجه، وجزيرة قبرص فكانت الدول الأوربية داعمة لليونان في نزاعها مع تركيا لهذا فالصراع بينهما في بحر إيجه صراع حضارتين عريقتين متعاديتين منذ القدم تحمل كل منهما راية دين لا يرضى بغيره بديلا وظفاه في هذا الصراع [1].

نستخلص مما سبق أن الصراع حول بحر إيجه بين تركيا واليونان مرتبط بالعديد من القضايا المختلفة، المتمثلة فيما يلي:

- الصراع حول المياه الإقليمية لبحر إيجه .
- الصراع على تسليح جزر بحر إيجه.
- الصراع على حدود الجرف القاري.
- الصراع على إمتداد المجال الجوي .

و أن هذه القضايا بقيت عالقة ولم يجد لها حل لغاية يومنا هذا من طرف الهيئات الدولية الكبرى ممثلة في حلف الناتو ، الإتحاد الأوربي، وهيئة الأمم المتحدة التي كانت مواقفهم مخيبة للآمال في حل هذا الصراع ، فكان لهذا الصراع نتائج على مختلف الأصعدة سواء على مستوى أمن وسلام البلدين ، أو المستوى الاقتصادي، وحتى المستوى الاجتماعي والثقافي للبلدين، حيث سيكونان فيه هما الخاسران الأكبر في حالة إستمراره .

---

[1]- فتيحة مقداد ، المرجع السابق ، ص ص 146-147.


الخاتمة

الخاتمة

وختما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع الصراع التركي اليوناني في بحـــر إيجه (1912م- 1999م) توصلنا لجملة من النتائج هي:

- ❖ أن الصراع في بحر إيجه بين تركيا واليونان هو نتيجة صراع وتصادم الحضارات بينهما ، لفرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة، و أنه يدخل في سياق فرض الـوجود، أكثر منه صراع على الحدود.
- ❖ أن قرب القوتين من بعضهما وسعيهما لامتلاك اكبر الأقاليم وأغناها ، جعل تنافسهما واقتتالهما أمر واقع ، فكان بحر إيجه عنصر مهم من عناصر هذا الصراع.
- ❖ أن تشكل الكيان السياسي المستقل لدولتان، جاء نتيجة مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات،و التي كان لها الأثر المباشر في قيام الصراع حول بحر إيجه باعتباره امتداد لحدودهما الطبيعية وهما الوحيدتان اللتان تطلان عليه.
- ❖ أن المسائل التي تشكل الخلاف بين الدولتين في بحر إيجه ، سببها الرئيسي هو اختلاف وتباين المطالب والمواقف والحجج المقدمة من كل طرف ، حول كل جانب من جوانب الخلاف ، وذلك بتفسير مواد هذه الاتفاقيات والمعاهدات حسب توجه و إيديولوجية كل طرف لحساب مصلحته.
- ❖ أن أشكال الخلاف وقضاياه في هذا الصراع متنوعة، فهي تتمحور حول النقاط الأساسية التالية:

1- مشكلة تسليح اليونان لجزر بحر إيجه الشرقية ، التي ترى تركيا فيه تهديد لأمنها وسلامة أراضيها وذلك لقرب هذه الجزر من سواحلها ، و باعتبار أن بنود ومواد اتفاقيتي لوزان وباريس تمنعان تسليح هذه الجزر ،و التي قامت اليونان بخرقها.

2- مشكلة تحديد المياه الإقليمية للدولتين، فرغبة اليونان في مد مياهها الإقليمية لـ12 ميل بحري هو أمر متوافق مع القانون الدولي، لكن تركيا تطالب بجعل هذا البحر حالة خاصة ، فإن مدت اليونان حدود مياهها الإقليمية لهذه المسافة يصبح البحر بحيرة يونانية، ويمنع وجود منطقة أعالي البحار لذلك تطالب ببقاءها 06 أميال وترفض مده لـ12ميل بحري.

3- مشكلة الجرف القاري أو الرصيف القاري، الذي لم ترسم الاتفاقيات الدولية حدوده بدقة وظل مطروحا ، وهو مسألة في غاية الأهمية للبلدين حيث يعتبرانه بأنه امتداد طبيعي لحدودهما، وبالتالي لهما الحق الكامل في استغلال ثرواته الباطنية كل طرف على حساب الطرف الأخر، خصوصا بعد اكتشاف النفط فيه سنة1974م ، الذي زاد المشكلة تعقيدا بينهما.

4- مشكلة تمديد أو توسيع المجال الجوي اليوناني ومشكلة حركة النقل الجوي فوق بحر إيجه ،حيث مدت اليونان مجالها الجوي لـ10 أميال على عكس حدود مياهها الإقليمية التي تصل لـ06 أميال بحرية الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي، الذي لا يسمح بان يتجاوز المجال الجوي إقليم الدولة بحر ا أو برا ، لكن اليونان تجاوزته الأمر الذي ترفضه تركيا وتحتج عليه ، بإعتباره يتعارض مع القانون الدولي وتحتج أيضا على خط الإعلام الخاص بالطيران والملاحة الجوية الفاصل بين الحدود الجوية التركية واليونانية،والذي هو تحت قيادة اليونان ومهمته هي المراقبة وحماية الأجو اء وقد وضع بقرار من المنظمة الدولية للطيران المدني فتركيا تطالب بوضعه تحت قيادة الدولتين، وترفض مطالبة اليونان الطائرات العسكرية التركية بتقديم معلومات عن مسارها .

5- مشكلةالنزاع حول سيادة بعض الجزر والصخور، التي لم تكن الاتفاقيات والمعاهدات واضحة بشأنها، فتركيا حددت حوالي 150 جزيرة تسمى بالمناطق الرمادية ليست لها سيادة تطالب بها، و أنها لم تمنح لليونان ولم تذكر في الاتفاقيات

الدولية بينهما كجزيرة كاراداك التي كانت ستؤدي لمواجهة عسكرية بين الطرفين سنة 1996م .

6- أن هذا الصراع كان له مجموعة من النتائج المختلفة على البلدين، منها تأثيره على أمن وسلام البلدين من خلال التسابق نحو التسلح بينهما ، وعلى الوضع الاقتصادي من خلال سوء استغلال ثـروات هذا البحـر نتيجـة النزاعو الصراع عليه، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي من خلال نشر روح العداء والكراهية بين شعبي البلدين.

- ❖ أن هذا الخلاف لم تستطع القوى الدولية والهيئات الفاعلة المختلفة الممثلة في هيئة الأمم المتحدة ،الإتحاد الأوربي، حلف شمال الأطلسي باعتبارهما عضوين فاعلين فيه من حله ، حيث يرون أن هذا الصراع لا يمكن حله إلا بالجلوس إلى طاولة الحو ار وا ٍيجادهما اتفاق يرضيهما ، وهذا ما لم يحصل لحد الآن .
- ❖ أن نار الحرب بين البلدين ممكن أن تشتعل في أي لحضه بسبب هذا الصراع، بالرغم من أن هناك تطبيع للعلاقات السياسية بين البلدين والتوقيع على اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة (السياحة، الصناعة، التعليم...) بداية من سنة 1999م التي حدث فيها التطبيع في العلاقات ببين البلدين نتيجة الزلزال الذي ضرب البلدين وقبول اليونان ترشح تركيا للاتحاد الأوربي وليس عضويتها، فمنه أي خلاف بسيط حول هذا الصراع يمكن أن يؤدي للحرب بينهما.


الملاحق

الملحق رقم 01 : يمثل حدود بلاد اليونان و بحر إيجه وجزره في العصور القديمة.



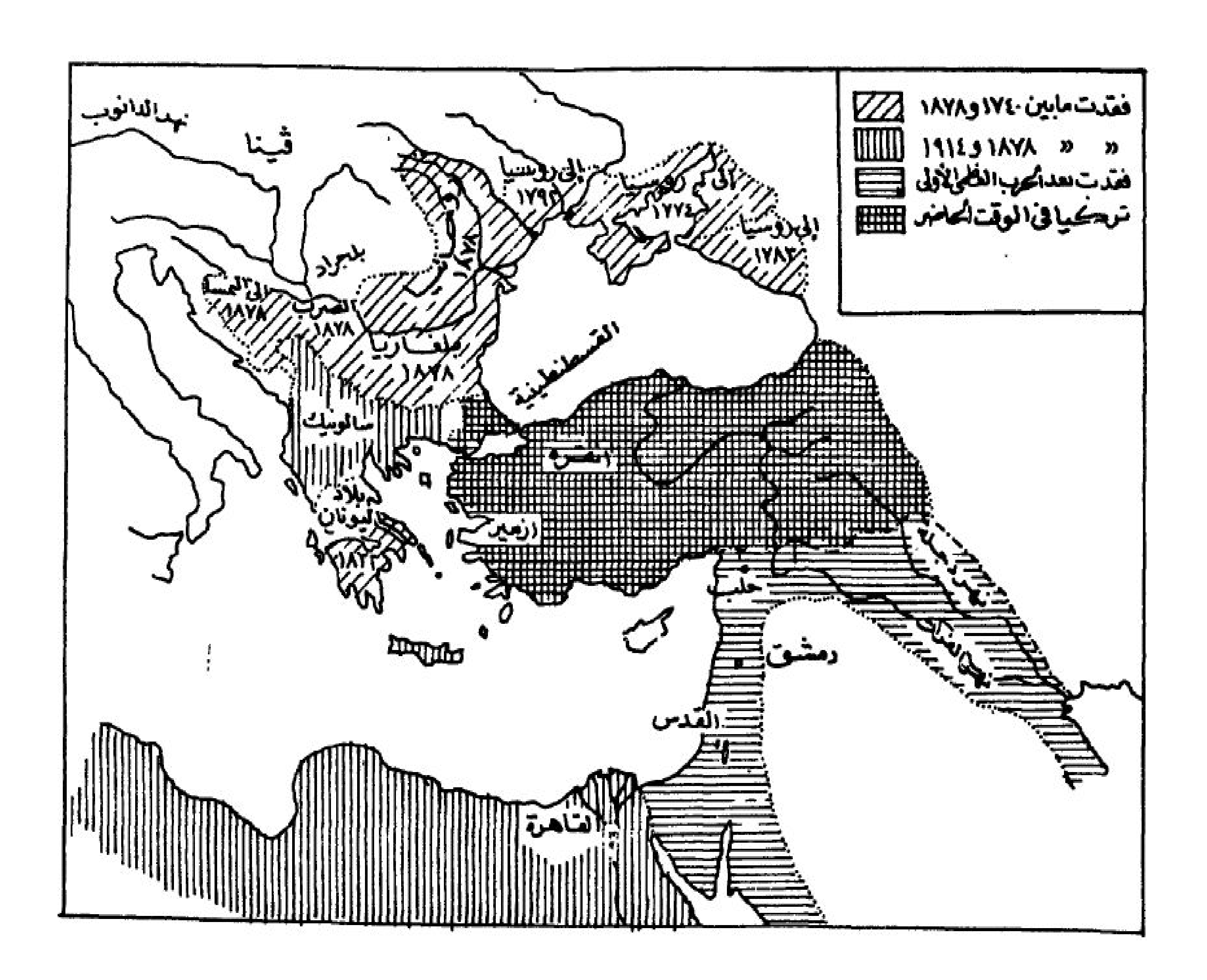
المرجع: علي عكاشة و أخرون، المرجع السابق، ص 58.

الملحق رقم 02 : يمثل حدود اليونان و بحر إيجه وجزره في الوقت الحالي.



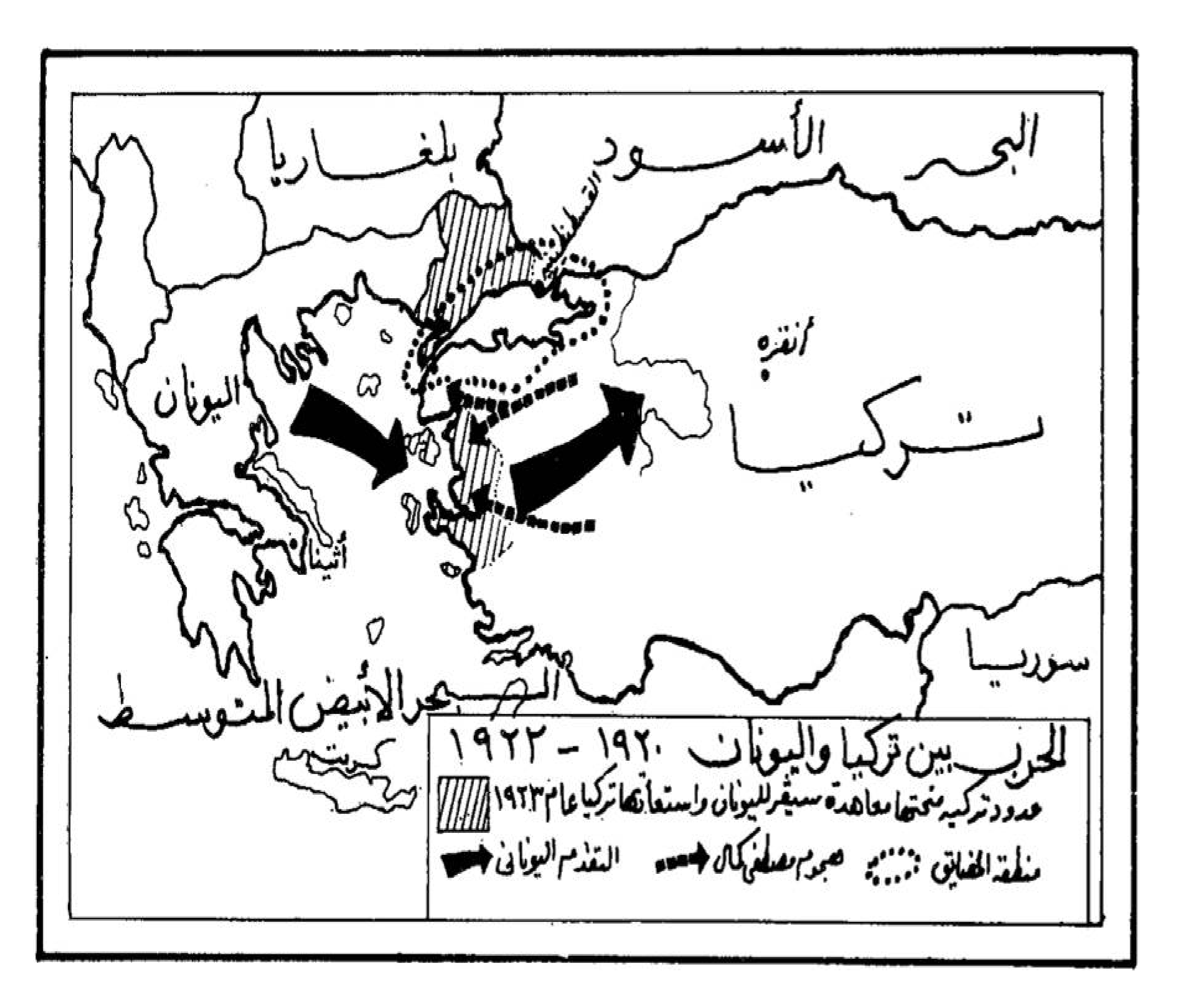
المصدر: WWW.VOYAGESENDUO.COM\GRECE\GRECE.HTML

الملحق رقم 03: يمثل حدود الدولة العثمانية قديما وحدود دولة تركيا في الوقت الحالي.



المرجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 333.

المحق رقم 04 : يمثل الحرب بين تركيا واليونان 1920 م – 1922م التي أسفرت على توقيع معاهدة لوزان 1923م .



المرجع: عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص 195.

الملحق رقم 05: معاهدة لندن الموقعة في 30 ماي1913م بين الدولة العثمانية ودول البلقان.

SA Majesté l'Empereur des Ottomans d'une part, et Sa Majesté le Roi des Bulgares, Sa Majesté le Roi des Hellènes, Sa Majesté le Roi de Monténégro et Sa Majesté le Roi de Serbie (ci-après désignés par les mots "les Souverains alliés") d'autre part, animés du désir de mettre fin au présent état de guerre et de rétablir les relations de paix et d'amitié entre leurs Gouvernements et leurs sujets respectifs, ont résolu de conclure un Traité de Paix et ont choisi à cet effet pour leurs Plénipotentiaires :

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans :

Son Excellence Osman Nizamy Pacha, Général de Division, ancien Ambassadeur à Berlin ;
Son Excellence Rechid Effendi, Sénateur, Ministre des Travaux publics ;
Son Excellence Ahmed Réchid Bey, Conseiller légiste de la Sublime Porte.

Sa Majesté le Roi des Bulgares :

Son Excellence M. le Dr. Stoyan Danev, Président du Sobranié ;
Son Excellence M. Michel Madjarov, Envoyé extraordinaire et Ministre plénipotentiaire à Londres.

Sa Majesté le Roi des Hellènes :

Son Excellence M. Étienne Skouloudis, ancien Ministre des Affaires Étrangères ;
Son Excellence M. Jean Gennadius, Envoyé extraordinaire et Ministre plénipotentiaire à Londres ;
Son Excellence M. Georges Streit, Envoyé extraordinaire et Ministre plénipotentiaire à Vienne.

Sa Majesté le Roi de Monténégro :

Son Excellence M. Jean Popovitch, ancien Chargé d'Affaires à Constantinople ;
Son Excellence M. le Comte Louis Voïnovitch, ancien Ministre de la Justice.

Sa Majesté le Roi de Serbie :

Son Excellence M. Stoyan Novakovitch, ancien Président du Conseil des Ministres ;
Son Excellence M. André Nikolitch, Président de la Skoupchtina ;
Son Excellence M. Milenko Vesnitch, Envoyé extraordinaire et Ministre plénipotentiaire à Paris ;
Son Excellence M. Jean Pavlovitch, ancien Ministre à Sophia ;

qui, après s'être communiqué leurs pleins pouvoirs et les avoir trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1er.

Il y aura, à dater de l'échange des ratifications du présent traité, paix et amitié entre Sa Majesté l'Empereur des Ottomans d'une part, et leurs Majestés les Souverains alliés d'autre part, ainsi qu'entre leurs héritiers et successeurs, leurs États et sujets respectifs, à perpétuité.

ARTICLE 2.

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans cède à leurs Majestés les Souverains alliés tous les territoires de son Empire sur le continent européen à l'ouest d'une ligne tirée d'Énos sur la mer Égée à Midia sur la mer Noire, à l'exception de l'Albanie.

Le tracé exact de la frontière d'Énos à Midia sera déterminé par une commission internationale.

ARTICLE 3.

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans et leurs Majestés les Souverains alliés déclarent remettre à Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, à Sa Majesté l'Empereur d'Autriche, Roi de Bohême, &c., et Roi Apostolique de Hongrie, à M. le Président de la République française, à Sa Majesté le Roi de Grande-Bretagne et d'Irlande et des Territoires britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes, à Sa Majesté le Roi d'Italie et à Sa Majesté l'Empereur de toutes les Russies, le soin de régler la délimitation des frontières de l'Albanie et toutes autres questions concernant l'Albanie.

ARTICLE 4.

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans déclare céder à leurs Majestés les Souverains alliés l'île de Crète et renoncer en leur faveur à tous les droits de souveraineté et autres qu'il possédait sur cette île.

ARTICLE 5.

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans et leurs Majestés les Souverains alliés déclarent confier à Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, à Sa Majesté l'Empereur d'Autriche, Roi de Bohême, &c., et Roi Apostolique de Hongrie, à M. le Président de la République française, à Sa Majesté le Roi de Grande-Bretagne et d'Irlande et des Territoires britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes, à Sa Majesté le Roi d'Italie et à Sa Majesté l'Empereur de toutes les Russies le soin de statuer sur le sort de toutes les îles ottomanes de la mer Egée, l'île de Crète exceptée, et de la péninsule du Mont-Athos.

ARTICLE 6.

Sa Majesté l'Empereur des Ottomans et leurs Majestés les Souverains alliés déclarent remettre le soin de régler les questions d'ordre financier résultant de l'état de guerre qui prend fin et des cessions territoriales ci-dessus mentionnées à la commission internationale convoquée à Paris, à laquelle ils ont délégué leurs représentants.

ARTICLE 7.

Les questions concernant les prisonniers de guerre, juridiction, nationalité et commerce seront réglées par des conventions spéciales.

ARTICLE FINAL.

Le présent traité sera ratifié et les ratifications seront échangées à Londres dans le plus bref délai possible.

En foi de quoi les Plénipotentiaires des Hautes Parties contractantes ont signé le présent traité et y ont apposé leurs sceaux.

Fait à Londres, le 17/30 mai, 1913, à midi 1/2 (heure de Greenwich) au Palais de St James.

Osman Nizami

[illegible]

Ahmed Réchid

Dr. S. Daneff

M. Madjaroff

[illegible]

J. Gennadius

[illegible]

المرجع : عايض بن خزام الرواقي ، المرجع السابق ، ص ص 405-406.

الملحق رقم 06 : يمثل اتفاقية باريس للسلام لسنة 1947م،الجزء الخامس المادة 14 المتعلقة بالبنود الخاصة باليونان وعدم تسليح الجزر .

SECTION V—GRÈCE (Clauses Spéciales)

Article 14

1. L'Italie cède à la Grèce en pleine souveraineté les îles du Dodécanèse ci-après énumérées, savoir: Stampalia (Astropalia), Rhodes (Rhodos), Calki (Kharki), Scarpanto, Casos (Casso), Piscopis (Tilos), Misiros (Nisyros), Calimnos (Kalymnos), Leros, Patmos, Lipsos (Lipso), Simi (Symi), Cos (Kos) et Castellorizo, ainsi que les îlots adjacents.

2. Ces îles seront et resteront démilitarisées.

3. Les formalités et les conditions techniques du transfert de ces îles à la Grèce seront fixées par un aecord entre les Gouvernements du Royaume-Uni et de la Grèce et des arrangements seront pris pour que le retrait des troupes étrangères soit terminé au plus tard quatre-vingt-dix jours après l'entrée en vigueur du présent Traité.

PARTIE II

CLAUSES POLITIQUES

SECTION I—CLAUSES GÉNÉRALES

المرجع :

Nations Unies, Recueil Des Traites, Traite De Paix Avec L'Italie 10 Février 1947, Volum49,15 Mars 1950,No747.P13.

الملحق رقم 07: مواد اتفاقية لوزان لسنة1923م، التي هي محل خلاف بين تركيا و اليونان وهي المواد: 06، 12،13، 15، 16.

Article 06:

En ce qui concerne les frontières définies par le cours d'un fleuve ou d'une rivière et non par ses rives, les termes « cours » ou « chenal » employés dans les descriptions du présent Traité signifient : d'une part, pour les fleuves non navigables, la ligne médiane du cours d'eau ou de son bras principal et, d'autre part, pour les fleuves navigables, la ligne médiane du chenal de navigation principal. Toutefois, il appartiendra à la Commission de délimitation de spécifier si la ligne frontière suivra, dans ses déplacements éventuels, le cours ou le chenal ainsi défini, ou si elle sera déterminée d'une manière définitive par la position du cours ou du chenal au moment de la mise en vigueur du présent Traité.

A moins de stipulations contraires du présent Traité, les frontières maritimes comprennent les îles et les îlots situés à moins de trois milles de la côte.

Article 12 :

La décision prise le 13 février 1914 par la Conférence de Londres, en exécution des Articles 5 du Traité de Londres du 17/30 mai 1913 et 15 du Traité d'Athènes du 1er/15 novembre 1913, ladite décision notifiée au Gouvernement hellénique le 13 février 1914, concernant la souveraineté de la Grèce sur les îles de la Méditerranée orientale, autres que les îles de Imbros, Tenedos et les îles aux Lapins, notamment les îles de Lemnos, Samothrace, Mitylène, Chio, Samos et Nikaria, est confirmée, sous réserve des stipulations du présent Traité relatives aux îles placées sous la

souveraineté de l'Italie et visées à l'Article 15. Sauf stipulation contraire du présent Traité, les îles situées à moins de trois milles de la côte asiatique restent placées sous la souveraineté turque.

Article 13 :

En vue d'assurer le maintien de la paix, le Gouvernement hellénique s'engage a observer les mesures suivantes dans les îles de Mitylène, Chio, Samos et Nikaria :

1° Aucune base navale ni aucune fortification ne seront établies dans lesdites îles ;

2° Il sera interdit à l'aviation militaire grecque de survoler le territoire de la côte d'Anatolie.

Réciproquement, le Gouvernement turc interdira à son aviation militaire de survoler lesdites îles ;

3° Les forces militaires helléniques dans lesdites îles seront limitées au contingent normal, appelé pour le service militaire, qui pourra être instruit sur place, ainsi qu'à un effectif de gendarmerie et de police proportionné à l'effectif de la gendarmerie et de la police existant sur l'ensemble du territoire hellénique.

Article 15 :

La Turquie renonce en faveur de l'Italie à tous ses droits et titres sur les îles ci-après énumérées, savoir : Stampalia (Astropalia), Rhodes (Rhodos), Calki (Kharki), Scarpanto, Casos (Casso), Piscopis (Tilos), Misiros (Nisyros), Calimnos (Kalymnos), Leros, Patmos, Lipsos (Lipso), Simi (Symi), et Cos (Kos), actuellement occupées par l'Italie et les îlots qui en dépendent, ainsi que sur l'île de Castellorizo (voir Carte n° 2).

Article 16 :

La Turquie déclare renoncer à tous droits et titres, de quelque nature que ce soit, sur ou concernant les territoires situés au delà des frontières prévues par le présent Traité et sur les îles autres que celles sur lesquelles la souveraineté lui est reconnue par ledit Traité ; le sort de ces territoires et îles étant réglé ou à régler par les intéressés.

Les dispositions du présent Article ne portent pas atteinte aux stipulations particulières intervenues ou à intervenir entre la Turquie et les pays limitrophes en raison de leur voisinage.

المصدر:

WWW.MJP.UNIV-PERP.FR/TRAITES/1923LAUSANNE.HTM#1

الملحق رقم08 : يمثل صخور أو جزيرة كارداك (إيميا) المتنازع عليها بين تركيا واليونان.



المصدر:

WWW.JA.WIKIPIDIA.OG\WIKI\ DATES\IMIA WITH_LEGENDES_TR.SVG

الملحق رقم 09 : يمثل جزر غوكسادا (امبروس) ، تفاسان ، بوزكادا التي تقع في فم مضيق الدردنيل، التي هي تحت الحكم التركي ومنزوعة السلاح .



المصدر:

WWW.DE.WIKIPIDIA.OG\WIKI\DATES\IMBROSTENEDOS_2.SVG

الملحق رقم 10: يمثل المادتين 04 و06 من ملحق معاهدة لوازن لسنة 1923م الخاص بالمضايق وجزرها ، اللتان تمنعان تسليح هذه الجزر.

Article 04 :

Seront démilitarisées les zones et îles désignées ci-après :

1° Les deux rives du détroit des Dardanelles et du détroit du Bosphore sur l'étendue des zones délimitées ci-dessous (voir la carte ci-jointe) :

Dardanelles : Au Nord-Ouest, presqu'île de Gallipoli et région au Sud-Est d'une ligne partant d'un point du golfe de Xeros situé à 4 kilomètres Nord-Est de Bakla-Burnu aboutissant sur la Mer de Marmara à Kumbaghi et passant au Sud de Kavak (cette localité exclue) ;

Au Sud-Est, région comprise entre la côte et une ligne tracée à 20 kilomètres de la côte, partant du cap Eski-Stamboul en face de Tenedos et aboutissant sur la Mer de Marmara en un point de la côte situé immédiatement au Nord de Karabigha.

Bosphore (sans préjudice du régime particulier de Constantinople, Art. 8) : A l'Est, zone s'étendant jusqu'à une ligne tracée à 15 kilomètres de la côte orientale du Bosphore ;

A l'Ouest, zone s'étendant jusqu'à une ligne tracée à 15 kilomètres de la côte occidentale du Bosphore.

2° Toutes les îles de la Mer de Marmara, sauf l'île d'Emir-Ali-Adasi.

3° Dans la Mer Égée, les îles de Samothrace, Lemnos, Imbros, Tenedos et les îles aux Lapins.

Article 06 :

Sous réserve des dispositions de l'Article 8 concernant Constantinople, il ne devra y avoir, dans les zones et îles démilitarisées, aucune fortification,

aucune installation permanente d'artillerie, d'engins d'action sous-marine autres que les bâtiments sous-marins, ni aucune installation d'aéronautique militaire, ni aucune base navale.

Aucune force armée ne devra y stationner en dehors des forces de police et de gendarmerie qui sont nécessaires au maintien de l'ordre, et dont l'armement ne comportera que le revolver, le sabre, le fusil et quatre fusils mitrailleurs par cent hommes à l'exclusion de toute artillerie.

Dans les eaux territoriales des zones et îles démilitarisées, il ne devra y avoir aucun engin d'action sous-marine, autre que des bâtiments sous-marins.

Nonobstant les alinéas qui précèdent, la Turquie gardera le droit de faire passer en transit ses forces armées dans les zones et îles démilitarisées du territoire turc, ainsi que dans leurs eaux territoriales où la flotte turque aura le droit de mouiller.

En outre, en ce qui concerne les Détroits, le gouvernement turc aura la faculté de faire observer, au moyen d'avions ou de ballons, la surface et le fond de la mer. Les aéronefs turcs pourront toujours survoler les eaux des Détroits et les zones démilitarisées du territoire turc et y atterrir ou amerrir partout en toute liberté.

La Turquie et la Grèce pourront également dans les zones et îles démilitarisées et dans leurs eaux territoriales, effectuer les mouvements de personnel nécessités par l'instruction, hors de ces zones et îles, des hommes qui y seront recrutés.

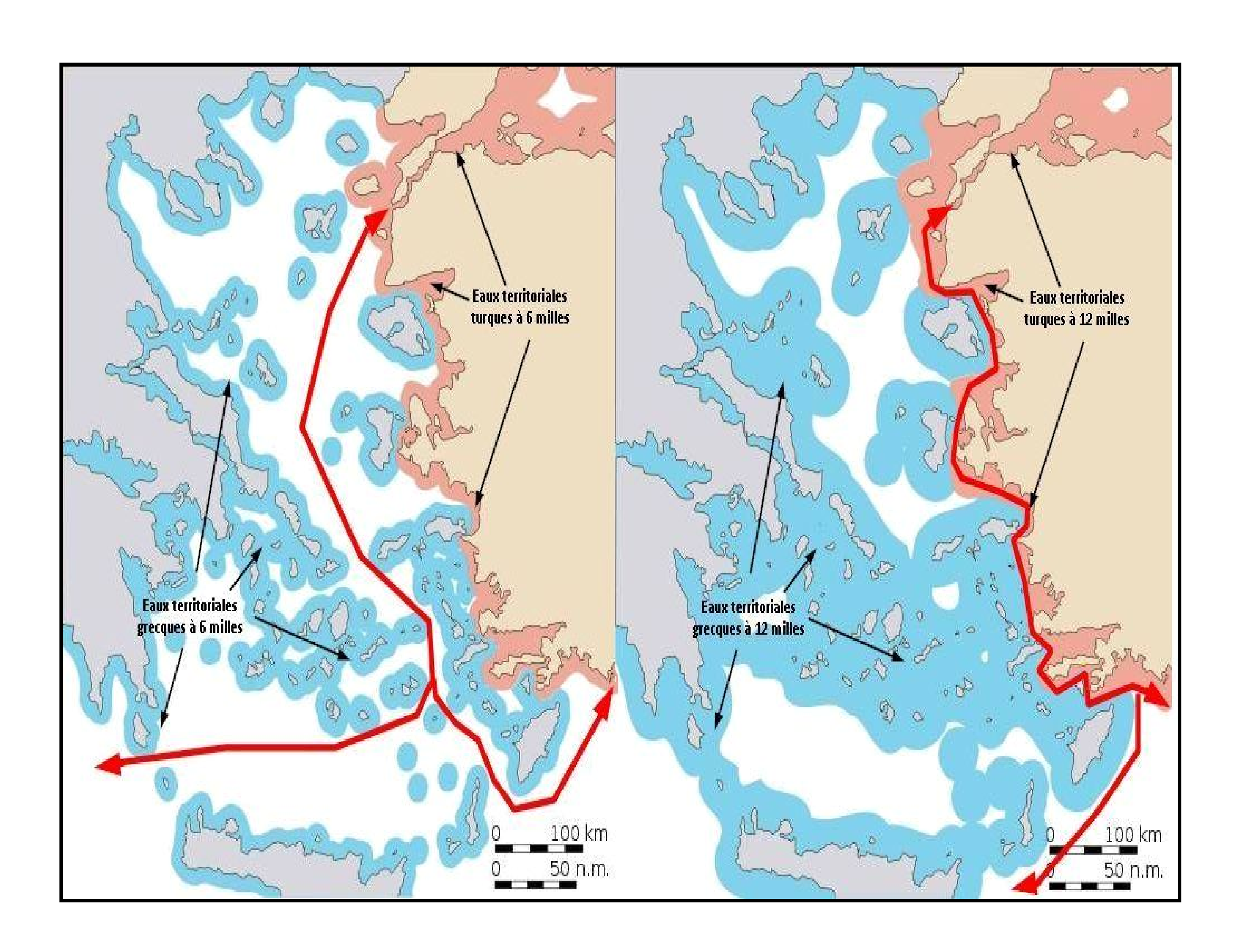
La Turquie et la Grèce auront la liberté d'organiser dans lesdites zones et îles de leurs territoires respectifs, tout système d'observation et de communications télégraphiques, téléphoniques et optiques. La Grèce pourra

faire passer sa flotte dans les eaux territoriales des îles grecques démilitarisées, mais ne pourra user de ces eaux comme base d'opérations contre la Turquie ou pour une concentration navale ou militaire dans ce but.

المصدر:

WWW.MJP.UNIV-PERP.FR/TRAITES/1923DETROITS.HTM

الملحق رقم 11: يمثل حدود المياه الإقليمية للبلدين في حالة 06 ميل بحري و في حالة 12 ميل بحري.



المصدر: WWW.PLAISANCE-PRATIQUE.COM

الملحق رقم 12: يمثل جزيرة كاستلوريزو والجزر المتاخمة لها ،التي كانت أساس في النزاع بين البلدين على الجزر الغير المذكورة في الاتفاقيات الدولية بينهما، أو ما يعرف بالمناطق الرمادية من خلال اتفاق 1932م بين إيطاليا وتركيا التي استغلته اليونان لصالحها .



WWW.SOSPOST.COM **المصدر**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- المصادر باللغة العربية

1. أزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، مج02، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول، 1991.
2. العظم حقي ، تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي، مصر، 1902.
3. فيشر هال، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789م-1950م، تر: أحمد نجيب، وديع الضبع ، ط06، دار المعارف ، مصر ، 1972.
4. المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

2- المراجع باللغة العربية

1- أبو لقمة الهادي مصطفى ، محمد علي الأعور ، الجغرافيا البحرية ، ط02، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1999.

2- أحمد علي عبد اللطيف ، التاريخ اليوناني ، دار الكتاب ، بيروت، لبنان، 1986.

3- أرباحي سيف ، السلطان عد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وا نجازاته الحضارية ، دار النيل للطباعة و النشر ، مصر ، 2011.

4- أوغلي أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، تر: صالح سعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول، 1999.

5- بني المرجة موفق ، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، صقر الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، 1984.

6-البطريق عبد الحميد ، التيارات السياسية المعاصرة 1815م-1960م، دار النهضة العربية ، بيروت، 1984.

7-جرانت. أ ، تمبرلي هارولد ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرون 1789م-1950م ، تر: بهاء فهمي، ط06، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة، 2001.

8-الجمل شوقي ، عبد الله عبد الرازق ، تاريخ أوربا ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
9-الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، مكتبة لأنجلو المصرية ،القاهرة،1977.
10- جندي إبراهيم عبد العزيز ، معالم التاريخ اليوناني القديم ، ج01 ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، مصر ، 1999.
11- الجوهري يسري ، جغرافية البحر المتوسط ، دار المعارف ، الإسكندرية، 1984.
12- حسن ياسر أحمد ، تركيا البحث عن مستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.
13- حاطوم نور الدين ، تاريخ الحركات القومية في أوربا ، ج04، دار الفكر ، دمشق ، 1982.
14- خاطر نصري ذياب ، التاريخ الأوربي الحديث ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2011.
15- داهش محمد علي ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2004.
16- دلي خورشيد حسين ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية :دراسة تحليلية، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999.
17- رفعت محمد بك ، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لجنة البيان العربي ، مصر ، 1949.
18- رمضان عبد العظيم ، تاريخ أوربا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة ، ج02، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1997.
19- ———— ، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث ، ج03 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997 .
20- روبنس فيليب ، تركيا والشرق الأوسط ، تر: ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، قبرص، 1993.

21- الرواقـي عـايض بـن خـزام ، حـروب البلقـان والحركـة العربيـة فـي المشـرق العربـي العثماني 1912-1913، مطابع جامعة أم القرى ، السعودية، 1996.
22-زيدان جر جي ، خلاصـة تـاريخ اليونـان والرومـان، مؤسسـة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.
23- السبكي آمال ، أوربا في القرن التاسع عشر : فرنسا في مئة عام ، عالم المعرفة ، جدة، 1985.
24- السروجي محمد محمود ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القر ن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ،2005.
25- السـعدني محمـود إبـراهيم ، تـاريخ وحضـارة اليونـان ،الـدار الدوليـة للإسـتثمارت الثقافية،القاهرة، 2008
26- سليم محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2002.
27- سيد أشرف صـالح محمد، أصـول التـاريخ الأوربـي الحـديث، دار ناشـري، الكويـت، 2009.
28- الشـناوي عبد العزيـز محمد ، الدولـة العثمانيـة دولـة إسـلامية مفترى عليهـا ، ج01، مطبعة جامعة القاهرة، 1980.
29- الشيخ حسين ، اليونان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1992.
30- الصـلابي علـي محمد محمد ، الدولـة العثمانيـة عوامل النهوض وأسباب السقوط ، دار التوزيع والنشر الإسلامية،القاهرة، 2001.
31- الطحان مصطفى محمد، تركيا التي عرفت ،[د.ن]، الكويت،2007.
32- الطويل رواء زكي يونس ، الاقتصـاد التركـي ، دار زهران للنشـر والتوزيـع ، عمـان ، 2010 .
33- عبـد الوهـاب يحـي لطفـي ، اليونـان مقدمـة فـي التـاريخ الحضـاري ، دار المعرفـة الجامعية ، الإسكندرية، 1991.
34- عبد الرحمان تهاني شوقي ، نشأة دولـة تركيـا الحديثـة 1918م-1938م، دار العـالم العربي ، القاهرة، 2011.

35- عبد الهادي جمال ، رفعت وفاء محمد ، أوربا منذ أقدم العصور : اليونان، دار الشروق، جدة ، [د.ت].
36- عبيد جميل ، قصة احتلال محمد علي لليونان 1824م-1827م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 1990.
37- عكاشة علي و أخرون، اليونان والرومان ، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن،[د.ت].
38- أبو عليه عبد الفتاح ، ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ط03، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 1993.
39- عمر عمر عبد العزيز، حجر جمال محمود، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث ، دار المعرفة ، القاهرة ، 2004.
40- عمر عمر عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر 1815م-1919م، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
41- فهمي محمود، ، تاريخ اليونان، تق:محمد زينهم محمد عزب ، مطبعة الغد، القاهرة، 1999.
42- قازان نزار ، سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية ، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
43- قاسم محمد، حسني حسين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة، 1929.
44- كامل عياد محمد ، تاريخ اليونان، دار العلم، دمشق، 1969.
45- لاوند رمضان ، الحرب العالمية الثانية، ط13 ، دار العلم للملايين ، بيروت، 1989.
46- محمود شاكر، تركية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1988.
47- مصطفى ممدوح درويش ، السايح إبراهيم ، مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية : تاريخ اليونان، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1999.
48- مصطفى أحمد عبدا الرحيم ، في أصول التاريخ العثماني، ط03، دار الشروق، القاهرة، 2003.

49- مكاوي فوزي ، تاريخ العالم الإغريقي وحضارته من أقدم العصور حتى عام 322ق.م، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء، 2000.
50- الناصري سيد أحمد علي ، الإغريق تاريخهم وحضارتهم من حضارة كريت حتى قيام إمبراطورية الإسكندر الأكبر، ط 02، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976.
51- النعيمي أحمد نور، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011.
52- نور عبد العزيز سليمان ، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
53- ياغي إسماعيل أحمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، مكتبة العبيكات، الرياض، 1995.

3: المصادرو المراجع باللغة الأجنبية

1- Mavrias Kostas, Spiliotopoulos Epaminondas, Constitution De La Grèce, Eptalofos, Athènes, Grèce, 2004.
2- Prothero G.W , Islands Of The Northern And Eastern Aegean , H.M.Stationery Office, London ,1920 .
3 - Evangelos LT Col, Georgoussis .P , The Strategie Value Of Aegen Islands And Today's Nato Plociy ,Maxwelle Air Force Base ,Albama, 1988.
4 –Kourafaloul .V.H , Barbopoulos .K , High Resolution Simulations On The North Aegean Sea Seasonal Circulation , European Géosciences Union ,2003.
5- Nations Unies, Recueil Des Traites, Traite De Paix Avec l’Italie 10 Février 1947 ,Volum49,15 Mars 1950,No747.

ثانيا: الموسوعات و المعاجم

أ- الموسوعات

1- الخونـد مسـعود ، الموسـوعة التاريخيـة الجغرافيـة، ج04 ، دار النهضـة، بيـروت، 1995.
2- ـــــــــــــــ ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج05، دار رواد النهضة ، لبنان، 1995.

3- أحمد مصطفى أحمد ، حسام الدين إبراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية ، ج 01، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر ، 2004.

4- ———— ، الموسوعة الجغرافية، ج03، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة،مصر ،2004.

ب- المعاجم

1- موستراس. س ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، تر: عصام محمد الشحادات ، دار ابن حزم ، بيروت، 2002.

ثالثا: المجلات والمقالات

1- أحمد وليد محمود ، النزاع التركي اليوناني على بحر إيجه، في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات إقليمية ، العدد07، مركز بابل للدراسات الإقليمية، ، العراق، 2007.

2- الحج سعيد ، تركيا واليونان وتسخين بحر إيجه ، المعهد المصري للدراسات ، مصر، 03 فيفري 2017.

3- بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، [د.م]، 2013 .

4- التكريتي هشام ، الدول الكبرى واستقلال اليونان ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد الثالث، العراق ، 1987.

5- حميد أحمد جاسم إبراهيم ، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994 ، مجلة بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 06، العدد 01، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، العراق، [د.ت].

6- الجابري عباس حسين و آخرون، قضايا النزاع في بحر إيجه وأهم المعالجات 1964- 1980 ، مجلة جامعة ذي قار، العدد الأول، العراق ، 2004.

7- الشويلي نعيم كريم وآخرون، موقف الدول الكبرى من النزاع التركي اليوناني على بحر إيجه 1974م-1981م، مجلة جامعة ذي قار ، العدد 03 ، المجلد 04 ، العراق ، 2008.

8- الصـائغ علـي عبـد الواحـد حسـون أحمـد ، حكومـة الحـزب الـديمقراطي فـي تركيـا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في عام 1960م، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 09، العدد 02، جامعة القادسية ، العراق ، 2010.
9- مركـز المعلومـات والدراسـات، العلاقـات التجاريـة بـين المملكـة العربيـة السـعودية و اليونان، غرفة الشرقية، السعودية، 2016.
10- نسيم يخلـف، جدليـة القراءة المزدوجـة لنصـوص الاتفاقيـات الدوليـة ، الأكاديميـة للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 19،[د.م]، جانفي 2018.

رابعا:المذكرات والرسائل الجامعية

1- مقداد فتيحة، تطور النزاع التركي اليوناني حول بحر إيجه وانعكاساته علـى البلــدين ،ر سالة لنيل شـهادة الماجستير فـي العلوم السياسية و العلاقات الدوليـة ، تحت إشراف: عمار جفال ، جامعة الجزائر03، الجزائر ،2007-2008.
2- يحي بوزيد ، السياسة الخارجية التركية إتجاه الدول المغاربية بعد 2002م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية والأمن الدولي، تحت إشراف : بوسماحة نصر الدين، جامعة وهران ، الجزائر، 2012-2013.

خامسا: الملتقيات والندوات

1- ملكاوي عصام فاعور ، ندوة بعنوان : تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة : الرؤى المسـتقبلية العربيـة والشـركات الدوليـة، الرابطـة العربيـة المسـتقبلية لإتحـاد مجـالس البحـث العلمي العربي بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الخرطوم، السودان، 3-2013/02/5م .

سادسا: الاتفاقيات الدولية

1- الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك، 1982.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- WWW.VOYAGESENDUO.COM\GRECE\GRECE.HTML

تاريخ الإطلاع: 2018/04/31، الساعة: 11:32

2-WWW.MJP.UNIV-PERP.FR/TRAITES/1923LAUSANNE.HTM#1

تاريخ الإطلاع: 2018/04/31، الساعة: 11:32

3- WWW.JA.WIKIPIDIA.OG\WIKI\ DATES\IMIA

WITH_LEGENDES_TR.SVG 11.33 : الساعة، 2018/04/31 :تاريخ الإطلاع

4-WWW.DE.WIKIPIDIA.OG\WIKI\DATES\IMBROSTENEDOS_2.svg

تاريخ الإطلاع :2018/04/31، الساعة: 11.33

5-WWW.MJP.UNIV-PERP.FR/TRAITES/1923DETROITS.HTM

تاريخ الإطلاع: 2018/04/31، الساعة : 11.40

6- WWW.PLAISANCE-PRATIQUE.COM

تاريخ الإطلاع: 2018/04/31، الساعة: 11.42

7- WWW.SOSPOST.COM 11.33 : الساعة، 2018/04/31 :تاريخ الإطلاع

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات